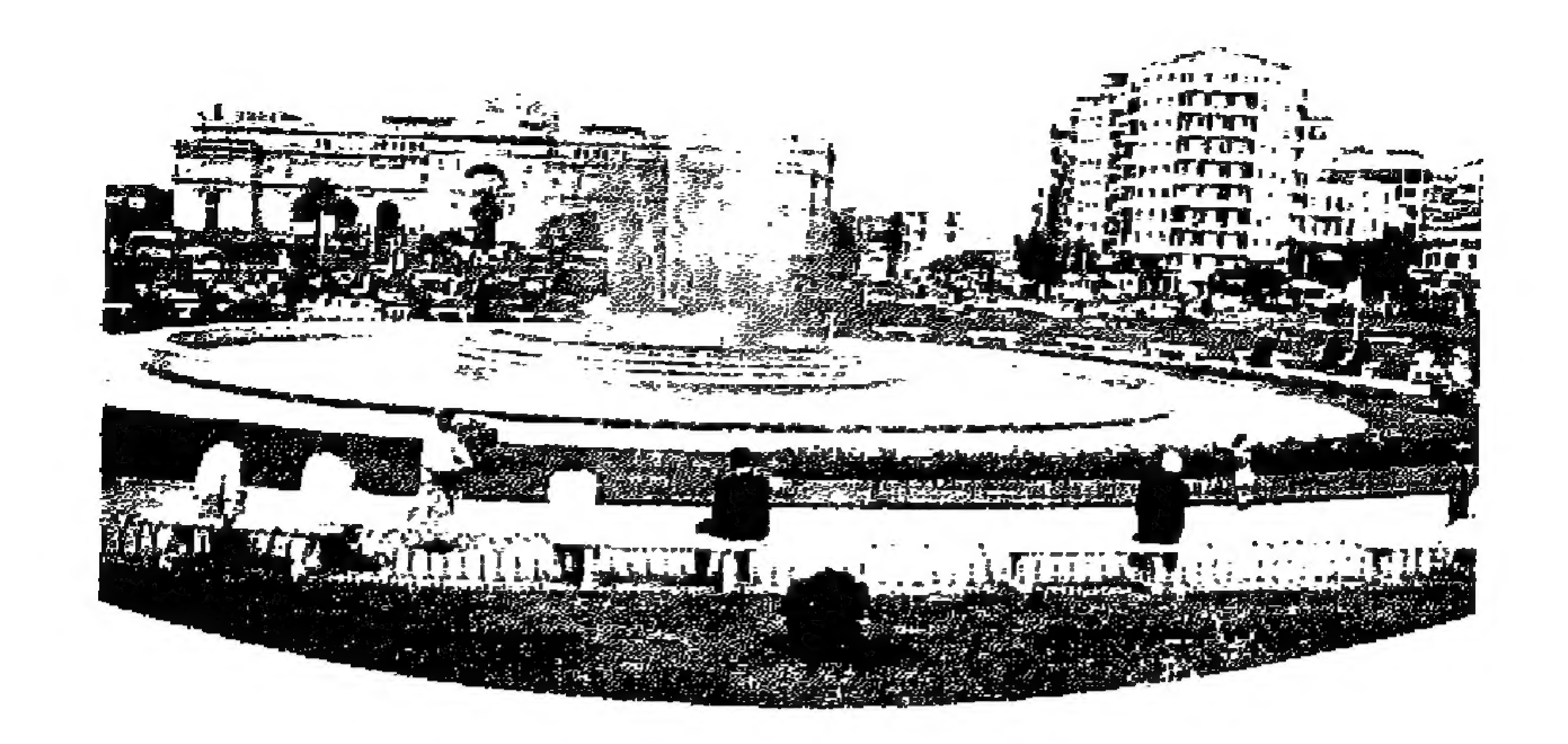


مقالاتٌ فى التنسيقِ الحضارىِّ

أحمد بهاء الدين

إصدارات الجهاز القومى لـلتنسـيق الحضاري



مقالات
فى التنسيق الحضارى

مقدمات

سمير غريب
عبد الرحمن أبو عوف
يحيى الزينى
جمال بكرى
صلاح حجاب
سهير زكى حواس

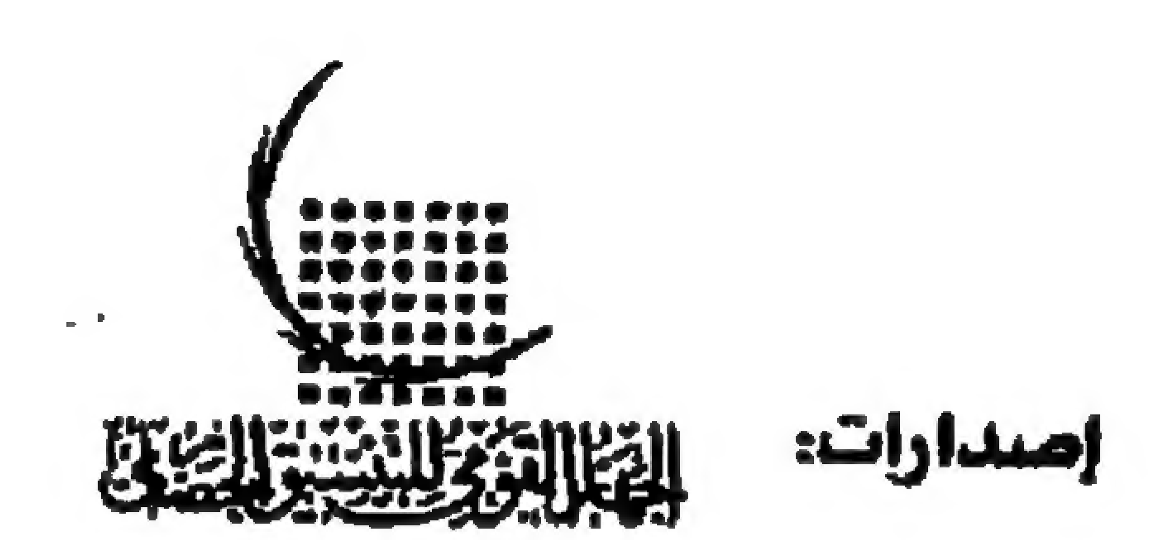
عنوان الكتاب: مقالات فى التنسيق الحضارى

الكاتب : أحمد بهاء الدين

إعداد : عبد الرحمن أبو عوف

الطبعة الأولى : ٢٠٠٨م

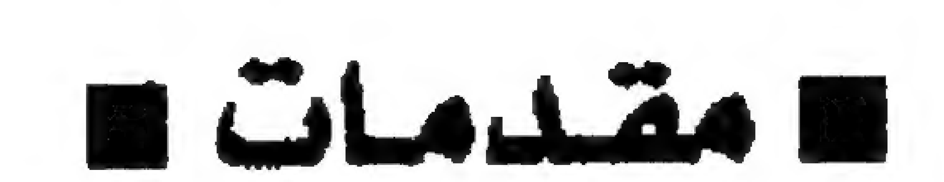
إصدارات:



مراجعة : حسن خضر

الإشراف الفنى : عمرو الكفراوى

ايهاب عشماوى



■ مقدمات ■

أحمد بهاء الدين : أب روحي للتنسيق الحضاري

مرت هذا العام الذكرى الثمانون لميلاد الكاتب الكبير المرحوم أحمد بهاء الدين ، وما زلنا في حاجة إلى كثير من الكتّاب بوزنه وبصفاته : مفكر موسوعي الثقافة ، موضوعي مستنير ، وطني مخلص ، جلي الأسلوب واضح العبارة . رغم كل ما كتب عنه في حياته وبعد وفاته ، أعتقد أنه مازال هناك جديد يقال عنه . وعلى الأقل من المفيد مع أمثاله أن نستحضرهم من حين إلى آخر لنستفيد منهم ، وبخاصة من لم يعرفهم من الأجيال الشابة . فما زال أحمد بهاء الدين قادراً على الإفادة .

شخصياً تتلمذت – عن بعد – على مقالاته منذ دخولي معهد الإعلام بجامعة القاهرة فى بداية السبعينيات من القرن الماضي ، والذي تحول إلى كلية الإعلام فيما بعد ، كان بالنسبة لي مثلا يحتذى لسببين : أننى " بلدياته" صعيدى من محافظة أسيوط ، وإن كان من قرية " الدوير" ، وكنت من "منفلوط" . وأيضاً لأنه كان أصغر رئيس تحرير عندما تولى رئاسة مجلة "صباح الخير" وهو دون الثلاثين ، كنت أريد أن أكون مثله ، متحمساً بتخرجي مبكراً من كلية الإعلام . . لكن زمني اختلف عن زمنه .

وأتصور أنني كنت قريباً من تكوينه الثقافي ، فلقد اقترب في أربعينيات القرن الماضي من مؤسسي جماعة "الفن والحرية" وكانوا كتّابًا وفنانين لهم توجهاً سياسياً يسارياً ، وفنياً سريالياً . واهتم بالفنون التشكيلية . وقد اقتربت من بعض ممن ينتمون إليهم بعد ذلك بأربعين عامًا ، ولكن في باريس . وكتبت عن هذه الجماعة أول كتبي : "السريالية فى مصر" .

لم ألتق به وجهاً لوجه سوى ليوم واحد قضيته معه في باريس عندما كنت أعمل في بدايات الثمانينيات من القرن الماضي في مجلة " المستقبل " الأسبوعية التي كانت تصدر من هناك. هذا اليوم الذي بدأ في " جاليري فارس " بشارع الجامعة في قلب باريس . وكان الجاليري يقيم معرضاً للفنان المصري الكبير آدم حنين جاء الأستاذ لزيارته . وأذكركم بأن الأهرام الذى كان أحمد بهاء الدين رئيساً لتحريره في السبعينيات من القرن العشرين ، وضع تمثال "الطائر" الرائع لآدم حنين أمام مبناه فى شارع الجلاء بوسط القاهرة .

لا أزعم بالطبع أنني أتذكر الآن تفاصيل الحوارات التي جرت بيننا في ذلك اليوم البعيد، لكنني ما زلت أذكر استمتاعى بحديث الأستاذ البسيط العميق، وتواضع شخصيته، ونصاعة فكره، وتذوقه السليم للفنون.

يومها كان الجهاز القومى للتنسيق الحضارى فى رحم الغيب . ولم أكن أعمل أصلاً فى وزارة الثقافة، كنت صحفياً حراً ولم أكن موظفاً. بعد أن توليت رئاسة الجهاز القومي للتنسيق الحضاري أعدت اكتشاف جانب مهم في كتابات أحمد بهاء الدين، هو تفرده بين كتاب جيله بالاهتمام بالعمران والعمارة وانتشار القيم الجمالية فى الواقع. بحيث يمكنني القول إن أحمد بهاء الدين أب روحى للتنسيق الحضارى فى مصر قبل أن يصك هذا المصطلح، وقبل أن يُنشَأ جهاز قومى له فى بدايات القرن الحالى. على الرغم من أنه لم يطالب بإنشاء مثل هذا الجهاز. ويعود الفضل للفنان فاروق حسنى وزير الثقافة في صك المصطلح وإنشاء الجهاز ، وكأنه يستجيب لهموم بهاء الدين.

لذلك رحبت على الفور بفكرة الصديق الناقد المخضرم عبد الرحمن أبو عوف حين ذكرنى منذ عدة أشهر باهتمام الراحل الكبير بموضوعات هى من صميم عمل الجهاز القومى للتنسيق الحضاري حالياً . وأنه كتب عنها مناقشاً ومحللاً فى مقالاته

الأسبوعية واليومية التى اتخذت عناوين ثابتة مختلفة في جريدة الأهرام في سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مثل: "حديث الأحد"، و"أيام بلا تاريخ"، و "يوميات". واقترح علي الأستاذ عبد الرحمن أبو عوف جمع هذه المقالات المتناثرة وإصدارها فى كتاب يساعد على تأصيل مجالات عمل الجهاز. فوافقت على الفور ليكون هذا أول كتاب يصدره الجهاز.

لكننى لم اكتف بها. وأضافت لى ذاكرتى أفكاراً أخرى لهذا الكتاب:

- تذكرت أستاذ العمارة وشيخها الجليل في مصر الدكتور يحي الزيني. وأنا أعلم حرصه على التوثيق والتأريخ في كل ما يتصل بالعمران. فعرضت عليه فكرة الكتاب، ووجدته حاضراً مشكوراً وزودني بمزيد من مقالات أحمد بهاء الدين ذات الصلة بموضوع هذا الكتاب، بل وأضاف تعليقاً منه يسعدنى نشره هنا.
- وتذكرت صديقى الكاتب الكبير مصطفى نبيل والذي كان قريباً من الأستاذ بهاء، ويحتفظ فى مكتبته بنسخة كاملة من كل ما نشره. وتحدثت مع مصطفى عن فكرة الكتاب فرحب بها، وعرفت منه أن اهتمام الأستاذ بهاء بالعمران لا يعود فقط إلى عام ١٩٧٢ مع مقالاته في جريدة الأهرام والتي عنونها بعنوان ثابت هو "حديث الأحد"، وإنما يعود اهتمامه بالعمران إلى كتاباته في جريدة الأخبار منذ عام ١٩٦٠.

وتكرم الأستاذ مصطفى نبيل بتزويدى بما كان ينقصنى من مقالات.

- ورأيت أن أعرض مقالات الأستاذ بهاء على ثلاثة من أبرز المهندسين المعماريين فى مصر ليعلقوا عليها؛ فأثرت تعليقاتهم مادة هذا الكتاب، وهم الأساتذة: الدكتور يحي الزيني، وأخي الكبير المرحوم جمال بكري، والمهندس الموسوعي صلاح حجاب.
- وتذكرت أن الأستاذ أحمد بهاء الدين تحمس لإصدار مجلة شهرية خاصة متخصصة فى الفنون والثقافة وهى مجلة "الشموع" لصاحبتها السيدة الدكتورة

لوتس عبدالكريم، خط لها سياستها التحريرية، ورأسها فى أعوامها الأولى منذ صدر العدد الأول في مارس ١٩٨٦ . فعدت إلى افتتاحيات الأعداد الأولى التى كتبها . ووجدته وكأنه يريد إصدار مجلة عن التنسيق الحضاري في مصر .

فلقد نقش وعداً على غلاف "الشموع" أراد لها أن تحققه وهو "السعى وراء إعلاء القيم الجمالية في الفنون والآداب والسلوك والبيئة" . وعندما صدر القرار الجمهوري بإنشاء الجهاز القومي للتنسيق الحضاري بعد ذلك بخمسة عشر عامًا جاء فيه تحديد لهدف الجهاز وهو "تحقيق القيم الجمالية فى الفراغ العمرانى المصرى" . ورأيت أن تحقيق هذا الهدف يتطلب بالضرورة ما طالب به من قبل أحمد بهاء الدين من "إعلاء القيم الجمالية فى سلوك الإنسان وبيئته" .

أرأيتم إلى أى حد جاء التطابق بين ما فكر فيه بهاء الدين وما نص عليه قرار إنشاء الجهاز من هدف؟

بعد أن أعدت قراءة مقالاته الكثيرة رأيت أن الأستاذ بهاء اهتم بالقضايا نفسها التى نهتم بها الآن مثل: الحفاظ على التراث، والارتقاء بالعمران فى المدن والريف. ومواجهة مشاكل العصر من تكدس وتلوث وضجيج وفوضى وعشوائية، كما كتب بنفسه في افتتاحية العدد الأول من مجلة "الشموع" .

لكن المؤسف في هذا الموضوع أن كثيراً مما انتقده أحمد بهاء الدين منذ أربعة وثلاثين عاماً، وما طالب بتغييره منذ عشرين عاماً لا يزال على حاله . بل هناك ما ازداد سوءًا بسبب التراكمات بلا علاج جذرى . وأعطى مثالاً واحداً: فى شهر يوليو ١٩٨٥ كتب فى يومياته عن منطقة العجمى فى الإسكندرية "التى تعوم على بركة مجاري" . وما زال العجمى عائماً على البركة نفسها . وكتب عن "العشوائية فى العمران التى صارت صفة رسمية معترفًا بها" . وقدر سكان هذه العشوائيات بثلاثة ملايين . واليوم ازداد عدد سكان العشوائيات ملايين أخرى . وتأكدت صفة

"الرسمية" لها بدخول المرافق فيها ! كما اقترح "إيقاف البناء فى مدينة أو فى بعض أحيائها لبضع سنوات تلتقط فيها أنفاسها" وعلل ذلك بأن "هذا القرار ليس غريباً فى العالم المتقدم".

لذلك فالكتاب الذى بين أيدينا اليوم كتاب جديد رغم أنه يجمع بين دفتيه مقالات قديمة. فالموضوعات التى أثارها الأستاذ أحمد بهاء الدين ما زالت مثارة حتى اليوم. وما حذر منه من مشاكل تضاعفت من بعده. وكأننا نعيش بالفعل ما أسماها هو "أيام بلا تاريخ". على العكس من أيام أخرى أطلق عليها "أيام لها تاريخ".

لهذه الأسباب أنشأت الدولة جهازاً قومياً لمقاومة هذه التراكمات والتصدي لها. ومحاولة إعادة عقارب الساعة إلى الأمام كي تسير في دورانها الطبيعي .

وأخذت أتساءل وأنا أقرأ مقالات الأستاذ أحمد بهاء الدين مندهشاً مقالة بعد أخرى : لماذا لم تجد آراؤه استجابة جادة وقتها ؟ لو حدث ذلك لكان وضع العمران المصري اليوم أفضل مما هو عليه. وربما كان الجهاز القومي للتنسيق الحضاري قد أنشئ قبل إنشائه بثلاثين أو عشرين عاماً. وهذا يثبت أهمية بصيرة الكاتب الموضوعي المخلص، وضرورة الوعي بها والتفاعل معها .

ناقش أحمد بهاء الدين كل شيء تقريباً مما نراه اليوم من مظاهر تشوه متفاقمة : العشوائيات في بداياتها ، تدهور الذوق العام ، مشاكل افتقاد التخطيط العمرانى، الخلل فى القوانين المتعلقة بالعمران . . وغير ذلك . .

إننا نعود مع مقالاته إلى أسس ومعايير التنسيق الحضارى التى صاغتها لجان علمية من أفضل علمائنا وخبرائنا بعد وفاته بسنوات. ونستفيد منها لنجدد النقاش حول قضاياها وموضوعاتها الحاضرة في سبيل إنجاز هدف الكاتب الكبير وهدفنا جميعاً: "تحقيق القيم الجمالية".

واليوم نقدم باقة ورد وعرفان لروح أحمد بهاء الدين الطاهرة في ذكرى ميلاده.
ونرجو أن يفيد صدور هذا الكتاب جهود المخلصين ممن يعملون على إعادة قيم الجمال والتحضر والتقدم في مصر.

سمير غريب

(*) نشرت هذه المقدمة مختصرة في جريدة "الأخبار" بتاريخ ٢٠ / ٢ / ٢٠٠٧

مدخل

- أنا من الجيل الذى قرأ مبكرًا وتأثر وتكون وانبهر بأسلوب وفكر والمنطق السياسى والثقافى العقلانى لأستاذى وصديقى أحمد بهاء الدين.

- كان ذلك فى ١٩٥١ / ١٩٥٢ وفى ذروة الاحتقان السياسى للنظام الملكى الليبرالى المترهل وحيث سجلت روزاليوسف بكتيبة كتابها ورسامى الكاريكاتير المستقلين والمتمردين الحالمين بثورة جديدة .

- وفيما بعد تابعته باهتمام ووعى فى المجلة الشبابية الراقية الواعية والموسوعية بفنون الصحافة الأدبية والفنية والسياسية، مجلة "صباح الخير" التى أسسها فى ذروة صعود المشروع الناصرى للنهضة عامىّ ١٩٥٥ / ١٩٥٦ ، وكانت بالنسبة لجيلنا جامعة عصرية .

- وظللت فى دأب ويقظة ومع مراحل النضج والوعى السياسى والثقافى والأدبى أواظب على قراءته والنهل من فيوض إبداعاته فى المقال السياسى والثقافى والاجتماعى التى يمزج التاريخ بالاقتصاد بالأدب بالاجتماع وأرقب وأحترم استقلالية رأيه ورؤيته عن أصحاب القرار السياسى والسلطة ، محترماً لقلمه وقيمة ومبادئه ؛ مما جعل كلاً من عبد الناصر والسادات ومبارك يفهمون ويقدرون مواقفه الفكرية والسياسية سواء بالاتفاق أو بالاختلاف .

- وفى أوائل السبعينيات اقتحمت مكتبه فى دار الهلال حيث كان رئيسها ورئيس تحرير المصور، وأهديته كتابى الأول وكان دراسة نقدية مستقبلية عن جيل الستينات الذى لم يكن يعرفه القراء آنذاك. ومن يومها أصبحت من تلامذته وأصدقائه ؛ أزوره وقت ما أشاء وأجادله ويستمع لى فى مودة واهتمام. وكان

له الفضل عليّ وعلى جيلنا هو ورجاء النقاش في نشر كتاباتنا الأولى في مجلة "الهلال" ، كذلك نشر لي في مجلة "العربي" الكويتية ، وغيرها .

- ولقد عانيت وأحسست باليتم عندما أجبره المرض على الاعتكاف وحرمنا من نور قلمه ورجاحة عقله التي قادتنا لهمّ التحولات والتناقضات التي هبت على مجتمعنا في السبعينيات وفي العالم.

- لقد كان ولايزال أحمد بهاء الدين نمطاً متميزاً للكاتب الصحفي المثقف ، يملك أسلوباً وسلوكاً راقياً ويتمتع برؤية عقلانية حصيفة ، ولقد تجسدت فيه خبرة وشجاعة وبصيرة طيبة تراث وحضارة الشعب المصري العريق .

- كان بهاء الدين يتقن أكثر من لغة أجنبية يقرأ بها كل مايستجد في آفاق الآداب العالمية والفنون ، وينهل منها ليلخصها في عذوبة للقارئ العادي. وهذا دور نفتقده في كثير من الكتاب المنغلقين على رؤية واحدة ، وثقافة معزولة وتكرار للمفاهيم التقليدية.

- بالعكس كان بهاء الدين يعيش في المستقبل ، وقد أكسبه هذا تواجداً وحضوراً في وجدان وعقل القراء في مصر ، والعالم العربي ، مازال قائماً حتى الآن .

- ويهمني هنا إبراز تميز أحمد بهاء الدين بنوعية من الكتابات الاجتماعية الجمالية المتخصصة ، تتعلق بتخطيط المدن وفنون العمارة والطرز والتقنيات البنائية وعلاقة السكان بالمكان وقضايا البيئة والمفهوم الكلي والشمولي لبناء وتأسيس المدن الجديدة ، وهي مقالات كتبت في الفترة من ١٩٧٢ و حتى ١٩٨٩ بجريدة "الأهرام" تحت عنوان "أيام بلا تاريخ" و"حديث الأحد" .

- ولأني أزعم ، وكتلميذ لأحمد بهاء الدين قرأ كل كتبه من أول كتاب صدر له قبل ثورة ١٩٥٢ (النقطة الرابعة) حتى آخر كتبه (يوميات هذا الزمان) ، فقد

تذكرت ما قرأت له أيامها من هذه المقالات الجديرة بالاهتمام، والضرورية، والملحة التى تخاطب عصب حياتنا، وهى تتعلق بخريطة مصر وتضخم العاصمتين القاهرة والإسكندرية . . . . ومدن الصعيد ووجه بحرى، فأدركت أننا لو كنا التزمنا بهذه الكتابات لتجنبنا كثيراً من الاختناقات والكثافة السكانية وتكدس الطرق وأزمة المواصلات فى القاهرة والإسكندرية واختناقاتها، وغياب التخطيط فى إنشاء المدن الجديدة وغزو الصحراء والامتداد فى الساحل الشمالى.

- وكما قلت فإن بهاء الدين ككاتب يعيش فى المستقبل، فإن من يرجع لمقالاته هذه، يجد أن الدولة استجابت أخيراً لدعوته ورسالته وأنشأت جهازاً للتنسيق الحضارى ووزارة للبيئة ووضعت القوانين وأنشأت المؤسسات

- لذلك وعندما انتسبت لمؤسسة الأهرام عدت لجمع هذه المقالات من أرشيف الأهرام . . . وعرضت فكرة طبعها فى كتاب لتخاطب القارئ المعاصر والشباب ، عرضتها على الزميل والصديق الناقد والكاتب سمير غريب رئيس ومؤسس جهاز التنسيق الحضارى والذى أعرف لقربى منه مدى المعاناة والجهد الذى يبذله هو ومجموعة فاضلة من المعماريين والمستشارين لوضع لمسات الجمال والتنسيق والتناغم لعمارة تخطيط بلادنا مصر المحروسة .

- وأسعدنى أن يستجيب على الفور لتنفيذ هذه الفكرة التى تؤكد أن جهود وإسهامات الكاتب النبيل أحمد بهاء الدين لم تُنسَ أو تضيع فى غمرة الزمن والأيام التى عاشها هو بوعى وحميمية محباً لشعبه ووطنه .

عبد الرحمن أبوعوف

من أجل حياة تستحق الحياة

إن الإنسان ليقف مشدوهاً أمام هذا الفيض من المعرفة والثقافة الموسوعية . . . فأحمد بهاء الدين ظاهرة فريدة يتمثل فيها الانتماء للمكان الذي احتواه والزمان الذي عايشه والالتزام بحمل قضاياه على كتفيه والدفاع عنها بفكر متقدم ورؤية نافذة وقلم مسنون !!

فإلى جانب انغماسه في القضايا السياسية بدءاً من المستوى الوطني المحلى والمستوى القومي العربي إلى رحابة المستوى الدولي والعالمي ، أراه يقتنص ساعات من أيام عمره الحافل المثمر كي يبحث ويدرس بعمق شئون التخطيط العمراني والتنسيق الحضري / الحضاري ، ومشكلات المدينة المصرية والأمية السلوكية واختلاط القيم واضطراب التوجهات في كل ذلك؛ بسبب الجهل النشيط وفساد النوايا وعشوائية القرار .

لقد اقتحم أحمد بهاء الدين هذا المجال التخصصي مسلحاً بالدراسة منجذباً بحب العلم والمعرفة ، فتابع عرض موضوعاته في " **أيام لها تاريخ** " و" **أيام بلا تاريخ**" مع وقفات في " **حديث الأحد**" بادئاً بالشارع المصري وما يجرى فيه من مظاهر انحطاط الذوق العام والأمية السلوكية والاختناقات المرورية إلى المشروعات العشوائية . وقد التقينا معه على اتفاق بأن الشارع هو صورة المجتمع تتبلور فيها شخصيته ويتردد نبضه ، بل هو الصحيفة التي تنشر تفاصيل حياته اليومية وتعكس ثقافته ومزاجه الخاص وذوقه العام .

فالشارع وهو إفراز المجتمع كالقوقعة والحيوان الرخو بداخلها يفرز الحيوان المأوى الكلسى ذا الشكل القوقعى المعروف وفى نفس الوقت يتكيف به ويصبح جزءاً لا يتجزأ منه .

ثم ينتقل أحمد بهاء الدين بنظراته الشاملة الفاحصة إلى المدينة كمستوطنة حضرية ، وحشد تعبوي للطاقات البشرية ، ومخزن هائل للمعارف والخبرات الإنسانية ، وبؤرة لاستقطاب القوى الفكرية والإبداعية لأن المدينة والمدنية مرادفات والحضر والحضارة متتاليات .

وينبه أحمد بهاء الدين إلى أنه كي تبقى المدينة - وهى طليعة إنجازات الإنسان - بيئة عمرانية نابضة بالحيوية الخلاقة ، يجب أن تحظى من ساكنيها بما تستحق من رعاية وتنمية وتطوير ، حيث إنها ككل كائن حي تفقد بريقها وتشوهها تجاعيد الزمن فتذبل بالإهمال وفساد الذوق وهمجية التعامل وضعف الانتماء وانعدام الإحساس بالمواطنة . . . !

ويصعد بنا أحمد بهاء الدين إلى مستوى أعلى لنلقى نظرة بانورامية على مصر . . . كل مصر مطالباً برسم خريطة جديدة لها ، وينبري لتناول هذا الموضوع الكبير من نواحيه المتعددة بعمق واقتدار ؛ فيناقش التقسيم الإداري لمحافظات الجمهورية ، ويقتحم مشكلات المدن المهمة وفى طليعتها القاهرة الكبرى ، وينقد المشروعات ويقدم عدة اقتراحات ، ويطالب بدراسة كل ذلك في مؤتمرات قومية تضم ممثلي المجتمع المدني بجانب الخبراء والمتخصصين .

إنه يكتب للقارئ العادي بإصرار ومثابرة يشركه في هذه القضايا الخاصة والعامة في نفس الوقت . . . الخاصة في النوعية والعامة لجميع المواطنين إيمانًا منه بحقوق المواطنة بمعناها الحقيقي بعد ترسيخ حقوق الإنسان !

لقد تطور الزمن وانتقل الإنسان من الشخص الرعية ، التابع المنفذ المطيع - العضو الصامت في القطيع ، إلى الإنسان المشارك والمساهم في صنع الحياة المجتمعية بكل مجالاتها ومظاهرها وتعبيراتها .

لقد تحول الحق الإلهي المقدس للحاكم إلى حق المواطن في الوطن ، وتحولت النظم القائمة على الإملاء والسيطرة ، لتعتمد على الاختيار الحر والمشاركة ، كما تحول الانتماء العرقي أو الديني إلى انتماء لمجتمع مدني حي متفاعل يعتمد على الإرادة الحرة والإرادة الديموقراطية !

وبعد . . فإن نشر " **الجهاز القومي للتنسيق الحضاري** " لهذه المجموعة المنتقاة من إسهامات أحمد بهاء الدين في مجالات البيئة العمرانية التي شيدها الإنسان المصري على ضفاف وادي النيل في رحاب البيئة الطبيعية من صنع الله عز وجل ، إنما تؤكد قناعته بأنها هي الوعاء الذي تنبت فيه الثقافة وتنضج الحضارة وتؤهل الإنسان المصري لغد أكثر إشراقاً ولحياة تستحق الحياة !

المعمارى

يحيى الزينى

قطعت جهيزة قول كل خطيب

لم يترك أحمد بهاء الدين باباً إلا طرقه ولا درباً إلا سلكه . وأصبح جمع مقالاته أيام بلا تاريخ . . . واليوميات وحديث الأحد ، درساً في العمران لمن يريد أن يعلم ومن يَهِمُّ كي يُصلح . . . أو يشرّع . أوضح بأسلوب بسيط يصل إلى العامة ، دون تحذلق . ماذا يصير حال أمة غفلت عن تنظيم عمرانها بصرياً . . . واجتماعياً واقتصادياً ، والأخطر . . . ثقافياً .

والعمران هو الرحم الثاني بعد الأم ، يولد ويحيا . . . يعمل ويلهو يصارع ويسالم يحب ويكره ينجب ويورّث يتثقف ويتعبّد ثم ينهى مسيرته . . . في العمران .

مصادر المعرفة فى الإنسان حواسه . قد يصمّ الإنسان أذنيه فلا يسمع ويغلق عينيه فلا يرى ويعطل كل حواسه عن أن تتفاعل مع كافة المعطيات الطبيعية أو الثقافية ، إلا العمران ، فهو فارض وجوده وملامحه على الإنسان في حركته وسكونه . وهو المرتقي بحواسه إذا حسن . . . وهو المتدني بها إذا ساء .

فلا عجب أن يذل أحمد بهاء الدين . . . كل هذا الجهد لتبصير الناس بحقّهم على المجتمع وعمرانه . . . والارتقاء بهم إذا نسّقوه . . . . وتخلفهم إذا تجاهلوه .

في كتابه القيم . . . "أيام لها تاريخ" ، أوضح في مقدمته . . . أن الإنسان حيوان ذو تاريخ . يتعلم منه ويورثه . . . . فيرتقى .

ندعو الله أن يهيئ لهذه الأمة ذاكرة تاريخية .

المعمارى

جمال بكرى

أحمد بهاء الدين واستشراف المستقبل

منذ أربعين عاماً (١٩٦٥) كنت بعد لا أزال أدرس الدراسات العليا في قسم تخطيط المدن والتخطيط الإقليمي في مدرسة التصميم البيئي بجامعة" كاليفورنيا" في" بيركلي" . . . . ومدرسة التصميم البيئي في هذه الجامعة تضم ثلاثة أقسام : العمارة وتخطيط المدن ، والتخطيط الإقليمي ، وتنسيق المواقع Landscape Architecture ، ويجاور المدرسة مدرسة الفنون الجميلة .

وكان عدد المجموعة التي تدرس هذه الدراسات العليا خمسة عشر طالباً لم أجد بينهم من له خلفية معمارية سواي وآخر كان يعمل ناقداً فنياً في جريدة" شيكاجو كرونيكل" ، والباقون كانوا من خلفيات تخصصية أخرى بعضها قانوني والآخر اجتماعي وآخرون من فروع الهندسة الأخرى مدنية ومرورية .

وكان ذلك بالنسبة لي مفاجأة فنحن كنا في مصر في ذلك الحين نعتبر أن التخطيط العمراني هو أحد تخصصات العمل المعماري ولم نكن نتصور أن علوم التخطيط بكل مدخلاتها الاجتماعية والاقتصادية والهندسية هي الأساس الذي ينتهي إلى مخرج يتم تصوره بصرياً من جانب المصمم العمراني في ضوء ما عليه المخطط العمراني من تصورات عن استعمالات الأرض وما يحمله من اشتراطات بنائية وكثافات سكانية . . . أي أن قضية تصورات العمران المستقبلي ليست قضية تخصصية ضيقة بقدر ما هي تجميعية لتخصصات متعددة . . . وأن أي مخطط عام لأية منطقة عمرانية يستلزم أيضاً مشاركة مجتمعية في مناقشته يترتب عليها احترام الآراء التي تطرح خلالها، وأن يستشعر المجتمع المستهدف – عند مشاركته في إقرار ما سيكون – بالانتماء ، ويتعاون مع التنفيذيين في حسن الأداء للوصول إلى الأهداف المرجوة للعمران المخطط بكل مخرجاته .

وكان أحمد بهاء الدين في ذلك الوقت مسئولاً عن "دار الهلال" . . . وبعد عودتى من الولايات المتحدة تابعت مع آخرين كتاباته واهتماماته بقضايا العمران كرجل يهتم بالهم العام . . ولابد أن أذكر هنا ما علمته - وهو شبه مؤكد - أن أحمد بهاء الدين هو الذي حرر الباب الخاص بالخريطة الجديدة لتوزيع السكان ضمن ورقة استراتيجية أعلنها الرئيس الراحل أنور السادات ، سميت ورقة أكتوبر صدرت في أبريل ١٩٧٤ بعد عبور أكتوبر من عام ١٩٧٣ . هذه الورقة هي التي بدأ بعدها ما سمي بالجيل الأول من المدن الجديدة (العاشر من رمضان والسادات ، والسادس من أكتوبر) .

تكامل الرؤى ممن منحهم الله نعمة استشراف المستقبل مطلوب . . وإذا كان ذلك قد حدث في مرحلة سابقة من الراحل أحمد بهاء الدين ، فإن مصر الآن في أشد الحاجة لتكامل من عندهم هذه المنحة والمعرفة من أجل عمران أفضل يمكن أن يكون علامات مضيئة على طريق الغد الأفضل إن شاء الله .

مهندس استشاري

صلاح حجاب

أحمد بهاء الدين ... هكذا عرفته ... مما قرأت له

منذ أكثر من ثلاثين عاماً بدأ حملته حول الذوق العام . . . وبشكل منتظم . . . إلا أن لا حياة لمن تنادي . . . فالمشكلة باقية ومستمرة ، بل إنها تتفاقم أكثر يوماً بعد يوم . . . وغاب، بإيقاع متنامٍ عن العمران المصري، الذوق العام . . .

وأتساءل . . . إذا كان في مصر من لديه هذا الوعي بمقومات الذوق العام مثل الكاتب المفكر أحمد بهاء الدين وغيره ممن يحاولون التنبيه إلى خطورة اضمحلاله وغيابه في المجتمع والمدينة والقرية وأيضاً في المجتمعات العمرانية الجديدة . . . ، ومع ذلك ينتشر القبح في كل مكان وتغيب عن العمران قيمه وجمالياته . . . فهل هذا يعني عدم فهم ما يقال وما يُكتب ؟ أم أنها حالة عامة للامبالاة ؟

وهل بالفعل نحن فاقدو الرغبة في التحسين والارتقاء بمظهرنا الحضاري ؟

أم أننا غير قادرين على إعادة الوجه الحضاري المفقود ؟

إن أحمد بهاء الدين رحمه الله كان كاتباً وصحفياً ومفكراً جليلاً أراد لبلده التقدم والرخاء والوجه الحضاري المتميز . . . كتب كثيراً ولم يوقفه موت . . . وقد رحل عنا ولكن كلماته باقية نقرؤها معاً اليوم وكأنها كتبت بالأمس . . . فهي كلمات واعية تدق ناقوس خطرٍ . . . ، فالشكل غير الحضاري الذي وصل إليه العمران المصري يحتاج إلى صحوة ووقفة جادة حتى لا تضيع كلمات رجل عظيم هباءً . . . . تبنّى قضية قد يضعها كثيرون - رغم حتميتها - موضع الرفاهية . . . ، وهي كيف نحقق انتشار الذوق العام ، وعودة جماليات العمران والقضاء على معالم القبح بيننا ؟ . . ، فالعظيم هو من يعمل عملاً ربما لن يرى مردوده مباشرة . . . أو يدعو إلى فكرة ربما لن يراها تتحقق خلال حياته . . . هكذا عرفته أحمد بهاء الدين . . . مما قرأت له .

ولتكن فكرة إنشاء الجهاز القومي للتنسيق الحضاري تبعاً لوزارة الثقافة هى الغيث . . . والأمل . . . والاستجابة . . . لنداء استغاثة أطلقه بوعى مفكر عظيم قبل رحيله . . .

ولتكن قضية أحمد بهاء الدين نشر الذوق العام وإعادة الوجه الحضاري للمدن والقرى المصرية هدفاً قومياً . . . وحتى لا يصدق القول "لا حياة لمن تنادي" .

أ.د. سهير زكي حواس

أولاً

■ أيام بلا تاريخ ■

الذوق العام (*)

1

نريد أن تشن أجهزة البلاد سياسية وتنفيذية وشعبية وثقافية وإعلامية ، حملة من أجل الذوق العام . والحديث عن الذوق العام ليس ترفًا . إنه يحدد نوع الحياة التى لا نحبها ، لأن الحياة ليست فى كميتها فقط . والأمثلة كثيرة . فإقامة ألف مسكن عمل عظيم، ولكن إذا كان هذا يستهدف توفير حياة أحسن للناس ، فإن نصف الهدف يضيع حين تتحول مناطق السكن الجديدة إلى مزابل عمومية وأماكن قبيحة ، وحين نقيم مرفقاً عاماً جديداً لا يلبث بعد شهور أن يبدو وكأنه قديم متآكل عمره عشرات السنين فهذا ضد الذوق العام . لذلك كثيراً ما نتحدث عن هدم هذا المبنى وذاك . فى حين أن أوروبا حافلة بمبانىَ عمرها مئات السنين ومازالت من أهم المساكن أو الفنادق أو المؤسسات . ويتبارون للاحتفاظ بها وصيانتها .

منطقة جزيرة سان لوى أرقى أحياء باريس كلها ، وهى أقدمها ، ونجد لافتة على مبنى نظيف لامع تقول إنه مقر اتحاد الخبازين منذ مائتي سنة ، وهكذا .

الذوق العام هو النظافة وهو النظام وهو الإتقان ، وهو الاقتصاد والتوفير . وهو الإنفاق حيث يجب الإنفاق وعدم الإنفاق حين يعد هذا تبذيراً .

وجوهر الحملة يجب أن يقوم على أساس أن الدولة ليست مكلفة بعمل كل شيء . آن الأوان أن يدرك الفرد أنه كما أن له حقوقا فعليه واجبات . لقد كنسوا

(*) سلسلة مقالات بهذا العنوان ، نشرت بجريدة "الأهرام" فى ديسمبر ١٩٧٤.

ميدان السيدة زينب وبعد يوم عاد كما كان . طبعاً . كان يجب أن نعرف هذا مقدماً لأن عادات الناس فى استخدام الأشياء والأماكن مازالت كما هى . وما لم تتغير هذه العادات بالقسر الذى هو القانون والتربية التي هي الإقناع فلا شيء يمكن أن يتغير .

إن الأمثلة التى ترد على البال تعد بالآلاف . سنحاول ضرب بعض الأمثلة التي لاشك أن لدى الناس منها كثيراً .

2

.. فى إسرائيل حكمت إحدى المحاكم أخيراً ضد صاحب بيت؛ لأنه يكوّم الزبالة فى حديقته الخلفية . فصحيح أنها حديقته وبيته ولكن هذا يسيء إلى الصحة العامة والنظافة العامة فى الحي كله . فما بالنا بأكوام الزبالة المتراكمة في الطرقات العامة وأمام البيوت والدكاكين . وإلقاء كل ما نلفظه فى الطريق العام . لا تخلو مدينة مصرية أو عربية من هذا المنظر الكريه . روح فردية قد يهمها نظافة بيتها لكن الملك المشاع لايهم أحدًا، مع أنه يؤثر فينا جميعاً .

الدولة عليها هنا واجب . ولا تقولوا: قلة اعتمادات، فلدينا أيدي عاملة تأخذ أجرها بدون عمل . ولا تقولوا: قلة فى الناس، فمن الكناس إلى المراقب لدينا مئات الآلاف من السعاة والمقيدين على كشوف المرتبات لمجرد أن يتكوموا على أبواب الموظفين أو لأنْ يجلسوا على المكاتب . فهنا معركة ميدانية لنظافة مدننا .

ثم إن هناك قوانين للنظافة العامة لا تُنَفذ . وإذا نُفِّذت، فهى قوانين كسيحة . إلقاء قاذورات لا يمكن أن يكون قضية لها ملفات ومحاكم ومحامون . إنما يجب معاملتها معاملة مخالفات السيارات مجرد إثباتها بواسطة المختص كاف لتوقيع العقوبة واقعياً. ثم هناك لجان الاتحاد الاشتراكي التى لا عمل لها . وأعظم عمل تقوم به هو الإرشاد والمشاركة فى تربية المواطن . ثم هناك النظافة فى المرافق العامة من المدرسة إلى المحكمة والتشدد فيها حتى يتعود المترددون عليها بالملايين أن النظافة قيمة فى حد ذاتها وأنها ليست ترفًا وليست مقصورة على داخل بيوتنا فحسب . وأن القذارة تؤذى العين وتؤذى الصحة وتؤذى الاقتصاد وتدمر السياحة . فلا يمكن أن تكون حياة السائح قفزًا من فندق إلى فندق، لأنه إذا تعدى ذلك وجد ما لا يسره وما لا تطيقه عينه .. وأنفه !

3

. . خذوا مثلاً على النظافة والقذارة لا من الدكاكين والحواري ، بل من الأماكن الأثرية مثلاً . في مدن العالم يلذ للإنسان دخول الحوارى الضيقة القديمة ، لأنها آية في النظافة . لكن اذهبوا وتأملوا الأماكن الأثرية أو السياحية ، من بوابات القاهرة الى مساجدها الكبرى الى آثارها القبطية فى مصر القديمة الى ساحة مسجد محمد على فى أعلى قمة القلعة . سنجد نفس أكوام الزبالة والقذارة التى لا وصف لها . . .

هل تعجز الدولة هنا - لو أخذت قضية الذوق العام مأخذ الجد - عن تنظيف هذه الأماكن ، والدفاع فى إصرار - ضد البيئة - عن نظافتها ؟ إن هذا لا يكلف مالاً ، ولكنه يكلف جهداً ومعاناة ومتابعة ، وحين أقول ضد البيئة ، لأن البيئة لدينا غير نظيفة . ولا داعى لأن نتملق أنفسنا . ولكن الدفاع عن نظافتها فى عناد ضد البيئة ، هو لصالح هذه البيئة ، لأنه تعليم لها أن النظافة شيء مهم ومطلوب وتبذل من أجله الجهود . وأنه يشجع الناس على أن تعاف نفوسهم رؤية هذه الأماكن وزيارتها والإنفاق فى مناطقها . وأنا أكره أن نطالب بالنظافة من أجل السياح فقط . ولذلك أقصد الزوار المصريين أيضاً . . فالمرء منا يخجل أن يصحب ضيفاً الى الفسطاط أو مصر القديمة أو مسجد محمد على . وأنا أتحدث عن المناطق الأثرية ليس لأنها أكثر قذارة من غيرها ، ولكن لأنها مناطق فى أحشاء المدينة يمكن مهاجمتها بحملات النظافة والاستمرار فى ذلك ، بوصفها بؤراً للتأثير فى أحياء العاصمة الشعبية ، وحتى تمتد يد هذه الحملات الى أبعد من كورنيش النيل وشوارع الزمالك . . على قلة نظافتها هى أيضا !

4

بعد الثورة بقليل ناديت فى الصحف بهدم السور الخلفي لقصر عابدين لتصبح حديقته البديعة غير المستعملة حديقة عامة لحى شعبي محروم من الخضرة هو حي باب الخلق وعابدين . ونُفّذ الاقتراح . وبعد أيام ذهبت أرى النتيجة . وفجعت .

رأيت الأولاد قد " أكلوا " الحديقة ، نعم أكلوها ، فلا يوجد تعبير آخر يصف ما حل بها من خراب فى أيام ، وفى ركن رأيت أقفاص الطيور النادرة وحولها يتكأكأ "العيال" يقذفونها بالحصى ، وينخسونها بالعصي ، ويتلهون بعذابها . أما التماثيل الرخامية فقد امتلأت بالرسوم والحفر والكلمات البذيئة . ذلك أن شعبنا بائس . ولعل الأولاد كانوا فى لا شعورهم يتنقمون من السور العالي . ولكنهم لم يعاملوا الحديقة على أية حال على أنها لهم ، وأنها رئة ومتنفس تجب المحافظة عليها . لا نحن أقمنا لهم الحدائق . ولا ربيناهم على التعامل معها . ولا وضعنا الرقابة وفرضنا العقوبة لحمايتها .

هذا واقعنا المرير . ولكن الحل ليس عدم إقامة الحدائق . الحل هو تعليم الناس وتربية شعورهم بالذوق العام . قولوا فى صعوبة ذلك ما تشاءون . ولكنها مهمة يجب أن تبدأ يوماً ما لكي تؤتى ثمارها . والتأجيل حتى يصبح كل الناس لدينا فاهمين عبث لأنه تأجيل . ولا يمكن إنجاز مهمة إلا بالبدء بها . وأقصى مجهود هو ما يُبذل مع الناس . من السهل زراعة حديقة أو إقامة مبنى ، ولكن من الصعب تعويد الناس على التعامل مع أنفسهم ومع الاشياء . هذا هو الجهد الشاق فعلاً ، الذى لا يؤتى ثماره إلا بعد زمن . ولكن ماذا ينقصنا للقيام بهذه المهمات الشاقة التى لاتحتاج الى عملة صعبة ولاسهلة ؟ وما ذنب الناس إذا كانت الدولة نفسها تأكل الحدائق ولاتفهمها؟

5

الإذاعة والتليفزيون من أكبر الأجهزة تأثيراً على الذوق العام . الإذاعة فى سعة انتشارها والتليفزيون فى عمق تأثيره .

ولست أقصد إطلاقاً الوعظ والإرشاد . وإن كان هناك مجال واسع حتى لقضايا التوجيه والتأثير إذا شرحت بأسلوب يلائم البرنامج الإذاعي أو الصورة التليفزيونية . ولكننى مع ذلك أقصد شيئاً آخر .

إن أجهزة الإعلام بالغة التأثير حقًا خصوصاً فى مجتمع فى حالة انتقال ، مثل مجتمعنا . وأقصد فى حالة انتقال من حيث القيم والعادات والتقاليد وأساليب السلوك . فالمجتمع فى هذه الحالة الانتقالية ، سهل التأثر ، وسريع التقليد ، سواء كان التقليد الضار أو المفيد ، حسب ما تراه من أخبار العالم وسلوك الآخرين .

ولو أننا راجعنا كل برامج الإذاعة والتليفزيون وراعينا أن يكون كل ما يقدمه من صور سمعية وبصرية مؤثراً فى الذوق العام التأثير المطلوب : التأثير بما هو أرقى وأقيم ، لو أضفنا هذه النظرة الى سائر الاعتبارات التى تراعَى عند تقديم البرامج ، فسوف نجد مجالاً واسعاً الى غير حد لإلقاء وتثبيت وتعميق المعاني التى نرى أنها تتلاءم مع نوع الذوق العام الذى نريد أن نوجده .

ولست أعنى الصحافة بالطبع فى هذا المجال . إنها مع سائر وسائل الإعلام المدرسة الأخرى لما يمكن أن نسميه بالتثقيف العام ؛ أى كل تثقيف خارج عن مقرر الدراسة لمن هو فى مدرسة ، والمصدر الوحيد لثقافة من ليس فى مدرسة . . . والأمثلة كثيرة .

6

لنأخذ مثلا المذيعة ذات الباروكة الطويلة المعقدة مثل برج بيزا المائل . . .

إنه فضلاً عن أن هذا الشيء - تليفزيونياً - مرفوض ، فهو يؤثر على الذوق العام . إنه يوحى لكل فتاة - وكل فتى - أن هذا طراز المظهر الحديث . إنه يوحى بالتكلف الشديد والمبالغة فى التزين اللذين ليسا من الذوق السليم إذا أردنا أن نفهم روح العصر وآلاف الآلاف يقلدون هذا المثل . . .

ولقد رأيت التليفزيون فى شتى بلاد الأرض . ولم أر مذيعة تحمل فوق رأسها هذا الجبل من التعقيد ، إنها تبدو بتسريحة أنيقة نعم ، ولكن بسيطة . وبثوب أنيق فعلاً ، ولكن بسيط . تليفزيونيًا هذا مطلوب لأن أساس المذيعة أو المذيع الناجح هو إيجاد الألفة بينه وبين المشاهدين والمشاهدات ، وتحاشى أى شيء يبعد المسافة أو يقيم حاجزاً من التكلف بينهما . وفى مجال الذوق العام فهذه الباروكة التى اخترناها مثلا جريمة كبرى فى حق الذوق العام . تشقى فى تقليدها البنات والنساء . لأن البسطاء يظنون أن هذه هى الموضة ، أو هى العصرية أو هى الانتماء الى الجديد السائد ، أو هي اللحاق بآخر صيحة . وهى ليست شيئاً من هذا كله . فالمرأة فى الخارج قد تتكلف هذا التكلف فى مناسبة واحدة فى السنة ، ولكن ليس بمثل هذا البرج تخرج الى الشارع وتذهب الى عملها ، وتقوم بواجباتها الاجتماعية .

وفى تليفزيونات الدنيا لا تترك حتى هذه الأمور لرغبة أو مزاج كل مذيعة أو مذيع . إنها محل توجيه بناء على قرارات الخبراء فى فن الإعلام الذي هو فن الاقتراب من قلب المتلقي من أقصر سبيل وأبسط سبيل .

7

. . أو حين يخرجون برنامجا أو تمثيلية فى التليفزيون . . .

أى ديكور يستخدمون وأي ثياب يلبسون ؟

قديماً كان كبار تجار الأثاث يتنافسون فى إعطاء أثاثهم للمسرحيات، وكان يعلن أن الأثاث من محلات فلان . فيسرع الناس يطلبون حجرة نوم أو حجرة صالون كالتى رأوها على مسرح الأزبكية مثلاً . الى هذا الحد تترك هذه الأشياء أثرها . . .

ونلاحظ أن أبسط الناس يحاول شراء كراسي ضخمة مذهبة يكومها كالأفيال فى حجرات البيوت الحديثة الضيقة . لأنهم يرون هذا في البيوت الكبيرة ، ولأنهم مازالوا يرونها فى السينما والتليفزيون . وكثيراً ما نرى تمثيلية بطلالها زوجان شابان فى أول حياتهما ، ومع ذلك فالبيت ضخم ، والمقاعد الديناصورية المذهبة قابعة فى الأركان . ولو أننا توخينا غير هذا . وأظهرنا الناس فى التمثيليات قريبين من الحياة المقبولة . . فى ثيابهم وحجم منازلهم ونوع أثاثهم وتسريحات شعورهم . . دعك من نوع سلوكهم وردود أفعالهم للأحداث والوقائع وجمل الحوار .

إن هذه الأشياء تبدو بسيطة . ولكنها ليست كذلك أبداً . ولابد أن تخضع لرقابة شديدة وتوجيهات رشيدة . يكفى رؤية الناس وعيونهم أو آذانهم معلقة بهذه الأجهزة الحديثة ، مبهورين بما يرون ، يأخذون تصورهم للحياة التي لا يعرفونها من هذه الأجهزة ، ويقلدونها بشعورهم أو لا شعورهم ، وتسللها الى الذوق العام من أسهل وأخطر سبيل معًا . . . السبيل غير المباشر . . .

8

ولن أتحدث عن النصوص التى تقدم ، فهذا بحث طويل ، وأنا أكتفي هنا بالأمثلة الخاطفة . . . خذوا مثلاً آخر من لهجة الحديث فى برامج وتمثيليات الإذاعة والتليفزيون مرة أخرى . . . الحديث باللهجة المخنثة ، أو اللهجة شديدة التكلف والتصنع أمر ممجوج . كذلك الحديث باللهجة التى يقال إنها (بلدى) والمبالغة فيها أمر ممجوج . إن تقديم أى صورة واقعية عن أى قطاع فى المجتمع تعتمد في واقعيتها على الحديث نفسه وردود الفعل نحوه وليس فى الاعتماد على لهجة فى طريقها الى الانقراض . أو الاعتماد على الصراخ بالحنجرة ، والتلويح بالأيدى وكل ما هو ناب عن الذوق العام الذى نريد . إنه ليس "واقعية" . إنه عدم قدرة على تقديم الواقعية ، وبالتالي اللجوء الى أسخف صورها وأسهلها .

هذا الابتذال يؤثر فى الذوق العام . بدليل أننا سرعان ما نجد التعبيرات الممجوجة تُتداول حتى بين الأطفال ولو على سبيل التفكه ولكنها تأخذ طريقها الى الرسوخ . ومرة أخرى فى مجتمع متحول ومنتقل يجب الحذر ويجب ألا ننسى أن أجهزة الإعلام لها وظائف غير وظائف الجاذبية الرخيصة بأي ثمن ، فى الدراما والكوميديا ، فى الجد وفى الهزل والتسلية على السواء .

هل رأيتم مدينة صارخة صاخبة كمدننا ؟ في استخدام أدوات التنبيه فيها وفى استخدام الميكروفونات وفى صراخ الناس أثناء الحديث ، شجاراً كان أو حديثًا عاديا ؟ . . . ليس مثلها إلا تمثيليات الإذاعة والتليفزيون والسينما والمسرح فى صراخها وعويلها وضحكها الهستيري وكأنهم يخاطبون آذانًا ثقيلة . . وأذواقًا ثقيلة أيضًا !

9

هل رأيتم مدينة صاخبة مثل القاهرة ؟

لقد ثبت أن الأصوات تسيء الى الأعصاب ، والى الأعضاء الحساسة في الأذن ، وقد بذل العلم الكثير لكى يُدخل على بعض المباني وسائل امتصاص الصوت ، وحاربت المدنُ لكى تجعل الأصوات أقل فى شوارعها وفى الأماكن العامة . والذين يعملون فى الخارج فى أماكن ذات أصوات زاعقة لهم بدلات خاصة . وأكبر ضغط لحياة المدن الكبيرة هو الأصوات والضجيج والزحام .

والمرء فى الخارج يسير فى الشارع يجده هادئًا . يدخل السينما فيجد القاعة صامتة . ويذهب الى أى مكان عام فيجده يعمل فى سكون ، والناس تتحدث فى صوت مقبول .

قارنوا هذا بضجيج الميكروفونات عندنا . وصراخ الكلاكسات . وزعيق البشر . وادخلوا أى مكان من البنك الى المصلحة تجدون الناس تتحدث بأعلى صوت وتتنادى من أول المبنى الى آخره . . سلوك عام ليس فيه رحمة بالنفس أو احترام للغير .

عندنا إذا مات فقيد أو تزوج عروسان فيجب فرض الفرح أو الحزن على حي أو شارع بأكمله . والكلاكسات تُمنع فقط فى قلب القاهرة أو الإسكندرية فى حين أن الأحياء السكنية أولى بذلك . . . هل رأيت الذى يقف ظهراً أو ليلاً بسيارته ينادى بالكلاكس على صديق له في الدور الخامس ، فيزعج عمارة بأكملها ؟

عادات يجب أن نشن عليها حربًا شعواء . لأنها ضد الذوق العام الذي نريد . ولأنها تسيء الى الصحة النفسية والعصبية والجسدية . ولأنها توتر الناس وتمزق جو العمل وتخلق الحساسية المعدومة والأعصاب الميتة . . .

10

"المغلوب مولع بتقليد الغالب" . كلمة قالها ابن خلدون منذ قرون . أى المتخلف يقلد من سبقه الى التقدم . . .

ونحن مولعون بالتقليد . خصوصًا المرأة التي هي نصف المجتمع ويقع عليها أكثر من نصف مسئولية الذوق العام . . .

المرأة عندنا ترى الكتالوجات فتظن أن كل امرأة فى الخارج لا تخرج من بيتها الى جامعة أو عمل أو زيارة إلا وكأنها خارجة من صفحات أحد كتالوجات الموضة . .

وليس الحال كذلك فى الخارج . الباريسية نراها فى الشارع والمكتب في ثياب عمل بسيط جدًا وقليل جدًا . واذا شهدت حفلة ، فهي أكثر أناقة ولكن أقل بهرجة وتكلفًا . إن الكتالوجات موضوعة لخاصة الخاصة . وهى الاستثناء لا القاعدة . لكن النشر يولد رغبة التقليد . والأغنى يبدأ ثم يقلده الأقل غنى . وتشقى بيوت وترتبك ميزانيات لهذا السبب . . .

مرة قال لى صحفي فرنسي مشهور يتردد كثيراً على القاهرة : إنني لا أسمع عن أحدث ماركات الكرافتات إلا فى مصر . هناك نلبس كرافتات عادية . ولا يتفرغ لهذا إلا قلة لا تمثل المجتمع . . .

وقلت له : إن هذه ليست عادة مصرية . إنها عادة كل بلاد التقليد . إنها نفسية المغلوب المولع أبدًا بتقليد الغالب . . .

11

عدم النظافة ، وما أدراك ما عدم النظافة . . .

ولا يقول أحد إن هذه المسألة ثانوية ، ولا يقول إحد إن الفقر سببها الوحيد. . . لم يكن عبثاً أن الصين جعلت القضاء على الذباب حملة وطنية شاملة كالقضاء على الاستعمار . ويقول لك زائر الصين : "المشكلة الكبرى في الدخول هي الشهادة الطبية والخلو من أي مرض . . . " وقد ذهبت إلى بلاد اشتراكية كثيرة حين كانت فقيرة ولكنها نظيفة إلى أقصى حد. وتونس بلد عربي فقير ولكنه نظيف جداً . والمنامة عاصمة البحرين آية في النظافة .

النظافة عادة قومية . . .

ولكن ، كيف نزعم أننا نعلّم الناس، ومؤسسات الدولة ذاتها آية في القذارة . . . من المدرسة إلى المحكمة ، من الوزارة إلى المؤسسة ، ولا تقولوا : قلة اعتمادات وقدم المباني . إن قدم المباني غيرُ النظيفة . ومرافقنا العامة الجديدة من سوء نظافتها وصيانتها كالقديمة ، والأيدي العاملة زائدة . أجور ولا عمل . . . ثم مثلاً . ما هي السياحة ؟ إنها ليست فنادق . أو ليست ملاهي . إنها : بيئة . بيئة عامة يجد فيها السائح الشيء الغالي نظيفاً والأقل مستوى نظيفاً . يجد أن الشارع نظيف وأن الحرية الشخصية مكفولة وأن مستوى الذوق العام يسمح له بالتنقل والتحرك وعدم الانحباس داخل فندق فاخر لا يجد خارجه شيئاً ينشرح له صدره . إنه لم يأت ليستبدل الغرفة بغرفة . وكل شيء عدا هذا باطل وقبض الريح في مجال السياحة الحقيقية الواسعة . . . .

12

لماذا إذا ذهب متفرج إلى السينما مزق جلد المقعد ؟ وإذا فعل هذا لأن السينما ليست ملكاً له ، فلماذا إذا ركب مصعد العمارة التي يسكنها قام بتشريح جدران المصعد ، وحفره ، وتشويهه بالرسوم والكلمات . . . هنا نجد شعوراً غريباً بأن الملك العام ليس ملكاً لأحد . وأنه حتى سلالم بيته ليست له ، يشرّحها كما يشاء ، وهو صبي أو فتاة . شعور لا بد أنه اكتسبه أو تربى عليه في بيته ، أو وجد غيره يفعلون هذا فأخذ يفعل مثلهم . هنا نوع من الذنب لا تعاقب عليه البيئة . سكان البيت . أو ركاب القطار ، أو رواد السينما أو المسرح . ولكن البيئة لدينا لا تعاقب فهي مثل الفاعل نفسه كأن هذا ليس من شأنها .

يمكن أن يستطرد المرء في تحليل أسباب هذه الظاهرة . لكنها تنتهي عند فساد الذوق العام أو عدم وجوده وعدم الاهتمام به . والذوق العام نفسه محصلة عوامل تربوية واقتصادية واجتماعية كثيرة . ولكن هذا لا يعنى عدم مهاجمة فساد الذوق العام أو انعدامه كمرض في حد ذاته حتى وإن كان نتيجة أمراض أخرى أعمق . . .

مسئولية البيئة ، هذه المسئولية الجماعية ، ما لم نقم بغرسها في النفوس فلا فائدة . فالدولة لن تصل أصابعها إلى كل شيء . ولن نقوم بحماية كل سلّم أو مصعد بيت ، ولا كل زهرة في حديقة .

فقد يخيل لي أنه لو قبض ناس على فرد بتهمة الاعتداء على حديقة لسخر الناس منهم وليس منه . أي لعاقبهم المجتمع ولم يعاقب الجاني !

13

ليس من السهل أن نقول: ما فيش فايده . ولكن الحقيقة أنه لا توجد كلمة أبعد عن الواقعية من هذه الكلمة، فالإنسان كائن قابل للتطوير والتغير . المهم هو عدم الاكتفاء بالوعظ والإرشاد وأن نستبدل به البحث عن وسائل وأساليب وإجراءات . والمهم هو المثابرة ، والإقناع ، والقسر أحياناً ، وضرب المثل وإعطاء القدرة في كل الحالات .

لا يمكن أن يحترم الناس المرور لو رأوا سيارة رجل مهم لا تحترم المرور. فالفكرة كضرورة تموت في قلب سائق السيارة وعسكري المرور على السواء . لا يمكن أن يتعلم الناس النظافة والصيانة واحترام الأماكن العامة ، إذا وجدوا الدولة ، التي هي في مثل بلادنا قائد ومعلم وقدوة ، لا تحترم أو لا تهتم بنظافة هذه الأشياء . . . أبعد من مكتب الوزير وردهة مكتب الوزير ومصعد الوزير وما قد تقع عليه عين الوزير . لا يمكن أن ينعدم الحساب والعقاب في حياة أي مجتمع ، لأن الحساب والعقاب ضروريان في كل بيئة .

لا يمكن أن يكون هناك رئيس عمل لا يرتبط بالمواعيد ويرتبط مرءوسوه بالمواعيد . لا يمكن أن يجدوه يضيع يومه في استقبال الزوار والمكالمات الخاصة ولا يفعلون مثله .

لماذا نفس المواطن الذي يلقى القاذورات ويخالف القواعد ويرفع صوته في الشارع هنا ، لا يفعل ذلك حين يسافر إلى أوروبا مثلاً ؟ لأنه يشعر أن هناك قواعد،

الكل يحترمها ، والقانون سيطبق عليه . ولكنه لو اتبع القواعد عندنا لصار هو الشذوذ لا القاعدة .

ينظر الإنسان دائماً إلى أعلى ، دون قصد ، ويتصرف . والقدوة تتسلل .

يقول الناس العلاج من القاعدة ، وأقول العلاج من القمم ، في الذمة والنزاهة والعمل والبساطة والسلوك العام ، ثم يتسلل العلاج متوسعاً منتشراً .

14

نعم الذوق العام يبدأ من القمم ثم يتسلل ، لأن الناس يقلدون الذين هم "فوق" . .

في القمم الاجتماعية ، نجد الأسرة على الشاطئ مثلاً لابد أن يأتيها الطعام كاملاً يقدمه السفرجى في ثيابه الزاهية ! الشاطئ ليس مطعما ولا صالوناً ولكنه رياضة وراحة وبساطة . إنه ليس مكانًا لخلع الثياب ، بل لخلع التكلف والمظاهر والعقد النفسية ورموز التفوق الاجتماعى . ولكن لا أحد يفعل هذا . .

ومن يأتون بعدهم في الطابور الاجتماعى ، يقلدونهم ، حسب قدرتهم بالطبع ، ولكن جوهر الفكرة البعيدة عن فكرة الشاطئ والراحة والتغيير والتخفف هو نفس جوهرها ، وإن إختلفت ترجمته من طبقة إلى طبقة .

في القمم الاجتماعية توجد الرغبة في الشعور بأنهم فوق القانون ، حتى ولو كان القانون لدفع قروش لدخول الشاطئ . . ولكن التسهيلات والبطاقات المجانية تصرف لهم ، فيشعر من بعدهم أنهم مظلومون لو احترموا القانون ودفعوا ، ويشعرون أن مخادعة القانون نوع من استرداد الحق ، وهكذا تكسر السلسلة . . فى القمم الاجتماعية ينتشر شعور الأنانية ، وبأن امتيازاتهم تنقذهم من مشاكل الجماهير العادية ، فتقع مئات التصرفات في العمل والشارع والبيت تترك أثرها في ضمير المواطن العادي ويشعر أنه مرة أخرى مغبون ، فيكون رد فعله إما رفض القواعد ، أو خرقها أحيانًا وتحدى الذوق العام ، بالألفاظ النابية مثلاً كنوع من النكاية الخفية التي لا يقدر على كبح جماحها في نفسه .

15

قالت المشرفة الأجنبية – في المدرسة الخاصة – للآباء والأمهات المصريين :

ـ أبناؤكم بلغوا سن العاشرة . وكلهم أبناء متميزون في بلادهم . ينتقلون من المدرسة الخاصة إلى نادى الجزيرة . ولكن مدرستنا في حي شعبي . وسوف ندعو أطفالاً مثلهم من الحي الفقير في مناسبات ننتهزها . افعلوا أنتم كذلك . لا تضعوا أطفالكم في صناديق زجاجية مكيفة الهواء . عليكم أن تتركوهم يعرفون البيئة السائدة في بلادكم ، لا بيئتهم المحدودة . هذا مهم جداً لتربيتهم لأنها البيئة التي سيتعاملون معها ويعيشون فيها . وهو مهم للآخرين ، إنهم سوف يتعلمون من أبنائكم الكثير !

المتحدث كانت سيدة فرنسية . والحديث في مدرسة الفرير في الفجالة !

كم أباً وأماً مصرية يعلمون أطفالهم هذا . كم مدرسة مصرية تعلم أبناءها وبناتها هذا ؟ ولكن ، هكذا يرجعون في بلادهم الأخلاق العامة ، والذوق العام الذي هو بعض الأخلاق العامة ، في المجتمعات المتقدمة . ونحن أولى بهذا وأحوج أليه أكثر منهم ألف مرة !

ثانيًا

■ يوميات ■

يوميات (*)

يوم ١٥ مايو ١٩٨٣

أذاعت مدينة لندن تقريراً فريداً من نوعه . . فقد أعلنت أن عدد سكان لندن قد هبط في عشرين سنة من ثمانية ملايين إلى ستة ملايين ساكن . أي بنسبة الربع وهذا عكس الاتجاه العالمي إلى التركيز في المدن . . . والتفسيرات هنا بسيطة : أن الناس صاروا يفضلون السكن خارج لندن لأن الحياة أرخص والزحام أقل . . والضغط النفسي والعصبي أهدأ . . ولكن سبق هذا كله أمر أساسي : هو أن التقدم خلال العشرين سنة أمتد أساساً إلى سائر المدن والأقاليم . وأن المواطن صار يجد في غير لندن نفس مستوى الحياة . . والترفيه . . والخدمات من تعليم وصحة وما إليها . . . من هنا نادينا مراراً بضرورة إقامة "مناطق جذب سكانية" جديدة ، خارج الوادي الضيق في مصر .

وهذا ما تحاوله الدولة الآن ولكن الأمر يحتاج إلى تعديل إذا كان الوقت لم يفت . . فالقرب الشديد للمدن الجديدة من القاهرة سيحولها إلى ضواح للقاهرة ، وسيسكن العاملون المدن الجديدة ويحتفظون بمساكنهم في القاهرة . . إلخ . وإقامة كتل المباني السكنية دون سائر التسهيلات لن يعمرها التعمير النهائى .

ونستمع من آبائنا أن شركة مصر الجديدة أقامت "لونابرك" ودور سينما ومقاهى قبل أن تقيم المساكن . . فعمرها الناس وسكنوها ، وكسبت الشركة أموالاً طائلة . . مدينة جديدة تشكل فعلاً " نقطة جذب للسكان " . . خارج الوادى . .

(*) سلسلة مقالات بهذا العنوان ، نشرت فى جريدة 'الأهرام' فى تواريخ مختلفة جعلناها عنواناً ضمنياً لليوميات.

يتوفر فيها كل شيء من المصنع إلى الجامعة إلى الملهى . . خير من عدد من المدن يتحول في عشر سنوات إلى ملحقات للقاهرة . . يضاعف مشاكل المواصلات والحركة . . ويضاعف نفقات الطريق وما إليها . . ولا يحل مشكلة . .

والعناية بعواصم الأقاليم الحالية أرخص أحيانًا فى المناطق البعيدة من مدن جديدة كثيرة . . والتى كانت عواصم حقيقية وتحولت إلى قرى كبيرة . . ورفع مستواها بحيث يعود إليها أهلها على الأقل . . بالاختيار لا بالإجبار . . . مرة أخرى : التخطيط الشامل . والنظرة الكلية للأمور .

يوم ١٦ مايو ١٩٨٣

السؤال الحاسم في شأن المدن الجديدة هو أن الذين أقيمت لهم المساكن هناك وذهبوا للعمل . . هل ترك واحد منهم شقته في القاهرة ؟ الإجابة في تقديرى : لا . وأرجو أن أكون مخطئاً . وهو بحث اجتماعى مهم لمن يريد ؛ لتكون لدينا إحصائية توجِّهنا . . ومعنى ذلك أننا لا نحل أزمة الإسكان ولا مشاكل القاهرة ، إنما نقيم لساكن القاهرة مسكناً آخر إضافياً : وليس معنى ذلك " إرغام " من يذهب على أن يترك شقته في القاهرة فهذا ظلم له . والإرغام ليس هو الحل البعيد المدى . . السبب الذي نبهنا اليه مراراً هو خطأ إقامة " المدن" الجديدة على مسافات قريبة من القاهرة . لأنها ستتحول بسرعة إلى ضواح . فالمسافة من حلوان إلى روض الفرج أبعد من المسافة بين القاهرة وأى " مدينة جديدة" .

بل إن الإعلانات – حكومية وأهلية – تروج للمدن الجديدة بأن تقول " إنها لا تبعد عن القاهرة أكثر من كذا كيلو متر" . وإذا كانت القاهرة كلها قد صارت كالقلب المرهق المجهد التالف لأنه يتحمل من الضغط فوق ما يطيق . . فإن إقامة "مدن" قريبة ليس إلا إضافة جهد أكبر وأكبر على طاقة نفس القلب . ولأن البناء تكاليفه باهظة ، ولا يمكن تحويله قبل مائة أو مئات من السنين فلن نمل من دق هذا الجرس .

اختاروا أولاً – في خطة شاملة – مواقع الرزق الجديدة. ثم أقيموا فيها منشآت هذا الإنتاج ثانيًا . زراعيًا أو صناعيًا أو خدميًا . وعندما يوجد مصدر الرزق الأحسن سيبدأ ذهاب الناس إلى هناك . . للاستيطان والإقامة الدائمة ، وتنمو الخدمات تدريجيًا . . واختاروا هذا في أبعد أماكن ممكنة عن القاهرة . هنا فقط

تصبح حقاً "مراكز جذب" جديدة تمتص من القاهـــرة الحاليـــة وتســتوعب الزيادة الجديـدة.

إن مئات الملايين من عرق هذا الشعب توضع في البناء . وما يبنى لا يسهل تبديله . ونحن نرسم خريطة مختلة التوازن أو مفرطحة أو منبعجة، إنها مهمة لمئات مقبلة من السنين . .

يا وزير التخطيط . . تدخّل في هذا الأمر بقوة وقاوم المفاهيم البيروقراطية المتوارثة . . مهما كان الثمن .

يوم ١٧ مايو ١٩٨٣

ولأنني أسمح لنفسى بالزعم بأننى كنت أول من دعا - على صفحات الصحف فقط طبعا - إلى رسم خريطة جديدة لمصر ، وإقامة " مراكز جذب سكانية " جديدة . . فإننى ما زلت أول المتحمسين لها . . ولكن . . يجب أن نضيف إلى ذلك شيئا يجب أن يوضع في الاعتبار وهو : أن التوسع في بعض المدن القديمة أرخص في التكلفة وأسرع في النتيجة وأقرب الى المنطق . ويجب ألا نركز على شيء ونترك شيئًا آخر ، حتى لا نبدو وكأن كل شيء " موضة " نجرى وراءها دون حساب . . .

مرسى مطروح - مثلاً - فيها بذرة ونواة ومطار وميناء وموقع ويُعد في عمق الصحراء . ولكنها قرية . لماذا لا نحولها الى مدينة كبرى ؟ كان ممكنًا أن تمتد أنابيب بترول "سوميد " إليها وأن يقام فيها كثير من سائر المشروعات التي تلتصق الآن بالإسكندرية . التكاليف أكثر ، لمدة عشر سنوات ، ولكنها أرخص في العائد التخطيطي والاستراتيجي والسكاني لمئات السنين القادمة .

ومرسى مطروح مجرد نموذج يخطر على البال :

- رشيد وتحويلها الى ميناء كبير .

- دمياط وإعادة الحياة الى صناعتها العريقة في الأثاث والجلود والألبان وتجارتها الغزيرة مع المشرق ، أو كما كان يسمى " بر الشام " كله . .

- السويس ، وقد قرأت أنه تقرر أن تمتد الى شرق القناة ، كالإسماعيلية . .

- بحيرة ناصر ، القريبة من السد ومن أسوان والتى فيها إمكانية إقامة مركز سكانى شامل وكبير ومنتج بالضرورة . .

- مدينة أخرى في قلب الصعيد . . قنا مثلاً ، والخبراء يعرفون كيف يختارون الأصلح ، لإقامة مدينة كبرى أخرى بين العاصمة وأسوان . .

- " المراكز " الواقعة على أطراف الدلتا شرقًا وغربًا . .

ولست أدعى العلم بكل هذا . ولكننى أثير التفكير في القضية فقط . مصر فيها خبراء عالميون في كل فنون تخطيط المدن ، أتيح لي أن أعرفهم خلال سنوات اهتمامى بالأمر ، فهم إذا أُخذ رأيهم . . وضع في الأدراج . . وصدر القرار المسبق لأسباب لا علاقة لها بالتخطيط !

يوم ١٨ مايو ١٩٨٣

تحية وبعد . .

" نتابع باستمرار وعلى مدى السنوات السابقة اهتمامكم بالمجالات العمرانية والحضارية وبالفكر الموضوعي لمواجهة المشاكل كما نتابع باهتمام يومياتكم على صفحات "الأهرام" . " ويسعدنا أن نرسل اليكم العدد الأخير من مجلة " عالم البناء " التي يصدرها مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية . وهو مؤسسة خاصة تعمل في المجال الاستشارى المعماري التخطيطي ، وذلك بالتوازى مع المجال العلمى والثقافى حيث ينظم دورات تدريبية ، ويصدر كتبًا علمية يظهر أولها قريبًا بعنوان " تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية " ، ويشارك في الدراسات العليا للحصول على الماجستير في العمارة والتخطيط من جامعة برات بنيويورك .

والمركز يحتل عمارة كاملة صممت على الطراز الإسلامى المعاصر وهو بذلك يعطى المثل بالقول والعمل والموضوعية .

ومع كل ذلك فإننا وبعد أكثر من عامين من افتتاح المركز ، نشعر أننا غرباء في بلادنا أعزاء في الخارج ؛ فزامر الحي لا يُطرب كما يقولون " .

رئيس المركز د. عبد الباقى إبراهيم

أستاذ التخطيط العمراني بجامعة عين شمس

كبير خبراء الأمم المتحدة سابقاً .

ليس هذا غريبا . . فهو الواقع في كل مجال تقريبًا، وقد كنت عضواً في عشرات اللجان لهذه الشئون من الأوبرا الى الأقصر وعرفت أن لدينا عشرات الخبراء على أعلى المستوى ومن كل الأجيال ولكن كلاً منهم يضرب به عرض الحائط ، وإلا لما انزلقت قاهرتنا الجميلة الى هذا القبح وسوء التخطيط .

فالخبراء المصريون يفيدون كل العالم إلا مصر ، لأن آراء الخبراء تتحول الى أوراق في أدراج البيروقراطيات الإدارية ، فإذا خرجتْ من هذا الشرك وقعت في شرك القرارات " السياسية " التي تعتبر الفهلوة هي أعظم خبرة .

فإذا خرجت من هذا الشرك وقعت في شرك قوى الضغط المصلحية . . الخواجة فقط هو ربما الذي كان حظه أكبر في اختيار " سباق الحواجز " ، أو سباق " المطبات " هذا .

يوم ١٩ مايو ١٩٨٣

إن لم أكن مخطئاً ، فإنني أذكر أن الصحف اليومية الكبرى عندنا ، كانت تنشر " النص الكامل " لأي مشروع قانون له أهمية ، قبل عرضه أو مع عرضه على مجلس الشعب - أو البرلمان وإن تعددت الأسماء - حتى يستطيع الرأي العام أن يطّلع عليه وأن يشارك المهتمون منهم فى مناقشته والتعليق عليه .

وهذه الأيام يناقش مجلس الشعب مثلاً قانون تنظيم المباني وهو قانون ثار حوله وحول تأخره القيل والقال - بين كثير من الناس - بالحق أو بالباطل، ثم إنه من تلك القوانين التى تمس حياة كل الناس تقريباً، فالناس جميعًا إما ساكن أو صاحب مسكن . وقد تعقدت الإجراءات والتفسيرات والتطبيقات حول هذا الموضوع دهرًا طويلاً حتى أصبح من اللازم أن يصدر القانون دون أن تشوبه شائبة بقدر الإمكان .

وإذا كان مسار القانون جعل خطواته تسرع وتبطئ على إيقاع العمارات المنهارة . والأموال المهدرة والأرواح التى صعدت الى بارئها ، فإن المطالبة بنشر النص الكامل فى الصحف، وهذا طلب موجه الى الصحف ، ليست متأثرة فقط بالمباني التى انهارت والأرواح التى زهقت ولكن من باب إقرار تقليد مهم بصدد أى قانون من هذا النوع .

إن نشر شذرات وفقرات من القانون لا تكفى . . فمناقشته لا تصح الا بوجوده كاملاً ، ليرى الجميع توازن نصوصه ، ومدى تكاملها أو تنافرها . . وما قد

يكون فيه من ثغرات. . وسيناقشه الرأي العام . . سيرسل الخبراء مقالات الى الصحف. وسيرسل غيرهم تعليقاتهم رأسًا إلى رئاسة المجلس أو رئاسة اللجنة التشريعية أو الى النائب الذى يمثله فى المجلس. ونكرر أن حكمة إصدار القوانين بالطريقة الدستورية ولو كان بطيئًا هى أن تستقر أحكامها فى ضمائر الناس ، قبل أن تستقر فى النصوص النهائية ، وأن تتبدد الشكوك - حقًا أو باطلاً - عن المصالح التى تتصارع حول صياغة مثل هذا القانون .

يوم ١١ يوليو ١٩٨٥

انهار أول أمس مبنى قسم عابدين القديم . وتنفست الصعداء . . كان هذا المبنى راسخاً على قلبى ! كلما خرجت من مسرح الجمهورية رأيت هذا المبنى القديم ، المغلق منذ زمن طويل ، حطام مبنى ، ليست له أى قيمة مادية ولا معنوية ولا تاريخية ، وليس مستعملاً ولا صالحًا لأى استعمال ، فهو خرابة مبنية ومع ذلك لم يفكر أحد فى إزالته واستثمار موقعه المهم ، أو تحويله الى قطعة خضراء أو مكان لانتظار السيارات فى مواجهة المسرح الوحيد تقريباً فى مصر . لقد رأيت مرة عازفًا موسيقياً فى فرقة الأوركسترا السيمفونية يحمل آلته الموسيقية الضخمة وهو فى ملابس السهرة يجرى لاهثًا فى ميدان الفلكي (لا أعرف اسمه الآن) محاولاً قطع أكثر من كيلو متر بين حركة المرور المزدحمة ، ليلحق بموعد رفع الستار وكنا نلهث مثله وقد "ركنّا" سياراتنا على بعد كيلو متر من المسرح .

لا أعرف أى حى يتبعه هذا المبنى الخراب؟ ألم يلفت نظر رئيس الحى طوال إغلاقه وتعطله وعدم صلاحيته ، بأن يفكر فى استخدام مساحته فى أى شىء فى مجرد هدمه وترك مكانه موقفاً للسيارات فى تقاطع مزدحم أو توسيع هذا التقاطع وتحويله الى ميدان ؟

إننا نقطع الأشجار ونحجب النيل ونقيم المباني القبيحة المخالفة للقانون ، ولكننا نترك الخرائب تتحول الى مقالب للزبالة والمبانى المستهلكة المتداعية مغلقة بالضبة والمفتاح وكأنها أماكن مقدسة .

كان المبنى القديم المتهالك يكاد يصرخ طالبًا إنهاء حياته وقد أعياه جهد

الوقوف ، ولكن أحداً لم يسمع صوته ، أحداً لايريد أن يفكر ويقرر وينفذ على هذا المستوى المحلى ، حتى قرر المبنى أن ينهى حياته بنفسه ربما ليوفر على الدولة تكاليف الهدم والإزالة . لقد قام المبنى بنصف المهمة وسط كومة خشب وحجارة . . ترى هل سنتركه هكذا ، ويرتفع مرة أخرى ولكن بالزبالة المتراكمة ، أم سنحاول إكمال المهمة بإزالة هذه الأنقاض وتحويله على الأقل الى موقف سيارات أمام مسرح الدولة الأساسى ؟

يوم ٢٢ يوليو ١٩٨٥

تحدثت منذ أيام عن إعلانات الأبراج وناطحات السحاب التي ستقوم على الشرايين المختلفة للقاهرة . . ماء وكهرباء ومجار وموصلات وتكدس بشرى ، أو عن إعلانات العمارات لطالبي نسيم البحر فى (العجمي) الذى يعوم على بركة من المجارى ، لا يخلو منها شارع واحد . فها هى " عشش الترجمان " على شاطئ البحر والعشوائيات فى " العمران " التى صارت صفة رسمية معترفًا بها ، فيتحدث الوزراء والمسئولون مثلاً عن "المدن العشوائية" أى التى بنيت بأيدى الناس ،دون أى تخطيط ولا مرافق . وسكان هذه (العشوائيات) لا يقلون الآن عن ثلاثة ملايين.

ولكن البعض دهش ، وصدم ، حين ذكرت " إيقاف البناء فى المدينة أو فى بعض أحيائها بضع سنوات " ومثل هذا القرار ليس غريبًا فى العالم المتقدم . لأنه ببساطة لا يجوز تكديس السكان فى مكان فوق طاقة مرافق هذا المكان . وهذا ما فعله المقاولون وشركات البناء والإسكان .

وإيقاف البناء فى مدينة لفترة . تلتقط فيها أنفاسها هو الذي يحول المال الذي يستثمر فى البناء الى المدن الجديدة حكوميًا . . .

ولكن كل شيء فى الحياة ، وهذا طبيعي ، فيه طرف له مصلحة . المهم ألا يُضَحّى بمصلحة عامة حيوية فى سبيل مصلحة خاصة تريد الكسب السهل . وإيقاف البناء فترة يؤثر على سعر أراضى البناء فى هذا المكان . اندلاع مخالفات البناء فى الارتفاع غير القانونى فى المباني يرفع سعر أراضى البناء ، لأن من يشترى

قطعة أرض ليبنى عليها عشرين دوراً ضد القانون سيدفع أضعاف ما سيدفعه لو كان سيلتزم بالارتفاع القانوني . وهذا نوع من المصلحة غير المشروعة لبائع الأرض ولمشتريها . الأول يأخذ ثمنًا غير حقيقى مبالغًا فيه . والثاني يدفع لأنه ينوى مقدمًا أن يخالف القانون . والدولة لا ترى ولاتسمع ولا تتكلم ، لأن قوى الضغط صاحبة المصلحة . لها نفوذ فى كل زمان ومكان . . ابحث عن المصلحة؛ تعرف لماذا لاتُحل مشكلة ما .

يوم ٢٣ يوليو ١٩٨٥

فهمنا - ولا أقول وافقنا أو قبلنا - أن تطهير المدن المصرية، وفى مقدمتها القاهرة، من الزبالة مشكلة عويصة . . فالناس يرمون الزبالة من النوافذ والدكاكين تكومها على الأرصفة . . وصناديق الزبالة الضخمة تحولت الى أبراج من الزبالة لأن المشكلة هى كيف ننقل هذه الأطنان من الزبالة كل يوم؟ أين السيارات والكناسون ؟ والى أين ؟. . أما العناوين عن مصانع حرق القمامة، فلا أعرف الآن أن الورق المكتوب عليه هذه التصريحات يضاف الى كميات الزبالة .

ولكن . . قولوا لى: كيف تتحول الأراضى الخالية فى ما كان يسمى " أحياء القاهرة الراقية " الى مقابر للسيارات ؟ . . فى العالم كله توجد عقوبة لمن يترك فى الطريق سيارة غير مستعملة، وهناك خارج المدن أماكن لتجمُّعها . . ولكن عندنا تستهلك السيارة حتى ينزع السمكري منها آخر شىء له فائدة ويتركها راقدة فى الشارع يعلوها التراب والذباب والهوام . وتأتى أوناش من الدولة فتحملها وتلقيها فى " مقابر السيارات " وسط العمارات والأحياء المسكونة . . فتصبح أقرب الى الجبل . وتتجمع حولها وداخلها الكلاب الضالة والفيران ، والحشرات ، والثعابين. . وسط الأحياء السكنية . .

ماذا يمكن أن يقال دفاعاً عن هذا ؟ وكيف تقام جبال النفايات وسط المساكن وعلى الفور يضج السكان من هجمات أسراب الفيران على البيوت . . . وأنا لا أتحدث عن "الأحياء العشوائية " لكن عن الدقى ؟! شارع فيني فى منطقة تحيطها

المستشفيات من كل جانب ! وفى مثل ذلك من الأحياء؟! كيف نصف دولة ٩٥٪ من أرضها صحراء ، ولا تجد مكانًا لمقابر السيارات وما يلحقها من قاذورات وأوبئة وسط ميادين العاصمة وبجوار مستشفيات ؟ . . . إننا نتحدث عن التلوث ، ونظن أننا قادرون ولكن الخبراء يعرفون أن هناك نوعين من التلوث : تلوث البلاد الصناعية المتقدمة ، ويقصد به دخان المصانع والمواد الكيميائية وعادم السيارات . . إلخ ، وتلوث بلاد العالم الثالث - الذى لدينا - يقصد به الزبالة والقاذورات والفيران والذباب .

يوم ١٦ يناير ١٩٨٦

ذهبت الى " مصر القديمة " لأتحقق على الطبيعة من صحة التحقيق الصحفي الذي نشرته الزميلة " بهيرة مختار " فى الأهرام منذ أسبوع تقريبًا .

لم أزر هذه المنطقة الأثرية منذ سنوات طويلة ، وهى إحدى أهم المناطق الأثرية ، فى " مصر القديمة " يوجد "مسجد الفسطاط" أول مسجد أقيم فى مصر مع فتح عمرو بن العاص وفيها " الكنيسة المعلقة " أقدم كنيسة فى مصر ، وربما فى العالم فى المكان الذى أوت إليه مريم العذراء هربًا بطفلها السيد المسيح ، وكنيسة مار جرجس والمتحف القبطي ، وهذا كله محاط بحي قاهري قديم جدا . أقدم الأحياء القاهرية فى الواقع . حارات ضيقة ومبان شعبية . وجدران آيلة للسقوط ونشع للمياه الجوفية يهدد الآثار المجيدة والمنازل بالانهيار .

ويالهول ما رأيت : أعمدة الخرسانة المسلحة وقد دقت فى حارات الحى ، تكاد تلاصق البيوت لكى تقام عليها الكبارى العلوية التى تسهل مرور السيارات .

كبارى علوية سوف تدمر المنطقة بإضافة عنصر الاهتزاز الى عناصر التآكل الموجود ، وسوف تدوس بأقدام غليظة بيوت الناس والأماكن التاريخية وتقفل منطقة يمكن أن تكون من أهم المناطق السياحية فى العالم ، ولكن يا لهول ما سوف يراه السائح : تلال الطين والتراب تسد كل المنافذ ولا يوجد طريق واحد ممهد ولا ساحة واحدة أمام هذا " المجمع السياحى " العظيم حتى مصالح الناس المكدسين في بيوت ودكاكاين هذا الحى مهددة بالدمار .

إلى متى ستظل الأولوية لسرعة مرور السيارات تطغى على مرور المشاة وعلى بيوت الناس وعلى الأماكن الأثرية وعلى إمكانيات السياحة لقد أصبح لدينا مرض خطير اسمه مرض الكبارى العلوية نعجزنا عن اتخاذ أى قرار آخر يخص السيارات وعجزنا عن إقامة شبكة مواصلات عامة مقبولة .

لقد أصدر محافظ القاهرة الحريص السيد يوسف صبرى أبو طالب أمراً بإيقاف العمل فى الكوبرى ، ولكن المطلوب هو العدول نهائيًا عنه وكفى الجهد والمال المهدر منذ خمس سنوات والاهتمام بالمنطقة الأثرية مع إعطائها حقها الذى تستحقه من العناية والنظافة وفتح الممرات المؤدية إليها .

لو فتحنا باب التبرعات الدولية لإحياء وحماية هذه المنطقة لاستجاب العالم . لو طلبنا ذلك من اليونسكو لاستجاب اليونسكو ، لكننا بكثير من الجهد والعمل وبقليل جداً من المال يمكن أن نجعل من المنطقة درة أثرية .

يوم ٢٣ يناير ١٩٨٦

ظاهرة غريبة أصبحنا نجدها فى كل شارع تقريبًا من شوارع القاهرة، دون أن تتقدم أى يد مختصة لمحاولة حلها .

تلك هى ظاهرة انتشار السيارات المتروكة التى لا صاحب لها. فى كل شارع تقريبًا وفى كل حى دون استثناء تجد سيارة قديمة أو مكسورة أو محطمة أو منزوعًا منها شىء أساسى، يعلوها التراب بدرجة توضح أنها راقدة فى مكانها منذ شهور أو سنوات ،والمصدر طبعًا هو أن بعض أصحاب السيارات القديمة من جميع الماركات تصبح سياراتهم شبه خردة فماذا يصنعون بها يتروكونها مركونة فى أى شارع. هذا العمل معاقب عليه فى أى عاصمة فى العالم فصاحب السيارة توقع عليه غرامة إذا تركها هكذا فى الشارع مصدرا للزحام والقذارة والشكل القبيح.

إن على صاحب السيارة أن يذهب بها الى مكان مخصص لجثث السيارات حيث تعيد جهة ما ضغطها بآلات معينة وإعادتها من خردة الى خام جديد. ولا أعرف أن فى القاهرة -أى خارج القاهرة- مكانًا لوضع قمامة هذه السيارات فيتركها الناس فى الشوارع .

. . هناك فى الواقع أماكن فى قلب المدينة، ففى الدقى فى شارع فينى على بعد أمتار من ميدان الجلاء توجد على ناصية مهمة حفرة هائلة يتبين من اللافتات المعلقة أنها كانت ستبنى لحساب الأمن العام ووزارة الداخلية وبعد الحفر تمهيداً للبناء عدل عن البناء لسبب أو لآخر فتحولت الحفرة الهائلة الى " مقلب " لإلقاء

النفايات من سيارات وزارة الداخلية القديمة حتى صارت كومة عظيمة ألقى فيها الناس جثث سياراتهم أيضًا فصارت موئلاً للكلاب الضالة والثعابين والفئران والقاذورات فى شارع مهم وبين العمارات السكنية والمستشفيات ، ويصرخ سكان هذه الأماكن مما يتصاعد إليهم من حشرات ولامجيب لهم ، وهذه المقابر صارت موجودة فى أكثر من مكان .

ألا يمكن تحديد مكان فى الصحراء خارج حدود المدينة يكون صاحب كل سيارة خردة مُلزَمًا بإرسال سيارته اليه لإلقائها هناك ؛ ويُعاقَب كل من يترك جثة سيارة فى الطرق العامة . ثم نبحث عن جهة حكومية أو شركة قطاع خاص تتصرف فى هذه السيارات بتحويلها الى مادة خام جديدة أو حتى إحراقها وإعدامها إذا لم يوجد حل آخر .

يوم ١٤ يناير ١٩٨٧

هل نعود الى " وجع القلب " والكتابة عن مشاكل القاهرة الكبرى؟ يبدو أنه لا مفر !

" تحية طيبة وبعد تتابع اهتمام سيادتكم بمسابقة تخطيط ميادين القاهرة . وهيئة البريد لها صرح ضخم فى ميدان رمسيس ، هو مركز الحركة الرئيسي والذى يعتمد فى تشغيله على ما تحمله منه وإليه عشرات العربات طوال ٢٤ ساعة يومياً ، بحجم عمل يتساوى مع ما يتم فى محطة سكك حديدية كاملة أو مطار كبير وهذا يتطلب توافر مداخل ومخارج ميسرة لهذه العربات ، الأمر الذى يتعذر حالياً بعد تعديلات المرور حوله ، فأصبح وكأنه محبوس فى قفص وكاد العمل به يصاب بالشلل ، حرزنا لمحافظة القاهرة فلم ترد ، وأعدنا الكتابة بدون نتيجة هل يمكن أن يتضمن التخطيط الجديد للميدان علاجاً لهذه المشكلة الخطيرة؟

صبحى الملاح

نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد .

ياسيدى حقاً إننا لانعرف بأى منطق تم حشر بناء ضخم بهذا الحجم وبهذه الكمية من الحركة اللازمة له فى ميدان رمسيس أكثر ميادين القاهرة زحاماً واختناقاً ولكنه نفس المنطق الذى أقام جراجاً متعدد الطوابق فى قلب ميدان الأوبرا مكان

الأوبرا المحترقة وكأن الجراج عمل معمارى فخم ! والذى مددنا به عشرات الكبارى العلوية بمئات الملايين من الجنيهات وأبدعنا فى اختيار مساراتها، أحدها يمر بجوار الأزهر الشريف ومسجد الحسين والآخر يلاصق دار الآثار المصرية، وبعض الكبارى ألغت الشوارع التى تحتها ظناً منا أننا بهذا نسهل المرور، فى حين أننا نقلنا الاختناق من الشوارع الرئيسية الى الشوارع الفرعية فلم يتغير شيء وكأننا اكتشفنا الكبارى العلوية فأسرفنا فيها كعادتنا حتى ندفع مئات الملايين للمقاولين، وحتى لانفكر فى مشكلة إيقاف الهجرة الى القاهرة مثلاً أو تنظيم استخدام السيارات أو أى شيء يحتاج الى تفكير وإرادة وتخطيط طويل. إن الدولة تنهى الناس عن التكدس وتمارسه، فالأوبرا تقام فى أرض الجزيرة بين كوبريين اثنين فقط ومبنى البريد الرئيسى يزرع فى ميدان باب الحديد ملاصقاً لمحطة السكة الحديدية !!

يوم ٢٣ يناير ١٩٨٧(*)

عندما تتابع عزيزى القارئ هذه السطور فى دفء مصر - سواء كانت هناك موجة برد أم لا ، أكون قد توكلت على الله وبدأت رحلتى من لندن الى قلب الريف الإنجليزى. والمكان الذى أقصده قصر ضخم شهدت فيه ندوات من قبل ، من قصور القرون الخالية بكل ما فيها من عظمة وفخامة وثراء وتحف. وهم هنا يحافظون على هذه القصور مهما كلفهم الأمر ، فهى جزء من تاريخهم الحى ولايتركون المقاولين يهدمونها ويحولونها حَوَارٍ وعمارات .ثم إن أصحابها لم يعودوا يستطيعون سكناها ولا الإنفاق عليها ، ولذلك فهم يتفننون فى استعمالها بحيث تبقى كما هى ، بعضها متاحف وبعضها أغلى فنادق للراحة فى العالم. وهذا القسم بالذات فى ديتشلى يستخدمونه مقراً لعقد نوع خاص من الندوات يجتمع فيه حوالى ثلاثين تقريباً فالقصر فيه هذا العدد من غرف النوم فضلاً عن القاعات. . يومان أو ثلاثة أيام يناقشون فيها موضوعاً أو قضية ما ، والجهة المشرفة على الندوة تستأجر القصر لهذا الغرض.

هنا يغلق القصر على المشاركين فى الندوة يومين أو ثلاثة أيام لا يتركونه ، إنه ليس حوله إلا حقول على مرمى البصر ، يفطرون يتغدون ويتعشون ويسهرون فيه فضلاً عن الاجتماعات ذاتها ، أى أنه فى الواقع فى حالة اجتماع وجدل ومناقشة

(*) كتبت هذه اليومية بتوقيع الكاتب من "لندن".

مستمرة دون انقطاع . وما لا يقال فى الجلسات الرسمية يقال على موائد الطعام أو فى الصالونات أو حول المدفأة الى آخر الليل ، وحتى يغلب النعاس . وهذا يعطى فرصة لتعارف الحاضرين أكثر وللمناقشات الأصرح غير المسجلة فى محاضر وأوراق .

بهذه الطريقة تعقد مؤتمرات (أو ندوات ، فالعدد محدود) فى شتى القضايا . ويأتى إليها الناس من القارات السبع . وقد جربتها من قبل ووجدت أنها تسفر عن تعمق وصراحة فى الحديث لا يتوافران فى الندوات المسجلة فى المدن الكبرى . وفى نفس الوقت يمكن توفير إيراد من الندوات على مدار السنة ، يكفى للاحتفاظ بالقصر ، كما كان عليه عندما بُنى أول مرة أيام مجد الإمبراطورية !

يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٨٧

إننى لأتمنى أن يأتى اليوم الذى يكون فيه مندوب وزارة الثقافة فى كل لجنة فى أى وزارة أو محافظة أو جهاز له علاقة بالذوق العام، على الأقل نتجنب كارثة ككارثة إقامة كوبرى فوق شارع الأزهر فندمر لمئات السنين مايجب أن يكون عليه قلب القاهرة المعزية حيث الأزهر والحسين والمعمار الإسلامى الذى هو أهم طابع حضارى للمدينة . . أو كارثة مثل إقامة جراج سيارات متعدد الطوابق مكان دار الأوبرا التى احترقت وتضيع إمكانية فتح رئة هائلة فى قلب القاهرة تضم ميدان الأوبرا وميدان العتبة . وكان ثمة مشروع كامل بذلك أعدته لجنة على أعلى مستوى من خبراء الثقافة والتخطيط والعمارة؛ لجنة شكلها الرئيس السادات لهذا الغرض بعد احتراق الأوبرا مباشرة وأنجزت عملها وتشرفت بعضويتها، وعقدنا جلسات مضنية مرهقة . . أين ذهب كل هذا ؟وكيف أقيم الجراج المتعدد الطوابق فى أغلى وأعز مكان فى قلب القاهرة بالضبط ؟

أولاً تقع مأساة قصر المانسترلى بعمارته الساحرة وحدائقه الجميلة وموقعه الفذ الملاصق لمقياس النيل فى أحد أجمل المواقع أيضاً طرف جزيرة الروضة حيث ينقسم النيل الى فرعين، فتقام فيه المبانى وأكشاك للشرطة ، فى الحدائق يعلق الجنود ملابسهم الداخلية ليراها السواح ، وأنا لا أحب التمسح فى السياحة والسواح وتهمنى عيون المصريين قبل عيون السواح، والأمثلة على انهيار عنصر الذوق العام فى التعامل مع المبانى والمواقع والمرافق بالمئات ، نتيجة قرارات إداريين لاتعنيهم هذه

الأمور فى شىء وقد يكون الحل أن يكون فى كل لجنة تتعامل مع هذه الأمور مندوب من وزارة الثقافة ، فإذا اعتبرنا أن الثقافة مهمة وأنشأنا لها وزارة ، فإن الذوق العام هو أهم جوانب مسئوليتها ، والتثقيف بالمعنى الواسع غير التعليم وغير الترفيه ، وليس فى المدرسة والمسرح إنه فى كل مكان وهو ليس ترفاً إنه الأساس فى تحسين وتهذيب كل ما نشكو منه من سلوكيات ، وليس هذا وصاية من وزارة معينة على غيرها إنما هو التعاون الذى يجب أن يكون هو الأساس فى العلاقة بين القطاعات المختلفة للدولة .

يوم ١٩ نوفمبر ١٩٨٩

يصدر خلال الأيام القلية المقبلة قرار جمهوري بإعادة تخطيط الحدود بين المحافظات في عدد من المناطق المتنازع عليها وخصوصاً بين محافظتين .

هذا ما نشرته الصحف أمس . . . كتبت مراراً ، ومن زوايا مختلفة ، عن حدود المحافظات كما رُسمت ، والأسباب التي تدعونا إلى تعديلها . . . وقد كان جوهر وجهة النظر هي أن ننظر إلى المحافظات " كوحدات إنتاجية " وليس " كوحدات إدارية" لم تختلف كثيراً عن حدود " المديريات " القديمة التي كانت موجودة قبل كل التطورات الضخمة التي حدثت في البلاد ، من كثافة السكان إلى أنواع الإنتاج الجديدة إلى حركة التصنيع الهائلة والمتواصلة والتي لا مفر منها . وكان تقديري أن عدد المحافظات لدينا أكبر من اللازم .

ويجب أن يختصر ربما إلى النصف وصولاً إلى هذا الهدف الاقتصادى أساساً والسكاني وليس الإدارى . فهناك محافظات " أصغر " من اللازم . ومحافظات تفصل حدودها بين محافظة فيها المصنع ومحافظة فيها المادة الأصلية ، زراعة أو منجما ، يقوم المصنع على تصنيعها . . إلى آخره . فمن الأمثلة التي ترد على البال أن منطقة قناة السويس قد يحسن أن تكون محافظة واحدة وليس ثلاث محافظات هي ثلاث مدن : بورسعيد والإسماعلية والسويس . وبالعكس قد نجد أن الأفضل تكون " الأقصر " محافظة مستقلة لأن وقوعها في إقليم محافظة قنا هبط بمستواها .

وهى مدينة صغيرة حقا ولكن المفروض أن تكون أهم مدينة سياحية في العالم . .

زاوية أخرى بالغة الأهمية في تخطيط حدود المحافظات طالبت بها كثيراً : أن نحاول قدر الإمكان أن يكون لكل محافظة منفذ على الصحراء . . فتتجه عمرانيا في الصحراء ، وليس بالبناء على الأرض المزروعة ، وهو الأمر الذي لا مفر منه مهما كانت القوانين لنمو محافظة كلها من الأرض الزراعية الخصبة . وهذا موجود في الدلتا وفى الصعيد أيضًا . . . لعل دراسة بعض هذه الأفكار محل نظر الجهة التى تتولى بحث هذا الموضوع .

ثالثاً

■ حديث الأحد ■

من أجل حياة
تستحق الحياة (*)

"البيئة الإنسانية" بعد مهم من أبعاد التنمية

مشكلة الازدحام فى المدن مشكلة قديمة . . والمسألة على أى حال نسبية . . فمن قصص التاريخ الطريفة أن " ليونارد دافنشى"الرسام والمهندس العبقرى صاحب لوحة " الموناليزا" الشهيرة المعلقة فى متحف اللوفر؛ أزعجه ازدحام مدينة ميلانو الفظيع سنة ١٨٤٨ واعتقد أن هذا الازدحام هو سبب الأوبئة التى اجتاحت المدينة تلك السنة؛ فقدم مشروعًا لبناء "عشر مدن تابعة" تدور فى فلك ميلانو ؛ وتضم كل منها ثلاثين ألف نسمة!

أغلب الظن أن سكان ميلانو كانوا لا يزيدون فى ذلك الوقت كثيراً عن مائة ألف نسمة! ولم يخطر بباله أنه بعد خمسة قرون وبسبب ظهور المواصلات الحديثة ستكون هناك مشكلة المدن ذات الستة ملايين نسمة ؛ كالقاهرة- والعشرة ملايين مثل طوكيو ونيويورك، فالزحف نحو العواصم قديم جدا والتكالب على المدن أمر قديم جداً. ويقول "لويس ممفورد" مؤرخ المدن الكبيرة إن "منطق " المدينة ظهر مع الفراعنة فى مصر : فالمدينة فيها معبد الآلهة وقصر فرعون ومقر الوظائف العامة ومخازن الغلال وكان يلحق بها عادة قسم لمساكن الكهنة – وقسم للعمال.

وقد تفاقمت المشكلة مع ظهور الصناعات الكبرى وصارت المدن . . فرأى الناس كما هو الحال عندنا مثلاً : إما مناطق صناعية بعيدة تحيط بها " مستعمرات سكنية" للحياة فيها مذاق ناقص لأنها ليست " بيئة حضرية كاملة " وإما أن تتكاكأ

(*) الأهرام، ١٨ / ٦ / ١٩٧٢ .

المصانع حول المدن والعواصم الكبيرة الموجودة بالفعل فتتصاعد الكثافة السكانية فى هذه المدن تصاعداً رهيباً يولد مشاكل واختناقات تكاد تقضى على مزايا السكان فى المدينة وتجعله "اضطرارا" لا اختيارا . .

الحساب الحقيقى

ولعل هذا الوضع كان أول ما نبه الباحثين الى أن مشاكل ما يسمى بالبيئة الإنسانية ليس ترفًا يجب أن يتراجع أمام قضية التنمية ، بل يجب أن يمشى معها جنبًا الى جنب . . لماذا ؟

لأن هدف التنمية في النهاية بكل عناصرها الاقتصادية والثقافية وغيرها ، أنها تستهدف أن يعيش الإنسان حياة أحسن . وأن التنمية فى معناها الرقمي فقط ، ربما يحقق لهذا الإنسان هدفًا ناقصًا أو تهزم جزئًا من هدفها النهائي وهو الحياة الأحسن للمواطن . .

مثلاً التنمية من أهدافها رفع دخل الفرد لأن هذا الدخل الزائد يجعله يحصل على ما يفتقده في حياته ، وما يحتاج إليه بدرجة أوفر ، ولكن لو أننا أعطينا الفرد أجرًا أكبر وبنينا له مدراس أكثر وأسواقًا تعرض سلعًا أوفر ، ثم لم نحسب حساب أمر واحد بسيط جدًا هو الحركة التي تضطره إليها حياته سوف نجد أنه سينفق من المال والجهد والإرهاق في السعي الرهيب بين البيت ومقر العمل ومدارس الأولاد وأسواق السلع ما يكلفه من المال أرقاما تُنقص إن لم تلتهم الزيادة التي حصل عليها في الأجر.

صحيح لو نظرنا من وجهة نظر اقتصاديات مصنع مثلاً لوجدنا بالطبع أن من الأرخص والأوفر أن يهتم صاحبه في اختياره لموقعه وما إلى ذلك بما يمكن إنجازه بأقل تكاليف ويحقق أكبر ربح ، ولكن لو أننا نظرنا لا إلى "اقتصاديات المصنع"

وحدها ولكن إلى" اقتصاديات المجتمع" ككل -فإننا سوف نجد أن الصورة تختلف، إذ سوف نجد أن المجتمع يتحمل اقتصاديًا نتائج أخرى باهظة التكاليف : ما ينفقه العاملون فى المواصلات وما تنفقه الدولة لتوفير هذه المواصلات : البترول المستهلك-ساعات العمل الضائعة، ربما فى بعض الحالات الاضطرار الى إقامة مبانى ومساكن وتوسعات على أراض كانت زراعية ومنتجة فتفقد الدولة إيرادها، فى حين أن الأراضى غير المزروعة متوافرة. . إلى آخر هذه الآثار الجانبية المتعددة.

وما هو التخطيط إذا كان لا يأخذ فى اعتباره "اقتصاديات المجتمع" ككل؟ لا أن يوفر المال من ناحية ليجد أنه ينفقه من ناحية أخرى. . .

إن النظرة الحديثة الى تقدير الهدف النهائى للتنمية وهو "الدخل القومى"للبلد لم تعد تكفى بحساب ما ينتجه هذا البلد. ولكنها تقوم بعملية «خصم» لما يضطر البلد الى إنفاقه.

مثل نظرى : إذا أخذنا إحدى البلدان ذات الطقس شديد البرودة. وقلنا إن دخلها القومى ٠٠٠ , ١ مليون جنيه، وقارنّاها بدولة فى بلد معتدل الطقس ودخله أقل. فإننا نخصم ما يضطر إليه البلد شديد البرودة من نفقات للتدفئة معظم أيام السنة، حيث لا يضطر ولا يحتاج البلد المعتدل الطقس الى إنفاق هذه المبالغ. . .

مثل ـ للتبسيط ـ على مستوى الفرد : لا يكفى أن نقول إن معدل دخل الفرد فى بلد ما يبلغ ألف جنيه فى السنة. ولكن يجب عند المقارنة بدخل الفرد فى بلد آخر أن نسأل كم يتكلف الفرد هنا أو هناك لسكن لائق أو لنفقات مواصلات، أو مصاريف تعليم؟

فالحساب الحقيقى للنجاح فى رفع الدخل القومى من شقين : زيادة الإنتاج وتقليل ما يمكن تقليله من فاقد. . ويهذا المعنى يلعب الاهتمام بعنصر البيئة ـ بكل

معانيها ـ كبعد آخر من أبعاد عملية التنمية ، دورا أساسيا حتى بالمعنى الاقتصادى البحت. لأنه فضلاً عن أنه يساعد على تحقيق هدف التنمية وهو إعطاء المواطن حياة أحسن، فهو مهم فى تخفيض الفاقد الى أقصى حد ممكن، ويظهر الفارق الاقتصادى أيضا الفادح لو ضممنا الى ذلك عنصر الزمن، فماذا لو أقمنا اليوم شيئا ثم خلق لنا هذا الشيء مشكلة بعد عشر سنوات؟ وحسبنا حساب النفقات التى نحتاج اليها لحل المشكلة بعد خلقها سنجد الأمر يزداد أهمية وحيوية فى تنبؤنا بالمستقبل وإدخال هذا المستقبل فى حسابنا وليس الحاضر فحسب.

ماذا تقول الصين؟

وقد كانت مفاجأة الأبحاث المقدمة الى المؤتمر هى الصين، فبصرف النظر عن المواقف ذات الطابع السياسى التى اعترتها فى المؤتمر، إلا أنه ظهر من الأبحاث التى قدمتها أنها فى عزلتها التى يظنها الناس عما كان يجرى فى العالم، كانت مرهفة السمع لكل ما يدور فى العالم الخارجى بما فى ذلك قضايا البيئة الإنسانية. . . .

هى بالطبع ترفض نظرة التشاؤم التى ينظر بها بعض مفكرى وعلماء العالم الغربى الى مستقبل البشرية نتيجة لاستهلاك الموارد وتكاثر عدد السكان. وهى تضرب المثل بنفسها، فتقول إن عدد السكان فى الصين قد زاد فى العشرين سنة الماضية أكثر من مائتى مليون نسمة . . ومع ذلك فقد تحسنت صحة المواطنين وتحسن معدل الغذاء والكساء واختفت المجاعات والأوبئة وقلّت الكوارث الطبيعية ذلك لأنها تعلمت من تجارب الدول الأخرى فى عمليات التنمية، ولأنها تأخذ بالتخطيط الصارم، فقد استطاعت من البداية أن تُدخل عنصر المحافظة على البيئة الإنسانية فى حسابها خلال عملية التنمية.

وتجربة الصين جديرة بالتأمل لأنها تجربة دولة فقيرة بل واضطرتها ظروفها السياسية الى الاستغناء عن القروض و المساعدات التى أتيحت بسخاء لغيرها. . . .

وليس هذا بحثًا عن تجربة الصين ولكن قصة اهتمام الثورة الصينية بالنظافة وجعلها هدفا قوميًا والقضاء على الذباب قصة معروفة وقصة استخدام الاستثمار الإنسانى أى وفرة اليد العاملة حيث تعز رءوس الأموال فى مكافحة الأوبئة وإقامة المشروعات قصة معروفة ، وقصة تركيزها على الحلول الذاتية فى كل منطقة واستخدام كل الموارد المتاحة محليًا قصة معروفة .

وفى مؤتمر ستوكهلم تبين أنها متقدمة فى بند آخر أشرت إليه منذ قليل وهو تقليل "الفاقد" قدر المستطاع وإعادة استخدام هذا الفاقد والعادم ، فهو مربح اقتصاديًا ومفيد فى حماية البيئة من التلوث . وقد رفع الصينيون شعار "الاستخدامات المتعددة للشىء الواحد" . فمصنع الورق تستخدم فضلاته ، لا أعرف التفاصيل العلمية فى صناعة الأسمدة . وهم يرون أن هذا شعار الشعوب الفقيرة أولى بالاهتمام به من الشعوب الغنية . ومن شعاراتهم المعلقة فى بلادهم "ما هو زبالة فى ظرف معين قد يكون مادة ثمينة فى ظرف آخر" . وهم يعلّمون الشعب من سن الطفولة فى المدرسة أن تبديد الشىء أشبه بالخطيئة من المليم الى حبة الأرز وذلك ان واجب الإنسان نحو كل ما فى البيئة المحيطة به أن يحافظ على عناصرها فى أحسن حالاتها وأن يتعلم طرق استخدامها أحسن استخدام .

النظافة مثلاً

قبل أن ينعقد مؤتمر ستوكهلم الدولى للبيئة عقدت عدة مؤتمرات إقليمية للتمهيد له . وقد اتفقت التقارير التى توصلت اليها هذه المؤتمرات التمهيدية على أن مشاكل البيئة فى الدول النامية وغيرها فى الدول الصناعية نتيجة من نتائج الإسراف فى الاستهلاك أو تلويثها ، فإنها فى الدول النامية لا تهدد نوع الحياة بل تهدد الحياة ذاتها ، ومشاكل البيئة فى الدول المتخلفة والنامية تختلف عن الدول المتقدمة يمكن ردها الى ثلاثة أمور :

الأمر الأول: هو الفقر . وما يستتبعه من هبوط مستوى المعيشة والتخلف بكل مظاهره . هنا لا نجد المشكلة هى دخان المصانع المشبع بالكيمائيات يلوث الجو ، ولكن نجد المشكلة أكثر بدائية من ذلك : النظافة مثلا ، حيث نجد الشوارع غير نظيفة والمرافق غير النظيفة والأرصفة تستخدم لقضاء الحاجات والبيوت الفقيرة بل والمتوسطة ليست لديها إمكانيات النظافة . أو لديها عادات النظافة وإذا أخذنا هذا البند البدائى وحده وهو النظافة وحسبنا مرة أخرى بالمعيار الاقتصادى الجاف وليس بالمعيار الإنسانى وحده - الفاقد مما أنفق من أموال فى علاج الأمراض واستيراد الأمصال وهبوط أسعار الصحة العامة وانعكاسه على كل شىء من الجدية الى مستوى الإنتاجية فى العمل ؛ لوجدنا أن البلاد النامية بإهمالها أمور البيئة هى الخاسرة حتى بالمعنى الاقتصادى .

الأمر الثانى: من مشاكل البيئة التى تواجه الدول النامية عملية التنمية ذاتها ، إذ نجد هذه الدولة تحت الإلحاح الشديد للحاجة الماسة الى التقدم ، تندفع أحيانا فى نفس الطرق التى سبقتها فيها الدول المتقدمة ، غير ملقية بالاً بهذا البعد الآخر من أبعاد التنمية ، وهو البيئة .

الأمر الثالث: وهو أن يتم النمو بشكل غير متوازن أى ألا يتوزع الاهتمام بالتنمية والبيئة توزيعًا معقولاً على مستوى التطور ، ولا يأخذ فى حسابه المستقبل البعيد ، كأن يختل التوازن مثلا بين الريف والمدن ، ثم نجد أن هذا الاختلال الذى يكون عادة فى مصلحة المدن والعواصم وعلى حساب الريف والأقاليم يعود فيتنقم لنفسه وترتد بعض آثاره السيئة على المدن والعواصم ذاتها . يحدث ذلك فى تلك الصورة التقليدية المعروفة وهى الهجرة من الريف الى المدن ، فحين لا توجد فى الأقاليم التسهيلات المعقولة ولا فرص العمل الكافية ولا البيئة الحضارية المناسبة يبدأ الزحف الى العواصم والمدن الكبرى بحثًا عن هذا كله وإذا استمر هذا التيار بغير

ضابط تكون على المدن ذاتها أسوأ الآثار، فالمهاجرون الى المدينة كثيرا ما يعيشون حياة أسوأ، يتكدسون فى بعض الأحياء وما يسمى فى الخارج بمدن الصفيح، كما لم يكونوا يتكدسون فى الريف الواسع ويتعرضون لإغراءات المدينة بغير استعداد مسبق ويفقدون الانتماء الذى تعودوه للعائلة بمعناها الريفى الواسع الى عزلة موحشة فى غابة المدينة الواسعة، وتتكاثر فرص الانحراف والفشل فى الحياة والتشرد أو الالتحاق بأعمال وهمية، ويطفو هذا كله على سطح المدينة، وهم مع ذلك وقد زاقوا سم المدينة يصبحون عاجزين عن العودة الى الأقاليم والريف.

وقد توصل مؤتمر البيئة الأنسانية الأقليمى الخاص بالشرق الأوسط - ولعله يهمنا أكثر من مؤتمر ستوكهلم - إلى توصيات تفصيلية من أبرزها :

- ضرورة إدخال عنصر الاهتمام بالبيئة الإنسانية بالمعانى السابقة كلها فى خطط التنمية، منذ لحظة رسم هذه الخطط، لأن هذا يساعد أكثر على التنمية ذاتها كما أنه أوفر اقتصاديًا وأكثر تحقيقًا لهدف التنمية.

- أن هذه القضايا المهمة محتاجة الى دعاية تخلق وعيًا كافيًا بها بين الحكام والمخططين والمواطنين على السواء.

- أن على كل دولة أن تهتم فى أبحاثها العلمية باستنباط الوسائل المناسبة لاستخدام الموارد المناسبة للبيئة الخاصة بها (مواد البناء مثلاً).

- ضرورة النظر من الآن فى إعادة تخطيط الأقطار العربية والنظر فى ذلك إلى علاقة الريف بالحضر، والعواصم بالأقاليم، والصحراء بالأراضى المزروعة، والتحركات السكانية والتحكم فى اتجهاتها ومناطق تركيزها.

.. لهذا، أقول من الآن بالبدء فى رسم خريطة جديدة لمصر تعيد النظر فى توزيع مراكز التجمع السكانية، وتضع خطط النمو الصناعى والزراعى فى إطار هذه الخريطة الاستراتيجية الجديدة ليس ترفًا وليس سبقًا للزمن!

نحو رسم خريطة جديدة لمصر (*)

ماذا نفعل بمرسى مطروح؟

ماذا نفعل بحلوان؟

تعددت اجتماعات رؤساء مصر وسوريا وليبيا في (مدينة) مرسى مطروح، ونشرت الصحف منذ أيام أنه تقرر إقامة بيوت دائمة للضيافة هناك، وإقامة مبنى دائم للمؤتمرات. الأمر الذى يدعو إلى الاعتقاد بأن مرسى مطروح قد يتحول وضعها على خريطة بلادنا من قرية تعيش شهرين فى السنة إلى مدينة.

وقبل ذلك نشرت الصحف قراراً لرئيس الوزراء بتشكيل لجنة لإعادة تخطيط حلوان. وقبل ذلك بأسابيع نشرت الصحف أيضًا قراراً مشابهًا عن مشروعات التوسع العمرانى فى منطقة الفيوم...

ويستطيع المرء أن يستخلص من هذه الأنباء المتفرقة أنها إشارات تدل على الاتجاه نحو الخروج من التركز القاهرى الحاد، والتركز فى الوادى الضيق القديم بوجه عام.

فقط، كل ما يرجوه المرء أن يكون فى حساب المسئولين وضع هذا كله ضمن (خطة شاملة على مستوى القطر) لإعادة رسم خريطة عمرانية جديدة لمصر. تحت هذه الخطة أو الخريطة الشاملة تندرج مجموعة خطط إقليمية خاصة بكل منطقة...

(*) الأهرام، ٢٥ / ٦ / ١٩٧٢.

وقد يكون من المفيد هنا أن نهتم بتجارب البلاد الأخرى فى هذا المجال، بل وأن نتأمل تجاربنا نحن المحلية السابقة فيها . . .

قد كان المصريون القدماء أول من أقاموا (المدن) الجديدة المستقرة، التى تخلق حولها بيئة كاملة تنتمى إليها. وكانوا أول من أدرك كل الظروف التى يجب مراعاتها فى إقامة المدينة الجديدة: موقعها الاستراتيجى، صلتها بطرق المواصلات الأخرى إلى سائر أنحاء القطر، إمكانيات الدفاع عنها فى ظروف ذلك الوقت . . . إلخ.

كما كانوا أول من أدركوا مقومات (المدينة) من الداخل، من مرافق أساسية تكفل لها الدوام والاستقرار وتجذب إليها الاستيطان الجديد . . .

القاهرة بعد الفتح العربى

وقد كان العرب حين أنشأوا الإمبراطورية العربية والحضارة العربية من الذين نبغوا فى إقامة المدن الجديدة ومراعاة هذه الاعتبارات كلها . . .

وحين تنظر إلى ذلك المدينة الكبرى التى نعرفها اليوم باسم القاهرة، نجد أنها قد نمت، منذ الفتح العربى، كسلسلة (مدن) متعاقبة متلاحقة: الفسطاط التى أقامها عمرو بن العاصر، ثم (العسكر) التى بناها العباسيون، ثم (القطائع) التى بناها أحمد بن طولون ثم (القاهرة) التى بناها الفاطميون. لم يكن كل عهد يبنى (ضاحية) إضافية ملحقة بالسابقة عليها، ولكنه كان يبنى (مدينة) مستقلة كاملة بكل المرافق الضرورية لعاصمة جديدة. صحيح كانت أسبابهم وقت ذاك مختلفة عن أسبابنا اليوم. وكانت صعوبة المواصلات تحدد حجم المدينة وقدرتها على الاتساع والبقاء متصلة، فلم يحدث التحام المدن الثلاث، مع ما استجد عليها عبر القرون من إضافات، إلا بالتدريج، وبحكم تطور العصر . . .

على أنه يكفى أن ننظر مثلاً إلى تصميم (القاهرة المعزية) حين أقيمت قبل ألف سنة، لنرى إدراك مهندس ذلك الوقت ضرورات (المدينة) كانت المساحة المرسومة للخطة الأولى هى ٣٥٠ هكتاراً، منها ٧٠ هكتاراً لمساكن الحكام ودور الحكومة وثكنات الجند، و٣٥ هكتاراً للحدائق العامة، و٣٥ هكتاراً لميادين وطرق واسعة، و٢٠٠ هكتار (للحارات) أى للأحياء السكنية العادية فى ذلك الوقت.

أى قبل ألف سنة، كان اهتمامهم بمنطق المدينة وظروف خلق البيئة الإنسانية الملائمة يجعلهم يخصصون حوالى خُمس مساحة المدينة للحدائق والميادين الواسعة - بحجم ذلك الوقت - الأمر الذى لا تجد مثله فى امتدادات حديثة كثيرة للقاهرة وقعت فى الخمسين سنة الأخيرة، بتخطيط خاطئ أو بغير تخطيط على الإطلاق... والضرورات المستجدة تخلق المدن الجديدة...

فحين تم شق قناة السويس اقتضى الأمر إقامة ثلاث مدن جديدة: السويس وبور توفيق - الإسماعيلية - بورسعيد وبور فؤاد. ومن عرف هذه المدن يعرف أن الأوروبيين الذين خططوا لها راعوا إلى حد كبير هذا الطابع الذى يرى أن المدينة أكثر من مجرد كتل متراصة من المبانى السكنية. وأنها لذلك جاءت من أجمل مدن بلادنا. صحيح أنهم فعلوا ذلك ليقيم فيها الأوروبيون أساسًا مع إهمال تام لما كان يسمى قبل الجلاء (بالأحياء العربية)، ولكن ما يهمنا هنا هو الفكرة التخطيطية بوجه أساسى.

وفى إنجلترا مثلاً، بعد الحرب العالمية، وجدوا أن زيادة التركز فى المدن القديمة يخلق من المشاكل أكثر مما يحلها، ولا يناسب ضرورات التوسع الصناعى... فوُضع مشروع ضخم لإقامة مدن جديدة، تم أو كاد يتم حتى الآن بناء ٢١ مدينة منها، آخرها مدينة (ميلتون كينز) فى أطراف لندن، تكون لها قوة جذب حضارية كافية لامتصاص جزء من التركز المندفع تلقائيًا - لو ترك لنفسه - نحو العاصمة.

وأمامنا الآن فى مصر اسمان يطرقان الآذان: مرسى مطروح ، وحلوان. . . يمكن تسجيل بعض التأملات الخاصة بكل منهما. . .

مرسى مطروح

إن مرسى مطروح حتى الآن قرية كبيرة. تعيش شهرين فى السنة على نوع معين من السياح ثم تنام عشرة شهور. ومع ذلك فهى منطقة صالحة للقفز بالعمران إلى الصحراء غرب الإسكندرية مسافة أكثر من ثلاثمائة كيلومتراً. . .

وهناك من العوامل ما يبرر وضع خطة لتحويلها إلى مدينة كبيرة خلال السنوات المقبلة. مدينة تحيا طوال السنة. وتكون (مستقرًا) و(موطنًا) لبيئة جديدة، وليست مكانًا يعمل فيه بعض موظفى الدولة، يعيشون مدة عملهم فى اغتراب، فى انتظار العودة إلى القاهرة أو الإسكندرية حيث لهم على الأغلب شقق وبيوت أخرى محجوزة أو مشغولة بعائلاتهم.

والمدن لا يعمرها (الموظفون الرحل)، ولكن يعمرها (المستوطنون المقيمون)، الذين تصبح بلدهم وبلد أهلهم وأولادهم هى - فى هذه الحالة - مرسى مطروح. . .

إن امتداد الزراعة غرب الدلتا القديمة بمشروعات مديرية التحرير وغيرها، وتجارب زراعة الساحل الصحراوى غرب الإسكندرية، وظهور البترول فى الصحراء الغربية، وانتهاء عزلة الشمال العربى الأفريقية عنا، وتزايد مجالات السفر والتبادل والاتصال معه، كلها عناصر تبرر بل وتحتم ظهور (مدينة) كبيرة أخرى فى مكان ما غرب الإسكندرية، مرسى مطروح مؤهلة له. يضاف إلى ذلك إمكانيات السياحة الضخمة، التى لم نستنفدها كلها بعد فى بلادنا، وظهور السياحة كصناعة من أكبر الصناعات فى عالم اليوم، واكتظاظ أماكن السياحة القديمة فى مصر.

وقبل ذلك وبعد ذلك الضرورات الاستراتيجية والاقتصادية: الحاجة إلى ميناء آخر يضاف إلى موانئنا القليلة، ومطارات أخرى، تزيد العمق الاستراتيجى لبلادنا إزاء عدو سوف يستمر صراعه معنا زمنًا طويلاً، ولكى تشغل جبهة أعرض على البحر الذى لن تقل أهميته الاستراتيجية مهما طال الزمن: البحر الأبيض المتوسط.

معنى ذلك: أن مرسى مطروح يجب أن تكون فى حساب خطط استثمارات البترول وملحقاتها وصناعاتها، وأن تكون فى خطط وزارة الصناعة، وأن تكون فى خطط وزارة السياحة (فندق عالمى كبير بدل الفنادق المتآكلة الحالية، وقرى سياحية. . . إلخ) وأن تكون فى خطط وزارة الإسكان. . . إلخ.

وهناك مجال ضخم لإعطاء تسهيلات تشجع استثمارات القطاع الخاص ورءوس الأموال العربية فى هذه المجالات العمرانية: على أن لا نفعل أقل مما فعله الذين أقاموا القاهرة المعزية قبل ألف سنة. . . فيكون هناك مشروع شامل مسبق على أساس كل هذه الاحتمالات، بما فيها وسائل الترفيه التى أعطاها مخططو القاهرة قبل ألف سنة خُمس مساحة القاهرة، حين كانت الحدائق العامة هى وسيلة الترفيه الوحيدة. . .

حلوان: صورة عكسية

وحين ننظر إلى حالة حلوان، سنرى أنفسنا أمام وضع هو العكس تمامًا لوضع مرسى مطروح. . .

هنا – فى حلوان – نحن لسنا إزاء قرية نريد خلق مصالح ومرافق كافية فيها لتكوين مدينة من حيث جلب عدد معين من السكان المقيمين. نحن أمام العكس تمامًا. فحلوان فيها المصانع والمرافق التى تكفى لإيجاد مدينة كبيرة، ولكن لا يوجد

حول هذه الصناعات الكبيرة بالأعداد الوفيرة من العاملين فيها، سوى قرية متخلفة.

هنا نجد أن الجناية على حلوان مصدرها قربها من القاهرة، وأننا نظرنا إليها على أنها (ضاحية) لا على أنها (مدينة) مستقلة وهو فارق من المهم جداً إدراكه وتحليله. لقد نشأت الضواحى حول المدن الكبرى، فراراً من عذاب الحياة فيها. ورغبة فى حياة أهدأ وأصح. وفى هذه الحالة لا يقدر على سكن الضواحى إلا الأثرياء، كالمعادى قديمًا فى مصر والضواحى الشهيرة حول المدن فى أمريكا، حيث يمكنهم امتلاك وسائل المواصلات المريحة. وهى أيضًا باهظة التكاليف لأن مرافقها تقام لكى يستغلها عدد قليل نسبيًا من السكان. واليوم فى أمريكا ذاتها يرى خبراء تخطيط المدن الحديثون أنها تجربة فاشلة، إذ خلقت لدى سكان الضواحى عزلة روحية قاتلة، وبدأت توجد مشكلة سكنى الضواحى وهجرة المدينة.

أو نشأت ضواح بشكل عكسى حول المصانع تقوم بلا تخطيط: أحياء فقيرة رديئة صحيًا وخالية من المرافق الضرورية تصبح ما يسمى بالـ Slum Areas.

وفى كلتا الحالتين، لا يخف الضغط على المدينة الكبيرة إذ تظل هى سكن معظم الناس وسوق مشترواتهم ومكان ترفيههم.

ولقد كان من اهتماماتى فى رحلتى الأخيرة إلى الولايات المتحدة أن أزور بعض المدن الجديدة التى تعد تجاريًا للرد على المشكلتين: مشكلة الضاحية التى لا تناسب إلا القليلين ولا تقدم لساكنيها حياة كاملة. ومشكلة التكدس فى ضواح رديئة ملحقة بالمصانع.

وكان أبرز ما رأيت تجربة مدينة (رستون)، خارج العاصمة واشنطن. ولا أمضى طويلاً فى شرح التجربة ووصف المدينة الجديدة، ولكن أشير فقط إلى جوهر فلسفتها، بعد الاطلاع على مطبوعاتها والحديث مع المشرفين عليها:

- إن أهم شيء في بناء مدينة جديدة، أن لا تكون (ممراً)، بل (مستقَراً). أي لا تكون الحياة فيها مؤقتة بالنسبة لساكنيها، بل مستمرة، يصبح أهلها الأصليون المتمسكين بها.
- إن هذا يقتضى ألا تكون مدينة (مستوى اجتماعى واحد). فلا تكون مجموعة فيلات فاخرة لكبار المديرين فقط، أو مجموعة كتل من المساكن الشعبية فقط، ولكن تكون فيها كافة المستويات. لأن المدينة العادية فيها المدير والخفير. ولأن من (يستقر) فى منطقة يحتاج إلى أن تتطور حياته دائمًا خلالها. فهو فى البدء ربما شاب أعزب مبتدئ يحتاج إلى سكن بسيط. ثم سيتزوج ويحتاج إلى سكن أوسع. ثم سيترقى ويحتاج إلى سكن أرقى. فهو ينتقل داخل المدينة، ولا يهاجر كل مرحلة من ضاحية إلى ضاحية. وبهذا تصبح (مدينته).
- إن العنصر السابق بالغ الأهمية لأنه لا يمكن أن تكتمل مدينة بغير أن يصبح لها سكانها الأصليون...
- إن التسهيلات التعليمية، والثقافية، والشرائية، والترفيهية، يجب أن تنمو بنفس معدل نمو السكن والإقامة والعمل فى المدينة، لا أن تقيم المساكن بالآلاف، ونؤجل المرافق الأخرى فيما بعد، لأن هذا قد يحكم على المدينة بالموت قبل أن تولد، ويبقيها (ضاحية) معتمدة على المدينة الكبرى القريبة، مهما كانت مكتظة، مجهدة، ومهما كان مجرد الذهاب والإياب بين الضاحية والمدينة الكبرى مكلفًا فى المال، مضيعًا للوقت، ومرهقًا للأعصاب.
- من الأخطاء الكبرى التى ارتكبها المخططون أحيانًا، بناء الضاحية كلها أو المدينة كلها على طراز واحد متشابه (يذكرنا هذا بمدينة نصر مثلا) الأمر الذى يجعلها أقرب إلى المستعمرة المملة، فالواجب أن تحتوى المدينة فى تخطيطها على أكثر من نمط وأكثر من طراز، وأكثر من لون وأكثر من ارتفاع، وهذا لا يمنع أبدًا من تحقيق الانسجام الذى يحول دون الفوضى والقبح.

ولا أجد ما يقال عن إنشاء (مدينة حلوان) لا (ضاحية) حلوان، أهم من هذه المبادئ الأساسية التى تخرجها من جو الضاحية إلى جو المدينة المستقلة . فبهذا نخدم حلوان ونخدم القاهرة معاً .

هنا أيضاً ، نحن محتاجون إلى خطة شاملة أساسية للمدينة الجديدة ، لا أن تقوم وزارة الإسكان مثلاً بمفردها ببناء كذا ألف وحدة سكنية ، خطة تدرس جغرافية المنطقة، وتحدد أماكن التوسع السكنى ، وأماكن السياحة العلاجية والاستشفاء ، وأماكن الترفيه ، ونوع المساكن والأحياء ، وعلاقات هذا كله بطرق النقل البرى والنهرى ، وبالحقائق الصناعية التى وجدت بالفعل . ثم التسهيلات التى يمكن إعطاؤها ليتجه المال الخاص من البناء فى المدينة المكتظة إلى البناء فى المدينة الجديدة (الأرض ، الإعفاءات الضرائبية ، الاستثناء لزمن من بعض القوانين . . إلخ) .

وحين يعكف المخططون على دراسة هذه القضية ، من كافة النواحى ، سوف يجدون أنها (أكثر اقتصادية) على المدى البعيد ، من إصلاح المرافق القاهرية المتآكلة ، ومن النمو غير المنتظم للمدينة ، ثم الجرى وراء هذا النمو لحل مشاكله .

حول مشروع "رسم خريطة جديدة لمصر"(*)

يجب اختصار عدد المحافظات من ٢٥ الى ١٠ على الأكثر

استأذن القارئ فى أن أذكره ، أننى دعوت قبل سنة تقريبًا الى رسم خريطة جديدة لمصر ، ننقل بها الكثافة السكانية المختنقة فى الوادى الضيق الى الفراغات الشاسعة فى بلادنا ، والى الآفاق الجديدة التى يتيحها التطور الصناعى والإنتاجى الذى جرى ومازال جاريا ، وتلبية لضرورات استراتيجية بالغة الأهمية : بالبدء فى نقل مليون مصرى الى غرب الإسكندرية وتكوين (بؤرة) إنتاجية وسياحية وسكانية هناك ، ووضع الخطط لنقل مليون مصرى الى سيناء حتى لا تعود تلك الفيافى الجرداء . . .

الى آخره . .

وأذكر القارئ أيضًا بأن الرئيس السادات قد دعا الى مشروع تاريخى هو إعادة بناء القرية المصرية خلال عشرين سنة . وأنه قد تم بالفعل تشكيل (اللجنة العليا لبناء وتنمية القرية المصرية) برئاسة السيد ممدوح سالم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وعضوية عدد كبير من الوزراء والمتخصصين . .

وإذا كنت أقول إننى (أذكّر القارئ) فذلك لأننى أشعر أن هذه القضية لم تأخذ حقها حتى الآن، لا أقول من الإعلام ، ولكن مما هو أكثر من ذلك . أى من

(*) الأهرام ٥ / ١١ / ١٩٧٢ .

الاهتمام والجدل والمناقشة ، بل المشاركة التى بغيرها لا يمكن أن تتم هذة المهمة التاريخية . . .

لقد كان شعارنا وما زال وسيظل لأجيال مقبلة هو (التنمية الإنتاجية) بالجهد الذى بُذل ويُبذل فى الصناعة والزراعة . والواقع أن إعادة بناء القرية المصرية واعادة رسم خريطة سكانية وعمرانية جديدة لمصر ، يضيف الى قضية التنمية ذاتها (بعدًا) آخر ، ولعل القارئ حين يقرأ عن اعتماد مبلغ كذا لمشروع (إعادة بناء القرية المصرية) يتبادر الى ظنه أن المسألة هى مجرد عملية (إسكان) ، واستبدال بيوت الطين التى يسكنها الفلاحون منذ آلاف السنين ببيوت من الطوب .

الإنسان لا الجدران !

ولكن ليس هذا فى الواقع هو المقصود بإعادة بناء القرية المصرية ، ولا حتى مجرد تزويدها بعد ذلك بالماء الجارى والكهرباء . فالهدف الذى يجب أن يكون نصب أعيننا هو تغيير الإنسان ، لا الجدران . وفى بلادنا أمثلة عدة على قرى أقيمت فيها بيوت الطوب والأسمنت المسلح ، ولكن هذا لم يغير شيئًا من حياة الفلاح وعاداته ومستوى وعيه وطرق معيشته ودرجة انتمائه الى البيئة المحيطة به على اتساع الوطن . يظهر أثر ذلك حين نقرر مثلاً تنظيم النسل ولكننا نعجز عن إيصال الرسالة الى الفلاحة والفلاح ، ولا نحصل على أى تجاوب منهما لعدم إيجاد (أسلوب الاتصال) الفعال ، فهى إذن عملية يجب أن يكون هدفها تحويل وتطوير حياة القرية . عملية يدخل فيها التعليم والتوعية الاجتماعية والبناء وتوفير المرافق ، وفى الدرجة الأولى خلق إرادة التغيير لدى سكان القرية أنفسهم وتحميلهم القدر الأكبر من مسئولية هذا التغيير . . .

إن هذا يجب أن يكون واضحًا منذ البداية ، وفى مرحلة الإعداد للمشروع التاريخى ، وإلا فإننا - إذا ضل المشروع طريقه وتحول الى مقاولات بناء - سوف

نجد أننا نستنزف مواردنا نزيفًا هائلاً فيما لا عائد له . .

ومن حسن الحظ ، أننى عندما قرأت المذكرة الأولى التى قدمها السيد ممدوح سالم نائب رئيس الوزراء ورئيس اللجنة عن هذا المشروع ، وجدت أنها متنبهة الى هذا العنصر الجوهرى الحاسم فى فهمنا لمعنى (بناء وتنمية القرية) . . .

على أننى ، قبل أن أقدم للقارئ لمحة عن هذا التقرير ، والأفكار المطروحة فيه ، أحب أن أسجل اقتراحين ، أرى أنهما جوهريان جداً فى البداية ، سواء بالنسبة لإعادة بناء وتنميةالقرية ، أو لرسم خريطة سكانية وعمرانية جديدة لمصر . . .

الاقتراح الأول ، هو اختصار عدد محافظات مصر من ٢٥ محافظة - كما هو الى الآن - الى عشر محافظات ، على أكثر تقدير . .

إن فكرة الحكم المحلى فى جوهرها هى أن يتولى كل إقليم شئون نفسه الى أقصى درجة ممكنة ، وأن يقل تركيز كل المرافق القيادية وكل القرارات فى القاهرة ، وأن تنشر القاهرة طاقاتها المشعة على سائر أنحاء الجمهورية من الطاقات والكفاءات وسلطة القرارات ومراكز الإشعاع وتسهيلات الحياة .

وكل هذا لا يمكن القول إنه قد تحقق . وهو لا يمكن أن يتحقق بهذا التمزيق الإدارى - المبالغ فيه لأوصال القطر الى وحدات صغيرة ، أصغر من الحجم الاقتصادى والإدارى البشرى المطلوب ، لكى تتمكن كل محافظة من أن تتكامل ، وأن تكون لها عاصمة إقليمية كبرى ، تصلح لأن تكون مركز جذب مضاد لقوة جذب القاهرة .

وإذا استثنينا المدينتين الكبريين ، القاهرة والإسكندرية ، فإن معظم المحافظات يتراوح عدد سكان كل منها بين أقل قليلاً من المليون وأكثر قليلاً من المليونين . وهناك محافظات يدور عدد سكان كل منها حول ربع المليون : السويس

والإسماعلية وبورسعيد ، فضلاً عن محافظات أخرى نادرة السكان كمرسى مطروح (١٥٠ ألفا) وسيناء (١٣٠ ألفا) والوادى الجديد (٦٠ ألفا) والبحر الأحمر (٣٥ ألفا) وهذه لا يمكن أن تكون وحدات اقتصادية إنتاجية اجتماعية بالمعنى المطلوب . . .ولنأخذ مثلاً ، بصرف النظر عن الظروف الراهنة ، من منطقة قناة السويس وسيناء وربما البحر الأحمر . إذ نجد أن هذه المنطقة المتكاملة قد قسمت الى خمس محافظات . وبالتالى فتت إمكانياتها . فى حين أنها لو كانت (الإسماعيلية والسويس وبورسعيد وسيناء وشاطئ البحر الأحمر) محافظة واحدة ، لانفتحت أمامها إمكانيات أخرى كبيرة فى التنمية والتنسيق ، ولأمكن أن تنعكس إمكانياتها على شبه جزيرة سيناء مثلا التى لا يمكن أن تترك فراغا كما كان الحال . . .

لنتأمل هذه الوحدة الجديدة فى إمكانياتها الصناعية والزراعية ، والمصايد ، والسياحة ، وقلة السكان ، وتوزيع المشروعات : سوف نجد أمامنا صورة جديدة تماما ، وإمكانيات كبيرة كاد يقضى عليها هذا التقسيم والتمزيق . . .

أو لنأخذ – فى حالة المدن – صورة مدينة القاهرة ومدينة الجيزة التى تتبع محافظة أخرى ، رغم الترابط العضوى المطلق بينهما . . . .

إن تجمع المحافظات فى عدد أقل سوف يقلل الكثير جداً من المصاريف الادارية التى تبدد فى وظائف إشرافية وفى تكرار وتعدد الاختصاصات ، وسوف يقضى على مشكلة ضيق مجال الحركة والتخطيط وقلة الإمكانيات داخل كل محافظة . وسوف تكون علاقة القاهرة بالأقاليم أبسط وأقل تعقيداً بتقليل عدد (القنوات) الموصلة من عاصمة القطر الى سائر أنحائه . وسوف يجعل إعادة تخطيط القطر ممكنا فى شكل هرمى منسق : من عاصمتين كبيرين (القاهرة والاسكندرية) الى عواصم اقليمية كبيرة ، الى مدن تأتى فى المرتبة الثالثة . . وهكذا حتى نصل الى الوحدة الصغرى

وهى القرية . وذلك بدلا من الوضع الراهن الذى ينطوى على هوة سحيقة بين عاصمة كبرى تتغول على كل شىء وتمتص وتجتذب كل شىء ، ومدن صغيرة أقل قدرة من أن تقاوم هذا المغناطيس الهائل ، وأصغر من أن تختزن مواهبها من الرجال والكفاءات وتستثمر ما لديها من إمكانيات أحسن استثمار . . .

إننى أتصور أن تكون منطقة القنال وسيناء والبحر الأحمر كلها محافظة واحدة ، وتختزل الدلتا فى ثلاث محافظات ، شرق الدلتا ووسط الدلتا وغرب الدلتا ، وتصبح مدينة القاهرة هى (القاهرة الكبرى) التى تضم مدينة الجيزة وبعض الأطراف ، وأن يُختزل عدد محافظات الصعيد كذلك الى رقم معقول . . .

وليس هذا بالطبع اقتراحًا بخريطة جديدة محددة . ولكنه اقتراح بفكرة عامة وأساسية . ولا شك أنه إذا قُبلت الفكرة ذاتها فسوف يتم رسم الخريطة الجديدة على ضوء اعتبارات كثيرة جغرافية وإدارية وسكانية ، وسوف تراعى ظروف التكامل الاقتصادى وغيرها .

وحين يصبح عدد المحافظات أقل سوف يكون لكل محافظة وزن أكبر ، يجب أن يكون كل محافظ فى درجة وزير ، وسوف تكون لديه الفرصة لتوفير جهاز فنى كفؤ على مستوى أجهزة العاصمة ، وسوف يكون المجلس الشعبى للمحافظة فى صورتها المكبرة برلمانا محليا حقيقيا- وسوف تنمو عاصمة المحافظة بحيث يصبح ممكنا أن يتوفر فيها ما يتوفر فى القاهرة من جاذبية المدن الكبيرة ومسارحها وملاهيها ومرافقها وجوها الاجتماعى العام وسوف يكون متوسط عدد سكان المحافظة الواحدة أربعة ملايين نسمة ، أقل مع ذلك من عدد سكان القاهرة بكثير .

الاقتراح الثانى خاص (بمهمة) اللجنة العليا (لبناء وتنمية القرية المصرية) . وذلك أننى أعتقد أن اختصاصها فى رسم الخطة ووضع البرنامج ، يجب أن يشمل (المدن) أيضا . ولا أقصد هنا فقط التفرقة الإدارية بين القرية والمدينة . فهناك (قرى

) بالمعنى الإدارى يزيد عدد سكانها على سكان بعض(المدن) فى هذا المعنى . ولكن ، حتى بصرف النظر عن هذا الاعتبار ، وإذا وضعنا جانبا حالة مدينتى القاهرة والإسكندرية ، فإنه لا يمكن إعادة النظر فى بناء القرى ، دون النظر الى المدينة الصغيرة التى تتوسط مجموعة من القرى ،ثم النظر صعوداً الى المدينة التى تتوسط دائرة أكبر من المدن والقرى ، حتى نصل الى عاصمة الإقليم .

ولقد قسمت اللجنة العليا ،باختصاصها الحالى ، عملها منذ البداية الى خطتين: خطة قصيرة الأجل ، وخطة طويلة الأجل .

الخطة قصيرة الأجل التى ربما كان الوصف الأدق لها أنها المرحلة التجريبية التى لا بد منها ، وهى انتقاء عدة قرى فى أماكن مختلفة من القطر للبدء بالتجربة فيها . وقد روعى فى اختيار القرى عدة اعتبارات معقولة : كأن تكون واقعة على طريق مواصلات رئيسى ، وأن تكون فيها صفة مميزة كوجودها قرب منطقة سياحية أو تميزها بنوع من الصناعات الريفية ، وأن تكون نموذجًا متوسطًا لا هى قرية متخلفة جدا ولا هى متميزة فى الخدمات المتاحة لها ، وأن تكون رغبة الأهالى فى المساهمة فى المشروع بارزة، أى طبقا لحجم الجهود الذاتية التى يكون الأهالى مستعدين لتقديمها . وجزء من (تجريبية المرحلة) أن يتم تطبيق أنماط مختلفة حتى يمكن الحكم عليها بعد ذلك من الواقع وعلى الطبيعة .

أما الخطة طويلة الأجل ، فهى التى تتطلب ما أشرت إليه من ربط التفكير فى القرية بالتفكير فى المدينة ، حتى يأتى اختيار الاولويات من البداية سليما ، وحتى يأخذ شعار (إعادة بناء وتنمية القرية المصرية) بعده الحقيقى من انه يغير وجه الحياة على امتداد البلاد كلها ، وحتى يمكن تلافى الكثير جدا من المواقع غير الصالحة والاختناقات فى حركة النقل والاتصال ، وربط هذا كله بمتطلبات الحياة المتغيرة ومشروعات خطة التنمية الصناعية والزراعية بوجه عام فى البلاد . . .

من هذه الزاوية ، تلتقى خطة إعادة بناء الأقاليم المصرية بإعادة تخطيط المدن الكبرى ، ونلتقى بخطة التنمية الشاملة ، وتلتقى أيضا بضرورة العمل على رسم خريطة جديدة لمصر : إذ لابد أن يوضع فى الحسبان المناطق الجديدة التى يجب أن تحرك الكثافة السكانية اليها ، والتى ستكون مجالا لخلق بيئة جديدة من مدن وقرى ومرافق جديدة . . .

فاذا أخذنا غرب الإسكندرية مثلا ، وضرورة دفع الاتجاه نحو الانتشار الأوسع على شاطئ البحر الأبيض . . انتشارا يستند على آبار البترول فى الصحراء الغربية ، ومشروع الأنابيب ، واستنباط أنواع الزراعات الصحراوية ، والمناطق السياحية الجديدة ، وخط السكك الحديدية الجديد الذى سيربط مصر بليبيا ، فإننا نجد هاهنا عناصر شتى لخلق بيئة أخرى تضاف الى البيئة الموجودة . ولإيجاد حوافز لدى أجيال جديدة تتخذ لنفسها هناك موطنا جديدا . ومثل هذه الآفاق يجب أن تكون مدروسة ومقررة ، حتى تكون فى حساب لجنة إعادة بناء وتنمية القرى المصرية ، فلا يقتصر عملها على تجديد القديم فحسب ، ولكن بناء الجديد أيضا .

وقد طرحت المذكرة – فى عدة مواضع – قضية هى فى تقديري أساسية وحاسمة بشأن هذا المشروع ، وهى (حجم الجهود الذاتية التى يمكن أن يقدمها الشعب) . .

ولعل هذا يكون محل بحث خاص مستقل . لأنه ليس بالمال وحده ينفذ مثل هذا النوع من المشروعات وثيقة الصلة بحياة الإنسان وبيئته . . .

فمرة أخرى ، إن العبرة فى النهاية هى تطوير الإنسان ، لا جدران . . . وكل الدراسات العالمية على تجارب البلاد النامية وما تعرضت له من امتحانات ونجاحات وأخطاء ، تجُمع على أن كل الجهود التى اتجهت الى إنفاق المال لتوفير (مظاهر) الحياة المتقدمة ، كالإسكان الأحسن دون الجهود البشرية لتحقيق تطوير حقيقى فى

الإنسان وعاداته وعلاقته بالدولة ونظرته الى دوره فى حياته وحياة مجتمعه والاقتراب به من (النسيج العصرى) للمجتمع لم تسفر جهودها عن شىء . . . أو لم تسفر عن نتيجة توازى ما أنفقت وبذلت . لا بد أن يشعر المواطن أن له قضية وأن عليه فى هذه القضية دورا . وأن دوره له أثر فى دفع العجلة كلها الى الأمام . ومثل هذا المشروع فرصة ضخمة لكشف هذا البئر الكامن فى قلوب المواطنين والذى لا ينقصه إلا إعطاؤه الفرصة وإشعاره بالنتيجة وإعطاؤه درجة من المسئولية عنها .

عواصم التوازن لمواجهة « قوة جذب» القاهرة !(*)

● حول اقتراح تخفيض عدد المحافظات من ٢٥ إلى ١٠

● مطلوب مؤتمر لمناقشة قضايا (الخريطة الجديدة) لمصر . .

لم ينتبه الناس - فى غمره الانتخابات الامريكية التى اسفرت عن فوز نيكسون- الى استفتاء آخر مهم ، جرى فى أمريكا ولكنه كان - على عكس فوز نيكسون- مفاجأة غير متوقعة !

ففى الولايات المتحدة يتم فى نفس اليوم انتخاب عدد كبير من حكام الولايات والنواب والموظفين ، ويتم الاستفتاء على بعض القضايا فى بعض الولايات. . . ففى ولاية كولورادو- وقد زرتها قبل ١٠ سنوات ، وهى من أكثر ولايات أمريكا فى جمالها الطبيعى - استُفتى المواطنون حول إقامة الألعاب الأوليمبية الشتوية فى ولايتهم . وفوز إحدى الولايات بهذه المناسبة أمر مهم ، لما يدره على الولاية من أموال و سواح ومشروعات عمرانية ورخاء مادى . ولكن الغريب أن سكان الولاية رفضو إقامة الألعاب الأوليمبية فى ولايتهم ، مضحّين بالمكاسب المادية ، من أجل أن يحتفظوا فى بلد غنى (لدى المواطن فيه كل شيء) ، ولكنه مع ذلك يدل على أن التنمية - مجرد التنمية - صار لها (بعد آخر) هو البعد الخاص (بنوعية الحياة) لا (بكميتها) فحسب .

(*) الأهرام ، ٢٥ / ١١/ ١٩٧٢ .

وفى ولاية كلورادو التى تسمى "سويسرا أمريكا" ، وافق السكان على وضع قيود على الهجرة الى الولاية قليلة السكان احتياطا ضد مشاكل الازدحام ، واكتظاظ المدن الكبيرة . وانهيار الخدمات العامة .

هكذا ، صار البعد الآخر لقضية التنمية ، والذي يهتم بنوعية الحياة مع اهتمامه بكميتها ، صار قضية عامة . وترك مكاتب (النظريين) الى ضمير المواطنيين .

وهكذا ، حين نقول بضرورة رسم خريطة جديدة لمصر ، تنقل الكثافة السكانية من الوادى الضيق الى المناطق والآفاق الجديدة التى يتيحها التطور الصناعى والاجتماعى فى بلادنا . وحين نقول بمواجهة مشاكل مدينة القاهرة – قبل أن نغرق تحتها – مواجهة جذرية لإعادة تخطيتها ، وبإقامة مناطق جذب حضارية أخرى تمتص منها وتخفف عنها . . لا نقول كلامًا نظريًا ، ولكن نقول كلامًا يجب البدء في مواجهته قبل أن يفوت الأوان . . .

والواقع أن ما تجده هذه القضايا من اهتمام لدى القراء ، يدل أولاً على أن عدداً كبيراً جداً من المواطنين يشعرون بهذه القضايا لأنها تمس حياتهم كل ساعة وكل يوم ، ويؤكد أن الرأى العام صار مدركًا أن هذه القضايا تحتاج الى مواجهة جذرية لا تغنى عنها الجهود التى تبذل لمواجهة مظاهرها ومضاعفاتها يومًا بعد يوم ، مهما بلغت هذه الجهود من الإخلاص والمعاناة .

كذلك فإن ما أتلقاه من تعليقات على هذه القضايا يدل أيضًا على أن بلادنا لا ينقصها الخبراء والفنيون والدارسون لهذه الأمور . وليسوا جميعًا – كما يفهم المرء من بعض رسائلهم – فى المكان الذى يتيح لهم إبداء الرأى فيها بطريقة مؤثرة .

الأمر الذى يطرح سؤالاً هو :

لماذا لا يدعى الى مؤتمر لمناقشة هذه القضايا ، يضم كل ذوى الصلة بهذا الموضوع ، سواء كانوا في مواقع العمل ، أو مراكز البحث ، أو الجامعات أو

غيرها؟ . . و لماذا لا تكون حصيلة مثل هذا المؤتمر(دليل عمل) للأجهزة الرسمية وهي تخطط وتنفذ لهذه الأمور ؟ . . . إننا مقبلون على وضع خطة تنمية عشرية جديدة ، ومقبلون على مشروع ضخم لإعادة بناء القرية المصرية .

ومشكلة القاهرة صارت تشغل الناس مسئولين و مواطنين على السواء . ومن المفيد جداً أن نتسلح ونحن نواجه هذه الأمور بنظرة شاملة واسعة تضم فكر كل مهتم بها . .

وبعد . فقد كنت أنوى ترك هذا المجال اليوم لبعض التعليقات التي وصلتنى منذ أسبوعين، ولكنني، بعد هذا الاستطراد، أكتفي بالقضية التي طرحتها قبل أسبوعين، وهى اقتراح تخفيض عدد محافظات القطر من ٢٥ إلى عشر محافظات على الأكثر.

فقد كتب الدكتور **العشري حسين درويش** أستاذ الاقتصاد بالمعهد العالي للتجارة الخارجية بالزمالك ، والحاصل على الدكتوراه في التخطيط الاقتصادي في فرنسا مع التخصص في التخطيط الإقليمي، مؤيداً اقتراح تخفيض عدد المحافظات ، قائلاً :

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية استيفاء عدد من الشروط والأخذ بأبعادها القطاعية والزمنية و المكانية . . و لقد كان الاهتمام بالبعد المكاني لعملية التنمية الاقتصادية في مصر محدوداً– إلى الحد الذي يفوّت على المجتمع فرصة زيادة معدلات النمو التي يمكن أن تتحقق للاقتصاد القومي. من هنا بدأت المناداة بضرورة تحقيق التنمية الإقليمية باعتبارها أحد العوامل اللازمة لتحقيق أعلى معدل للتنمية القومية . وبمعنى آخر فإن تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى القومي بطريقة أكثر كفاية يتطلب تنمية أقاليم المجتمع بحيث يتحقق أعلى معدل للتنمية القومية تذوب معه الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة. ومن هنا تبرز أهمية

التخطيط الإقليمي في تحقيق أهداف الخطة القومية ، فأسلوب التخطيط الإقليمي ليس بديلاً لأسلوب التخطيط القومي و إنما يكمل كل منهما الآخر دون ما تعارض أو تناقض. وبانتهاج الأسلوبين معاً يلتقي التخطيط الإقليمي الذي يبدأ بحصر المطالب والاحتياجات المحلية و الموارد الإنتاجية المتاحة لإشباعها ، مع التخطيط القومي الذي يأخذ في اعتباره الصورة الكاملة للاقتصاد القومي .

«وتتطلب التنمية الإقليمية بالضرورة تقسيم المجتمع إلى عدد من الأقاليم لتكون بمثابة الأبعاد المكانية لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية »، و قبل أن نقدم مقترحاتنا في هذا الشأن نرى ضرورة مناقشة ما إذا كان التقسيم الإداري لمحافظات مصر يفي لمتطلبات التنمية الإقليمية .

الواقع أن تنظيم الإدارة المحلية في مصر – قبل الثورة – كان يرتكز على أساس إخضاع "المديريات" (وحدات التقسيم الإداري وقتئذ) إخضاعاً كاملاً للسلطة المركزية، دون النظر بعين الاعتبار إلى احتياجات هذه المديريات ذاتها. ولقد قام هذا التقسيم الإداري على معايير تبعد كل البعد عن الاعتبارات الاقتصادية مبنيا على أسس تنظيم الخدمات ، كما كان التنسيق بين هذه الخدمات في مختلف "المديريات" يتم عن طريق الإدارات المركزية ، ومن ثم تتحقق الاتصالات بين إدارات الخدمات المختلفة من "المديريات" بواسطة السلطة المركزية. وإذا كانت هذه الصورة من المركزية قد أمكنها تنسيق العمل في نطاق خدمة معينة ، إلا أنها كانت بالضرورة قاصرة عن تحقيق هذا التنسيق بين مختلف الخدمات داخل نطاق وحدة الإدارة المحلية الواحدة (المديرية) ، إذ أن هذا التنسيق يتطلب اتفاق الوزارات المختصة وهي بعيدة بعدا كافيا عن مشاكل هذه الوحدات. وهكذا نجد أن تخصص الخدمات كان يقوم على أساس من التنظيم الرأسي لا يساعد على تحقيق التناسق بينهما .

ثم جاء قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ معالجًا لبعض هذه المشاكل

فأعطى المحافظات سلطات أوسع في الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة داخل نطاق كل محافظة . والواقع أن صدور هذا القانون كان سابقاً على صدور قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ وما لحقها من قوانين ، كما كان سابقاً على صدور الميثاق عام ١٩٦٢ وما تضمنه من مفاهيم جديدة في النظام الاقتصادي والسياسي والديمقراطية السليمة ، مما جعل قانون الإدارة المحلية يبدأ من مسايرة التطور العميق الذي أحدثته هذه القوانين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

حقيقة الأمر أن تقسيم مصر إلى محافظات جاء هو الآخر بعيداً عن كافة متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، كما أن قانون الإدارة المحلية لم يعالج مشكلة القصور في التنسيق بين مختلف الخدمات داخل المحافظة الواحدة . ولم يقتصر دور الوزارات المركزية على رسم السياسة العامة والتخطيط والمتابعة ، وإنما استمرت في مباشرة سلطاتها التنفيذية على المجالس المحلية . ولقد حان الوقت لإعادة النظر في تقسيم الجمهورية إلى محافظات ، وتنظيم العلاقة بين مديريات الخدمات داخل المحافظة من جهة ، وبينها وبين الوزارات المختصة من جهة أخرى .

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى وهى تقسيم مصر إلى محافظات أو(أقاليم) يجب فعلاً أن يكون ذلك متمشياً مع ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يتسع نطاق الإقليم ليشمل البناء الاقتصادي والاجتماعي .

وإذا اعتبرنا أن تحديد الإقليم وثيق الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فلا بد أن هذا التحديد يكون قابلاً للتغيير تبعاً لمراحل التنمية المختلفة ، فمن الناحية الاقتصادية لا يمكن تعريف الإقليم تعريفاً ثابتاً باعتباره مركزاً حركياً للتنمية ، وبالمثل فمن الناحية الاجتماعية ، لا يمكن أن يظل الإقليم دون تغيير لأجل طويل طالما سلمنا بالتطور الاجتماعي .

(وحتى يعبر الإقليم عن متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية نرى ضرورة استيفائه للشروط التالية :

- أن يتصف الإقليم بالتجانس بالنسبة لعدد من المعايير كالظروف المناخية والبيئية والسكان ومن حيث مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية . .
- أن يكون حائزاً لآثار الدفع الناجمة عن أحد أقطاب أو مراكز النمو مثل المجتمعات الصناعية والمواني البحرية .
- أن يحقق الإقليم درجة من التكامل الاقتصادي بحيث تعمل العلاقات بين مختلف الأنشطة الاقتصادية على تأكيد وحدة الأقاليم وتماسكه .
- أن يصبح الإقليم إطاراً لمشكلاته المترابطة والتي يجب بالضرورة طرحها وحلها داخل نطاقه (مثل مشكلات الإسكان والمواصلات وغيرها) .

وقد أخذت فرنسا بهذا الاتجاه (وتعتبر من الدول الرائدة في انتهاج أسلوب التخطيط الإقليمى) فقامت عام ١٩٥٦ بدمج محافظاتها (والتي تبلغ حوالي مائة محافظة) في ٢٤ إقليمًا تخطيطياً ،ثم أعيد تحديدها عام١٩٦٠ بـ ٢١ إقليميًا ،ثم أصبح عددها ٢٢ إقليما عام ١٩٧٠ . وهناك اتجاه إلى تخفيض عدد الأقاليم إلى ٩ أقاليم فقط طبقاً لمقترحات الرابطة الاقتصادية الأوروبية في هذا الشأن .

واستمرارا في هذه السياسة تعمل الحكومة الفرنسية منذ عام ١٩٦٤ على تدعيم ثمان (مجموعات من المدن) أطلقت عليها (عواصم التوازن metropoles d 'equilibre) تعتبر بمثابة أقطاب جذب تتميز بتوافر مستوى عال من الخدمات ووجود التجهيزات اللازمة للتجارة والبنوك والإدارة والتعليم العالي والمنشآت الثقافية والفنية والرياضية . . . إلخ .

وتستهدف سياسة عواصم التوازن تقوية هذه المجموعات من المدن وزيادة تجهيزاتها وسلطتها القيادية بطريقة يمكن معها أن تلعب دوراً في تنشيط مناطق جذبها

بحيث تصبح قادرة على إحداث التوازن في مواجهة قوى جذب العاصمة (باريس).

وفى مصر تتضح الحاجة إلى إعادة النظر في التقسيم الإداري بحيث تندمج المحافظات الحالية في عدد قليل من الأقاليم يمكن معه أن تصبح هذه الأقاليم قوى جذب قادرة على مواجهة قوي جذب القاهرة . وعلى ضوء المعايير السابق ذكرها يمكننا أن نقترح تقسيم مصر إلى ستة أقاليم على النحو التالي :

- القاهرة الكبرى : ويضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية .
- الإقليم الشرقي : ويضم محافظات سيناء وبورسعيد والإسماعلية والسويس والبحر الأحمر .
- الدلتا : ويضم جميع محافظات الوجه البحري عدا القليوبية والبحيرة .
- الإقليم الغربي : ويضم محافظات البحيرة و الاسكندرية ومطروح .
- مصر الوسطى : ويضم محافظات بنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط والوادي الجديد .
- مصر العليا : ويضم محافظات سوهاج وقنا وأسوان.

وليس من الضروري أن يتقيد هذا التقسيم بالحدود الحالية للمحافظات ، فعلى سبيل المثال نرى أنه من الأنسب أن يصبح الجزء الجنوبي من محافظة الوادي الجديد جزءاً من إقليم مصر العليا . وإذا شاء هذا الاقتراح أن يوضع موضع التنفيذ فيمكن إعادة النظر فيه على ضوء ما تتطلبه مقتضيات التطبيق.

● أما عن النقطة الثانية : وهى تنظيم العلاقة بين مديريات الخدمات داخل المحافظة وبينها وبين الوزارات المختصة . ففي هذا الصدد يمكننا أن نميز بين عدد من العلاقات التي تربط بين مستويات الإدارة التي يتطلبها العمل على المستوى الإقليمي ، وهي :

١ - علاقات تربط بين مديرية الخدمة و الوزارة المختصة .

٢- علاقات تربط بين مديريات الخدمات بالإقليم .

٣- علاقات تربط بين الإقليم برمته والسلطة المركزية .

ولكي يمكن تنظيم مجموع هذه العلاقات يجب التوفيق بين الأسلوبين التاليين :

- التكامل الإداري : حيث يتم إخضاع مديريات الخدمات بالإقليم كلية للسلطة الإقليمية .

- التنسيق الإداري : حيث يتحقق التعاون بين مختلف مديريات الخدمات مع الإبقاء على تبعيتها للسلطة المركزية .

وفي رأينا أن اتباع أسلوب يعتمد إلى حد كبير على اللامركزية الإدارية ويحقق في الوقت نفسه التعاون الرأسي بين مديرية الخدمة بالإقليم والوزارة المختصة من جهة ، والتعاون الأفقي بين مديريات الخدمات بالإقليم من جهة أخرى ، هو أكثر النماذج فاعلية لتنظيم العلاقات بين مختلف الخدمات بقصد تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن أي سياسة للتنمية الإقليمية تتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية داخل الإقليم بقدر المكان . كذلك يستلزم تنفيذ هذه القرارات تزويد الإقليم بالأجهزة اللازمة لتنفيذ هذه القرارات والقادرة على تحمل مسئولية هذا التنفيذ . ولكي نتمكن من تحقيق تنمية إقليمية فعالة يجب أن تحل السلطات المحلية محل السلطات المركزية في اتخاذ القرارات وأن يعدل البناء الإداري بحيث يصبح ملائما لتلبية المطالب المحلية وبحيث يسمح بمشاركة السكان المحليين في اتخاذ هذه القرارات . ويتطلب ذلك أيضا ضرورة التعاون الوثيق بين الهيئات والأجهزة الإقليمية سواء بالنسبة لأجهزة الإدارة المحلية أو بالنسبة لمختلف المشروعات والمؤسسات " .

وبعد . .

فقد تلقيت تعليقات كثيرة من أساتذة وقراء ، حول قضايا القاهرة وإعادة

تخطيط القطر وإعادة بناء القرية المصرية . . .

وقد اخترت هذا التعليق أولا لأنه ينصب على الاقتراح المحدد الذي طرحته بتخفيض عدد المحافظات ، ولأنه يستوعب معظم ما جاء في رسائل أخرى كثيرة .

ولعل المجال يتسع ، في مناسبة أخرى ، لنشر آراء أخرى مهمة حول مشاكل القاهرة وإعادة بناء القرية المصرية . .

ثلاث مدن جديدة
أم ضواح تزيد من مشاكل القاهرة ؟!(*)

أعلنت الحكومة فى بيانها الذى قدمته إلى مجلس الشعب أنها بصدد إعداد الأراضى اللازمة لإقامة ثلاث مدن جديدة فى الأراضى الواقعة على طريق مصر - الإسكندرية وعلى طريق مصر - السويس ، وفى منطقة الخانكة" .

ولسنا نعرف حتى الآن تفاصيل أكثر من ذلك . . ولكننى أرجو أ لا تخدعنا الأسماء عن حقيقة المسميات . فالسؤال المطروح على الحكومة هنا هو : هل هى "مدن" بالمعنى المعروف الدقيق للكلمة أم أنها "ضواحى" جديدة للقاهرة؟

المدينة فى المعنى الفنى هى كيان مستقل قائم بذاته ، تتوفر فيه كل عناصر "المدينة" ، وعناصر المدينة هى أنها مكان يجد فيه الإنسان العمل الذى يرتزق منه ، والسكن الذى يقيم فيه والمرافق والخدمات التى تكمل حياته من المواصلات إلى المدارس إلى الحدائق على وسائل الترفيه إلى المحلات التى يشترى منها حاجياته .

أى هى المدينة التى يستغنى بها المقيم فيها عن سائر المدن فيما يتعلق بأمور حياته ومصالحه اليومية .

أما الضاحية ، فهى عادةً قريبة من مدينة أخرى : قد توفر لأهلها السكن أو المدرسة أو بعض المشتروات ، ولكن يظل ساكنها محتاجاً إلى التردد على المدينة يومياً للذهاب إلى عمله أو لشراء بعض حاجياته ، أو لمشاهدة فيلم فى السينما .

(*) الأهرام ، ١٩ / ١٢ / ١٩٧٣ .

نحن مثلاً نقول "مدينة نصر". ولكن هذا اسم اصطلاحى وليس اسماً فنياً. لأن مدينة نصر ليست مدينة مستقلة، إنها ضاحية من ضواحى القاهرة تسعون فى المائة على الأقل من سكانها يترددون على القاهرة يومياً للذهاب إلى أعمالهم أو مدارسهم أو للشراء من شوارع قصر النيل وطلعت حرب . . إلى آخره.

وما يمكن أن يفهمه المرء من بيان الحكومة هو أن " المدن" الثلاث المقترحة، بمواقعها القريبة للقاهرة، هى فى الواقع ضواح وأحياء جديدة وليست مدناً بالمعنى المطلوب.

ببساطة شديدة، هل فى هذه المناطق أعمال صناعية أو زراعية أو حكومية تنمو من حولها المدن؟ إن هذا أبسط شرط للمدينة. وهل هذه الأعمال إقليمية فعلاً، أم هى امتدادات لأجهزة الدولة المكدسة فى العاصمة، كالمرافق الحكومية المكتبية الموجودة فى مدينة "نصر" مثلاً؟

وإذا كان الأمر كما يبدو، وهو أنها ضواح قد تحل مشكلة المسكن فى العاصمة، ولكنها ستزيد من تفاقم كل مشاكلها الأخرى، وترفع سكانها البالغ عددهم سبعة ملايين (مع مدينة الجيزة) بأسرع من المعدل الذى يرتفع به فعلاً عدد سكانها الآن، فنحن إذن نضاعف مشكلة من أعقد مشاكلنا، ولا نحلها.

إن القطر المصرى من البلاد القليلة التى لم تتم فيها "مدينة جديدة" بمعنى المدينة منذ أكثر من مائة سنة، أى منذ أن أدى فتح قناة السويس إلى إقامة مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس، اللهم إلا أن قرية اسمها أسوان قد تحولت بفعل السد العالى والصناعات الجديدة هناك إلى مدينة.

ونحن فى أشد الحاجة إلى إقامة مدن جديدة، بشرط أن تكون مدناً بالمعنى الكامل للكلمة. أن تتوفر لها بالذات من عناصر المدينة ما يجعلها نقطة جذب قادرة على مقاومة جاذبية العاصمة بالغة القوة لاتساع الهوة فى مستوى الحياة والتسهيلات المتاحة فى القاهرة والإسكندرية بينها وبين سائر القطر.

ولكى ندرك قوة هذه الجاذبية الشديدة يكفى أن نعرف أن أعداداً هائلة من العاملين والموظفين فى مدن أخرى بعيدة عن القاهرة - بنها وطنطا والزقازيق - يفضلون أن يذهبوا إلى أعمالهم بالسفر بالقطار يومياً والإقامة فى القاهرة، فإن القاهرة هى القاهرة، رغم تزايد صعوبة الحياة فيها. ولأن عواصم الأقاليم حتى الكبرى منها لا تحظى من التسهيلات والخدمات ونقل مراكز العمل وإقامة الصناعات والاهتمام بتوفير مراكز الترفيه والثقافة واللهو وغير ذلك، إلا بنسبة ضئيلة جداً مما تحظى به القاهرة فى الدرجة الأولى.

إن إقامة ثلاث ضواح جديدة سيقفز بمدينة السبعة ملايين إلى حيث تصبح مدينة العشرة ملايين فى زمن أقصر بكثير مما كان متوقعاً، ومعنى ذلك أن نلهث أكثر مما نلهث الآن وراء حل مشاكل بالغة التعقيد والتى وصلت إلى درجة عالية من الخطورة والصعوبة فى المجارى، والمواصلات إلى آخره.

وكنت قد طرحت قبل سنتين اقتراحاً بأن نبدأ فى رسم خريطة جديدة لمصر، نضع بمقتضاها خطة استراتيجية عليا ندرس ونتنبأ فيها بمجالات إعادة توزيع سكان القطر المصرى، من الوادى الضيق المحشورين فيه إلى آفاق أخرى من سيناء شرقاً وعلى أطراف الصحراء غرباً.

واقترحت أن تنطوى هذه الخطة على تحديد مواقع "المدن" الجديدة بناء على خطط التعمير والإنتاج .. نضعها حيث يمكن أن نجمع لها عناصر شتى من الإنتاج، زراعة أو صناعة أو سياحة أو موانى جديدة ومصبات لأنابيب البترول .. إلى آخره. وأن تراعى هذه الخطة الاعتبارات الاستراتيجية التى تحتم ملء الفراغات السكانية فى سيناء، وفى الصحراء الغربية.

واقترحت أن يعاد النظر فى تقسيم القطر إلى محافظات، بحيث تصبح كل محافظة وحدة اقتصادية متكاملة وقادرة على أن تكون لها عاصمة كبرى فتكون

تلك العواصم هى "نقط الجذب" والتركيز على تعادل وتوازى جذب القاهرة والإسكندرية الشديد. مثلاً "ترشق" المصانع والكليات والمرافق رشقاً على أنحاء القطر. وتختفى محافظات المائتى ألف نسمة.

وفى تقديرى أن الوقت ليس متأخراً . . الوقت ليس متأخراً لتكوين مجلس موسع ودائم من كل الاختصاصات يبدأ فوراً فى وضع هذه الخطة الشاملة قبل البدء فى التفكير فى التفاصيل. الخطة الشاملة ولو بخطوطها العريضة أولاً، التى تستكمل مع الزمن، وفى إطار هذا التصور الشامل المدروس المحدد، توضح المشروعات الجديدة، وهو أمر سوف يستغرق بطبيعته زمناً، ولكنه سوف يؤثر تأثيراً حاسماً فى شكل الحياة فى بلادنا لمئات قادمة من السنين. إننا نريد أن نغير وجه الحياة فى مصر.

و ٦ أكتوبر(*) قد أعطانا دفعة ضخمة من الأمل فى أن هذا ممكن. وأن هذا البلد بكفاءاته وخبراته قادر على أداء المهمة. ولابد لنا أن نكون طموحين فى رسم الخطة الجديدة الشاملة، جريئين فى وضع الحلول للمشاكل البعيدة، ثم واقعيين فى وضع التفاصيل المؤدية إلى هذا الهدف النهائى.

وإننا لننتظر أن نجد فى البيانات التى سيدلى بها الوزراء أمام مجلس الشعب ما يلقى الضوء على هذه القضايا الخطيرة.

(*) المراد: انتصار السادس من أكتوبر ٧٣، وليس المدينة المسماة بهذا الاسم (ح).

القاهرة الجديدة(*)

يستوقف النظر من بين القرارات و التوجيهات التي أصدرها الرئيس أنور السادات مؤخراً ، في مجال التعمير والتجديد ، والتي أشار إليها بيان الدكتور عبد القادر حاتم ، عن اجتماع الوزراء الأخير ، تلك القرارات التي يمكن جمعها تحت عنوان واحد وهو : " بناء قاهرة جديدة " . فلقد فات القاهرة - كعاصمة للدولة ، وكمدينة عالمية و كأحد مراكز التأثير السياسي المرموقة - الكثير . . وفقدت من المقومات العصرية التي تتناسب مع هذا المركز الذي اكتسبته سياسيًا و ثقافيًا ومعنويا ، أكثر من الكثير . . . ولو ذكرنا من بين عواصم العالم ومدنه كلها عشر عواصم أولى ، لوجدنا للقاهرة حتما مكانا بينها . . بحكم العوامل الكثيرة المتوافرة لها . . تاريخيا ، وجغرافيا ، وسياسيا ، وثقافيا ، ونرجو أن نضيف "اقتصاديا" .

إن ما نشر وتقرر عن "جلب وتشجيع وإنشاء المعاهد والمراكز و عقد الاجتماعات والمؤتمرات والجمعيات الإقليمية والدولية وتسهيل الوسائل الخاصة بإنشاء المباني ومضاعفة وسائل الاتصال الخارجية كتعميم استخدام أجهزة التلكس ومضاعفة خطوط التليفون وإنشاء عمارات للمكاتب ، وإعطاء التسهيلات لوسائل الإعلام من حرية إرسال وتسهيلات لوكالات الأنباء ومراسلي الصحف . . . إلخ" . . كل هذا يبشر بالانطلاق نحو هذا الهدف ، هدف بناء القاهرة العصرية الجديدة ، وهو هدف ليس كماليا ولا مظهريا كما يبدو للبعض ، ولكنه يدخل في

(*) الأهرام ، ١١ / ٣ / ١٩٧٤ .

صميم بناء الدولة الحديثة ومضاعفة وزنها الدولي وقوتها السياسية والاقتصادية وتغيير حياة المواطنين . . .

إن هناك سباقًا بين دول العالم في هذا المجال ، يقترن بالسباق العام في التنمية القومية وزيادة القوة الذاتية ، ورفع مستوى معيشة المواطنين ونشر العدالة الاجتماعية بينهم . . . تتنافس في هذا عواصم العالم بكل مواقعها وكل نظمها الاجتماعية لأن توافر مثل هذه المدنية يضع الدولة في مركز متقدم من الحياة الدولية النشيطة بكل وجوهها والتي يحتدم بينها السباق يوما بعد يوم . . .

إن باريس مثلا مدينة عالمية لا تتفوق عليها مدينة أخرى . . .

ومع ذلك فهي تدرك المنافسة التي تواجهها بها عواصم دولية أخرى . ولذلك طلبت بلديتها تقريرا من نخبة من الخبراء عن المواصفات المطلوبة للعاصمة لكي تحتفظ بمركز عالمي . . و عدّد التقرير المواصفات المطلوبة ، تقريبا ، فيما يلي :

- أن تكون الحياة بوجه عام في المدينة ميسّرة (الفنادق ، المساكن ، المواصلات ، مستوى النظافة ، إلخ) . لأن هذا عنصر هام يدخل في حساب الوافدين على أي مدينة . . في عمل أو ترفيه .
- أن تكون مقرا لأكبر عدد ممكن من المنظمات الدولية أو الإقليمية لأن هذا يضعها على خريطة الأنباء الدولية باستمرار ، ولأنه يجعلها مقرا لإقامة نخبة من الخبراء والفنيين والسياسيين من شتى البلاد ويجذب اليها على مدار السنة عددا من قادة الحياة في شتى مرافقها من بلاد عدة في ما تعقده هذه المنظمات من اجتماعات ومؤتمرات وأجهزة إعلام لتغطيتها .
- أن تكون فيها تسهيلات لعقد أكبر عدد من هذه المؤتمرات خصوصا قاعات المؤتمرات المجهزة بالتجهيزات الحديثة ، و بكل مرافقها وبالطاقات البشرية المدربة على تنظيمها وتهسيل أعمالها .

- أن تكون أيضا ، بنفس الدرجة مركزا ماليا واقتصاديا مهما . . .
- أن تكون مدينة فيها إلي جانب ذلك قدر كاف من وسائل الترفيه والحضارة، فالمدينة ذات الآثار العظيمة والمرافق السياحية والمسارح ودور الأوبرا والنشاطات الفنية المختلفة أكثر حظا في الحصول على المنظمات و المؤتمرات، لأن السائح أو الزائر لعمل أو القادم لحضور مؤتمر ، بل وحتى الجهة التي تختار مكانا ما لعقد مؤتمرها فيها تفضل اختيار مدينة فيها هذه المجالات التي تعطي الحياة مذاقا آخر إلى جانب العمل . وهذا ما يجعل مدننا حافلة بالتراث والحركة الفنية كباريس ولندن مثلا ، تنجح في اختيارها مقرا للمؤتمرات عن مدن أخرى لا تقل عنها في الأهمية السياسية، مثل بون مثلا عاصمة ألمانيا الغربية التي هي مجرد مدينة "رسمية".
- ثم ذلك الشرط الأساسي التي انتهت القرارات الأخيرة إلى أهميته الكبرى في العالم الحديث، وهي وسائل الاتصال وسهولتها وسرعتها ابتداء من المطارات ذات السرعة والكفاءة إلى سهولة الاتصال بالتليفون واللاسلكي والتلكس وغيره. لأن العالم الحديث للزمن فيه قيمة كبرى. وما كان يمكن البت فيه في أسابيع يلزم البت فيه الآن في ساعات . ولأن هذا معناه توافر المعلومات لدي الناس في دقائق . . سواء كانت معلومات اقتصادية أو علمية أو سياسية وليس في أيام .

فالاتصالات بين البنوك و المؤسسات الاقتصادية حكومية أو فردية لا تتم الآن بالبريد ،ولا بالتلغراف، ولكن بالتليفونات التي صارت مباشرة بين معظم عواصم العالم، أو بالتلكس الذي له في الاتصال سرعة التليفون وقوة إلزام الورقة المكتوبة.

هكذا تفكر باريس في السنوات المقبلة رغم أنها في المقدمة بالفعل . . ففي دراسة فرنسية أخرى ظهر أن عدد المؤتمرات الدولية التي عقدت في باريس سنة

١٩٧٢ وصل إلى ١٤١ مؤتمر أي في المقدمة لندن ١٢٩ مؤتمراً وجنيف ١٠٥ مؤتمرات وبروكسل ٨٠ مؤتمراً. وقد افتتحت باريس منذ أسابيع ، فوق كل ما لديها من قبل ، أضخم مجمع مؤتمرات بميزانية قدرها ٥٠٠ مليون فرنك ويعتمد الخبراء في هذا الاستثمار على مبررات هي :

-أن سياحة الأعمال اليوم هي من أهم وجوه السياحة من ناحية العدد و النوع ، وكثرة المنظمات العالمية والإقليمية رسمية وشعبية تجعل «صناعة المؤتمرات» من أوسع الصناعات في عالم اليوم المتشابك المتصل .

-أن المؤتمرات يمكن عقدها في غير المواسم السياحية العادية ، فتجعل الحركة مستمرة على مدار السنة .

-أن أعضاء المؤتمرات هم الرواد و القادة في بلادهم سواء كانوا سياسيين أو اقتصاديين أو أطباء ، فهم خير دعاية .

ثم سبب تجاري ، هو أن رواد المؤتمرات والمعارض و الندوات وغيرها ينفقون أكثر؛ لأنهم عادة يسافرون على حساب حكومات أو هيئات أو منظمات ، فوق أن مستواهم الثقافي يجعلهم يفيدون من مرافق البلد التاريخية و الثقافية على نطاق أوسع ، بل إن فرنسا عمدت إلى إحياء بعض مدنها الأخرى بهذا الأسلوب ، فعمدت إلى مدينة «نيس» المصيف الصغير الواقع على البحر الأبيض و الذى كان لا يعيش إلا شهرين في السنة وزودتها بكل متطلبات المؤتمرات السابقة الزكر؛ فدبت الحياة فيها على مدار السنة مستفيدة من طقسها المعتدل بالنسبة لأوروبا معظم الأوقات .

ولعلني أطلتُ الحديث قليلا عن فرنسا كمثال وعن حكاية المؤتمرات والمنظمات الدولية والإقليمية كأحد مقومات (دولية) المدينة ، ولكن ذلك كان

لإبراز أهمية القضية.

والقاهرة تتوافر لها كل الشروط الطبيعية لكي تشغل المركز الدولي الذي تستحقه المدينة الكبيرة الحافلة بالتراث و الزاخرة بالطاقات الثقافية والفنية التي يوجد فيها عدد لا بأس به من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الأهمية الجغرافية والسياسية الحضارية، بالنسبة لقطاع كبير مهم من العالم هو العالم العربي في الدرجة الأولى ثم آسيا وأفريقيا بوجه عام ومركزها الممتاز بين الشرق و الغرب .

لكن يبقى ما يجب علينا أن نوفره لها من تسهيلات و مرافق وإمكانيات سوف يكون عائدها السياسي و المعنوي و الاقتصادي بالغ الأهمية . و المشكلة هي أن الحديث عن القاهرة ومشاكلها واسع كاتساع المدينة، معقد كتعقيدها، لا يمكن أن يستوعبه مقال أو حتى كتاب .

على أنه انطلاقا من هذه النظرة المستقبلية العصرية التي تقررت بالنسبة للقاهرة يمكن على الأقل الاكتفاء بتسجيل ثلاثة مؤشرات يحتاج كل منها الى حديث طويل ولكن يكفي هنا تثبيتها كعناوين .

- إن اختيار جانب الاتصالات الحديثة و توفير سبلها مثلا كان اختياراً موفقًا من البداية، لأنه ربما كان هذا هو أكثر ما تأخرت فيه القاهرة، في هذا المجال الذي نحن بصدده وهو مكانتها كمدينة عالمية، ولكن الأمثلة التي سبق ذكرها تدل على مدى التكامل بين عناصر كثيرة شتى وبالتالي ضرورة التنسيق بينهم . فالسياحة مثلا تدعو إلى بناء فنادق جديدة كبرى، ولو اشترطنا على بعض هذه الفنادق الكبرى أن يكون في تصميمها مكان لقاعة مؤتمرات بكل أجهزتها الحديثة، فإننا بذلك نوفر للقاهرة بنفس المجهود عدة قاعات للمؤتمرات من أحجام مختلفة تحتاج إليها بشدة وهذا اسلوب مألوف في كثير من الفنادق بل أن هناك فنادق تعتمد - في الإقبال عليها - على هذه القاعات، وهذا مجرد مثال .

- بعد ذلك : أتمنى أن تكون هناك علاقة عضوية بين خطط هذه المشروعات والتخطيط الشامل للقاهرة ذاتها كمدينة بوجه عام؛ لأن عدم التخطيط في القاهرة أدى مثلا إلى أن يتحول أهم شارع سياحي في مصر (شارع الهرم) إلى أقبح شارع فيها، ولا يوجد منطق عام يحدد مناطقها ليس التحديد النظري، ولكن التخطيط الذي لا يترك كورنيش النيل لتقام عليه مباني رسمية حكومية، ولا يفرق بين الحي السكني والحي الصناعي والحي التجاري، ولا أين يقام المستشفي وأين يترك المجال لورش إصلاح السيارات ولا يعالج تمركز كثير من المرافق في قلب المدينة بدلاً من أن يوزعها ويجعل لها عدة مراكز فيقلل من الحركة المختنقة الكثيفة في قلبها، لأن هذا و غيره يدخل أيضا في الشروط الذي سبق ذكرها للمدينة العالمية.

- بعد ذلك: كما أن هذا الاتجاه المستقبلي سيدخل الى القاهرة المكتظة بالكثير من المرافق والبشر والحركة، فيجب أن يواكبه اتجاه مستقبلي آخر إلى أن يخرج من القاهرة الكثير من المرافق و البشر والحركة. فلا يبقى فيها مرفق موضعه الصحيح في مدينة أخرى. والحل هنا هو - كما قلنا مراراً - إقامة مراكز جذب توازي قوة جذب القاهرة، و تتوافر فيها كافة المقومات (منطقة القناة، والإسكندرية مدينة عالمية أخرى- منطقة ساحل الصحراء الغربية) .

ربما كانت هذه خطة لعشر سنوات، ولكن علينا أن نفكر في العاجل والآجل معًا و أن ننفذ العاجل ونرسي معالم الآجل؛ فينسجما، ولا يتعارضان ويسيران في شارع ذي اتجاه واحد وليس في اتجاهين، ونوفر على أنفسنا وعلى الأجيال المقبلة الكثير .

المدن الجديدة(*)

انشرح صدري ، ذات ساعة ، منذ أيام . . عندما رأيت المشروع الكامل لمدينة الأهرام السياحية . . وكنا قد قرأنا عن هذا المشروع الإنجليزي - المصري- العربي كثيرا في الصحف . . . ولكنني عندما قابلت الخبير الإنجليزي الذي كان عليه أن يشرح لي المشروع . . بادرته قائلاً :

أحب أولاً أن أقول لك إنني متحيز ضد هذا المشروع وما ينشر عنه من أنباء - لسبب بسيط . فأنا منذ سنوات طويلة أكتب عن إعادة تخطيط القاهرة ، دون سميع أو مجيب . بل إن التدهور في عدم التخطيط وفي عدم الحسم ظل مستمرا ، وكان مما يثيرني حقا ، ومما هاجمته مرارا : إفساد المناطق الأثرية وعدم معرفة طرق الاستفادة بها . وأبرز مثل منطقة الأهرامات بالذات ، أقدم وربما أعظم منطقة أثرية في العالم كله . . وتزاحم المرافق عليها ، وإحداق المنازل بها ، الأمر الذي كاد يهدد بأن نرى أهرامات الجيزة الخالدة يوما وقد أصبحت في وسط ساحة مزدحمة كميدان العتبة الخضراء! يوصل إليه شارع من أقبح شوارع القاهرة ، لأننا لا نعرف بعد أن الشوارع في بعض الأماكن يجب أن يكون لها مذاق خاص ، وليس هذا الخليط من الكابريهات و المساجد والفيلات و العمارات و المباني الحكومية والمستشفيات و الأكواخ ذات الألوان والأذواق المتنافرة . . كأنه يوصل إلى لونابارك رخيص وليس أشهر طريق سياحي في العالم كله . . .

(*) الأهرام ، ٣٠ / ١١ / ١٩٧٥ .

"لذلك فعندما قرأت في الصحف عن فكرة إنشاء مدينة سياحية بجوار الأهرامات أيقنت أن الكارثة تمت ، وأن المال و النفوذ وحافز الربح السريع أشياء لا يقف في وجهها شيء ، حتى ولا حرمة أعز ما لدينا من تراث» . . قلت هذا كله وأكثر منه للخبير الإنجليزي قبل أن يفتح فمه بكلمة ، ولكنه تحمل الهجوم بصدر هادئ ، قبل أن يقول :

– لقد فكرنا ونحن نرسم المشروع في لندن ، مثلك تماماً . أن المدينة السياحية ستكون فوق هضبة الأهرام الصحراوية المشرفة على القاهرة ، ولكنها بعيدة عن (منطقة الأهرامات) ذاتها تماماً . إنها ترى الأهرامات من بعيد ، ولكن من يزور الاهرامات نفسها لا يرى المدينة . . لا يرى سوى الأهرامات و الصحراء فقط ، وهذا ما يجب أن يكون دائماً ، الأثر القديم في أي مكان يجب أن تحتفظ الإنسانية له ببيئته قدر الإمكان ، ولذلك فإن جزءاً من مشروع القرى السياحية التي تتكون منها المدينة الجديدة يتطلب إزالة كثير من المباني التي أقيمت مع الأسف بالقرب من الأهرامات فعلا . . مثل شاليهات المحافظة ، بل إن طرق الإسفلت الأسود لا يجوز أن تتخلل الأهرامات كما هى الآن بل عليها أن تدور بعيدا عنها ، حتى لا تكون حركة المرور إلى المدينة الجديدة من خلال الأهرامات .

* * *

ولن أستطرد طبعا في شرح تفاصيل تلك المدينة التي تتكون من مركز تحيط به مجموعة قرى سياحية تشكل كلها منطقة سكنية وسياحية جديدة . فهناك هيكل مجسد للمشروع معروض على أي حال في أحد فنادق القاهرة الكبرى . . .

ولكنني أحب أن أسجل ما استوقفني حقًا بعد تأمل المشروع كله . لقد استوقفتني كلمة بسيطة جدا ، نرددها كل يوم مئات المرات ، ولا ننفذها كما يجب ، حتى كادت تفقد معناها ، وهي كلمة «التخطيط» !

فقد نسي البعض أن التخطيط كلمة علم في كل مجتمع وكل نظام قبل أن تكون كلمة سياسية . . .

ولننظر – قبل الاستطراد في الحديث – إلى بعض ما قام به مشروع مدينة الأهرام السياحية ، أو بيت الخبرة الإنجليزي بالأحرى ، من دراسات . . قبل أن يقدمه للتنفيذ . لقد درسوا المنطقة (طبوغرافيًا) في الدرجة الأولي لأنها ذات ارتفاعات مختلفة ، وإن كان هذا لا يبدو واضحا للعين ، أو يسهل بنظرة أخرى (تسطيح) الهضبة ، ولكنهم حرصوا على إبقاء منحنياتها والاستفادة من الطبيعة قدر الإمكان . . . ثم درسوا اتجاهات الريح ودرجة سرعتها – فالمنطقة صحراوية – طوال أيام السنة ، ثم اتجاه الشمس ، ودرجات الحرارة والبرودة في الشمس و الظل وهكذا كله في الاستفادة به في بناء الفنادق او المساكن واختيار المنافذ الأمثل لتلقي الشمس واتقاء البرد أو العواصف الرملية . وكانوا قد عرفوا أن القاهرة مرهقة في مرافق المياه والمجاري و غيرها ، فدرسوا كل إمكانيات الطبيعة من آبار و مياه جوفية ، وصممت المدينة بحيث تستغني بشبكة مياهها ومجاريها عن القاهرة والجيزة تماما ، ولا تكون عبئا عليهما ؛ وهو إنجاز نموذجي في حد ذاته بعد دراسة دقيقة لطبقات الأرض .

وفي اختيار أسلوب البناء– سواء للفنادق أو المساكن– صنعوا مزيجا بديعا حقا من الطراز الفرعوني و الريف المصري ، والعربي الصحراوي ، لإيجاد صيغة بالغة البساطة والجمال ، شديدة التميز ، مع مدها طبعا بوسائل الراحة الحديثة .

وتحتوي المنطقة من المرافق على ما يكفي السائح القادم ، أو المواطن الذي يقرر الإقامة هناك ، بما يغنيه عن النزول إلى المدينة كثيرا من محلات و ملاه ومقاه وفنادق وساحات لألعاب رياضية مختلفة ، وبرك صناعية ، وخضرة . . ومناطق سكنية فى أماكن ملائمة للعاملين في الخدمات الكثيرة هناك ، حتى يسكنوا ويستوطنوا فيها مع الوقت . . .

ولا أستطرد في تفاصيل المشروع . ولكنني أعود وأكرر إن كل هذا ، ومن خلال دراسة كل الاعتبارات دراسة علمية وجمالية دقيقة ، كان يضع في حسابه شرطًا مهمًا هو الاحتفاظ بجمال المنطقة ، وخلودها ، واستمرارهاآلافا أخرى من السنين بنفس طابعها الذي طوت به آلاف السنين السابقة .

* * *

- ولعلني تحدثت وكتبت كثيرا خلال سنوات طوال عن ضرورة إقامة مدن جديدة . فمنذ أقيمت مدن القناة الثلاث قبل مائة سنة لم تقم في مصر أي مدينة جديدة . وهو وضع ليس له مثيل خصوصا في بلد يزيد فيه السكان بهذه السرعة . ودعوت إلى الخروج من الوادي الضيق واستخدام العلم في إقامة المراكز السكانية والحضرية الجديدة في صحارينا الواسعة وعلى شواطئنا الطويلة . فهذا هو الحل السليم والوحيد لمنع الاختناق في الوادي الضيق ، ولتوسيع آفاق الرزق والحياة ، ولتعمير أكثر مناطق القطر وأوسعها وهو هدف استراتيجي مهم، كما أنه هدف اجتماعي واقتصادي وإنتاجي . وبالتالي إعادة توزيع السكان في البلاد توزيعا سليما .

كذلك تحدثت عشرات المرات عن تخطيط المدن . ورويت عن زياراتي لكل دولة ، ومشاهداتي لتجارب الدول المختلفة- التي زرتها - في تخطيط القرى والمدن الحديثة أو إعادة تخطيط المدن القديمة . ولعلني قلت مراراً أن تخطيط مدينة أو منطقة ما ليس عملاً هندسيًا فقط هو رسم شوارع وإقامة بيوت . ولكنه عمل اقتصادي واجتماعي متكامل ، لأن المدينة أو القرية هي مكان يستوعب حياة الفرد في عمله وإنتاجه ، وفي راحته وفي صحته وفي لهوه واستمتاعه وفي علاقاته الاجتماعية .

وقد أصبحت توجد في العالم كله مشكلة اسمها مشكلة المدن . خصوصا المدن الكبيرة . والدراسات والأبحاث لا آخر لها في محاولة علاج مشاكل المدن القديمة

وتلافي عيوبها في إنشاء مدن جديدة. وإذا كنا نقرأ في الصحف عن إفلاس أكبر وأغنى مدن العالم وهي نيويورك، فلعلنا تتذكر أن من أسباب إفلاسها أن هذه المدينة، أكثر مدن العالم تقدما ، بدأ إفلاسها بهجرة سكانها القادرين منها إلى ضواحيها البعيدة، بعد أن صارت الحياة فيها جحيما، وبالعكس هجرة الفقراء من غير دافعي الضرائب ومن الأشد حاجة إلى الخدمات إلى قلبها، فنوعية الحياة فى أكثر مدن العالم الصناعية تقدمًا انقلبت، فصارت نوعية يهرب منها القادر إذا استطاع . . .

وهذا مصير ينتظر عشرات المدن الكبرى في العالم التي لم تتعظ والتي تترك نموها فوضى أو لا تتعظ بتجارب النمو السابقة .

*

مشروع مدينة الأهرام السياحية الذي تحدثت عنه ، وكنت أتمنى أن أتحدث عنه أكثر ، هو مشروع مدينة للسياحة ، أو للسكن الهادئ . فالتخطيط لها غير التخطيط لمدينة كبيرة الحجم . أو لمدينة صناعية. أو لمدينة لها ميناء على البحر. ونحن محتاجون إلى كل هذا ، ولكن الأمل كل الأمل ، أنه مهما كانت السرعة التي نريد أن نتحرك بها ، أن يقترن هذا بنوع الدراسة الدقيقة الشاملة المتكاملة التى ضربت لها مثلاً بمشروع مدينة أو ضاحية الأهرام السياحية.

ومن تجربتي في المقالات الكثيرة التي كتبتها حول هذه القضية، ومن الردود التي كانت تصلني ، أعرف أن بلادنا ممتلئة بالخبراء في تخطيط المدن والقرى، وبالشباب الدارسين لهذه الأمور ولكنهم ليسوا في مواقع المشاركة أو الاستفادة بخبرتهم . ومع ذلك فإن عامليّ التوفيق والسرعة معًا يقتضيان أن تستعين بأكبر عدد من بيوت الخبرة الأجنبية المتخصصة في هذا الكم المعقد الذي يضم كثيراً من العلوم و الفنون في إطار واحد . بشرط أن يجد خبراؤنا فرصتهم في التعاون مع هذه الخبرات

الأجنبية ، لإثرائها بتجاربهم المحلية ، وإثرائهم بالجديد من ألوان العلم والمعرفة في هذا المجال .

ولا أنسى في هذا المجال أن أشير إلى ظاهرة تفزعني حقا . . .

أننا كلنا نتمنى التقدم لتجربة الحكم المحلي في المحافظات . ولكن لا يجب أن ننسى أن بلادنا ليست باتساع وتنوع أمريكا أو روسيا أو الهند مثلا وأن الحكم المحلي بالتالي ليس ولايات مستقلة ، خصوصا في أمور لا بد أن تربطها خطة مركزية واحدة ، مثل إقامة مدن جديدة ، وهو أمر مرتبط بتطور حركة الإنتاج والتصنيع والموارد الطبيعية مثلا ، أو إقامة مناطق سياحية ، وهو أمر مرتبط باعتبارات كثيرة تبعا للمنطقة سياحية أو غير سياحية . فليس كل فندق فاخر يقام في أي مكان يحول المكان إلى منطقة سياحية. الناس لا تسوح لتسكن الفنادق ولكنها تسكن الفنادق لتسوح، أقول هذا لأننا نقرأ في الصحف بين الحين والآخر أن محافظة كذا قررت إقامة منطقة سياحية فيها . وآخرها خبر عن محافظة كلها أرض سياحية في قلب الدلتا قال الخبر الصحفي إنها ستقيم قرى سياحية على عشرة آلاف فدان – زراعية طبعًا !!

هل لأن المناطق السياحية موضة ؟ هل لأن كل محافظة يجب أن يكون فيها كل شيء من الصناعة إلى السياحة؟ هل لأن البعض يرى أن إقامة هيلتون في أي قرية يجعلها عاصمة ؟

لست أدري أي منطق هذا ، فحتى في البلاد الشاسعة حيث الولاية أو المحافظة سكانها عشرون مليونًا وليس مليوناً واحداً ، توجد ولايات صناعية ، وولايات تعيش على السياحة وولايات كلها حقول لا آخر لها من القمح!

وذلك بالطبع تبعًا لعشرات الظروف والأسباب . . . .

*

فى تقديرى أن خطة شاملة للمدن الجديدة ، تقوم على هذا النوع من الدراسات بالغة الدقة ، سوف تجذب المال العربي الذي يأتي فلا يجد إلا مدنًا مكتظة حتى الثمالة . . . أو صحراوات جرداء ، ويحل الكثير من مآزق الحوار حول تمليك الأرض المصرية لغير المصريين أو عدم تمليكها لهم . . ذلك أن إقامة مدن من هذا النوع ، من أكثر الأعمال تحقيقًا للربح في عالم اليوم المندفع وراء حاجته الماسة إلى البناء والإسكان . . وإلى استغلال المناطق غير المطروقة الصالحة للاستثمار ، وإلى فتح آفاق جديدة للإنتاج في عالم يشكو من الندرة في كل شيء . . إلا في قدرة العلم وسعة الخيال .

بيع الأراضي المصرية... وهجرة الأيدى المصرية (*)

فى زيارة خاطفة للكويت ، لاحظت أن الصحف الكويتية تنشر بانتظام إعلانات رسمية من حكومتى الأردن وسوريا عن تقسيمات جديدة للأراضى معروضة للبيع بعضها فى المدن الرئيسية ، وبعضها لتعمير مناطق سياحية جديدة كالشاطئ السورى الشمالى بالغ الجمال .

ولم يلفت نظرى سوى إعلان مصرى واحد ، صاحبه كما هو واضح فرد مصرى يعلن عن بيع شقق للتمليك فى عمارة بالإسكندرية .

أقول هذا بمناسبة المناقشات المتصلة فى الصحف المصرية منذ شهرين حول مبدأ بيع أراضى البناء المصرية للمستثمرين العرب ، بين مؤيد للمبدأ ومعارض له . والمناقشة فى حد ذاتها صحيحة ، واتخاذ أى موقف نهائى بعد مثل هذه المناقشة الواسعة يوحى – على عكس ما يظنه البعض – بالثقة حتى للمستثمر غير المصرى لأنه يشعر أن القانون صار مقبولاً لدى الضمير العام فى بلد ما ، وليس إجراء حكوميا سريعا يسهل تغييره .

ولكن المشكلة فى حالتنا هذه أن المناقشة انفجرت فجأة بعد أن صدر القانون بالفعل ! ثم صدرت تصريحات بعضها متمسك بالقانون وبعضها يرى تغييره أو تعديله ، هذا هو الذى يحدث البلبلة ، ويثير الوساوس لدى المستثمر العربى ، خصوصاً إذا حدث هذا ومداد القانون لم يجف بعد .

(*) الأهرام ٢١، / ١٢ / ١٩٧٥ .

وكان واضحًا أن الكثيرين ممن ناقشوا القانون فى - الصحف حتى الخبراء - لم يقرأوا نصوصه بدقة . ولكن أفزعهم فيما يبدو ما حدث من ارتفاع تضخمى مفاجئ فى أسعار الأراضى والعقارات وتناقل الناس كالعادة أخبارًا وأرقامًا عن الأسعار المعروضة بعضها صحيح وبعضها مبالغ فيه . ولكن المهم أن هذه الأحاديث تزيد الأسعار ارتفاعًا ، حتى ولو كان ارتفاعًا وهمياً فتبدو المشكلة أكثر خطورة . فاتجه هؤلاء فورا الى المطالبة بإلغاء القانون . وآخرون رأوا منع بيع الأراضى المملوكة للدولة والسماح ببيع الأراضى المملوكة للأفراد فقط . وهذه تفرقة غريبة . بل معكوسة ، لأن بيع أراضى الدولة سيكون بالتأكيد أكثر انضباطاً ، فى حين أن قصر البيع على أراضى الأفراد ليس إلا قصراً للانتفاع بهذه الموجة على فئة من الأفراد .

كل هذا من ناحية الشكل فقط . .

أما من ناحية الموضوع ، فهناك فى البداية نقاط لا أظن أن ثمة خلافًا عليها . . . منها أن المال العربى الطارئ ، الذى ندعو دائما الى اجتذاب أكبر قدر منه للاستثمار العربى ، لابد أن توجد له مجالات هذه الاستثمارات بدرجة معقولة . إذ لايجوز فى حق هذه الأمة العربية أن يتسرب كل هذا المال الى الدول الأجنبية من جديد ، كما لايجوز أن نطالب أصحاب المال بعدم استثماره من باب الوطنية .

. . ومنها ، أن أزمة الإسكان أزمة عالمية ، ليست فى مصر فقط . الكويت نفسها ، أحد المصادر الأساسية لهذا المال ، تعانى أزمة إسكان رهيبة لاتقاس إليها أزمة الإسكان في مصر ، رغم توفير المال وتراكمه هناك .

ذلك أن الإسكان ، ككل تعمير ، ليس مالاً فقط . إنه مواد بناء وأذوت وآلات حديثة للبناء ، وكل هذه أشياء فيها نقص عالمى . فالبناء - للإسكان أو المكاتب أو الفنادق - يستغرق وقتًا طويلاً ، والأسعار ترتفع بلا انقطاع . وكل تأخير فى البدء فيه يزيد النفقات ويزيد الأسعار والإيجارات بالتالى .

هذه الاعتبارات جعلت كثيراً من أصحاب المال يفضلون الاتجاه بسرعة الى ساحة الاستثمار الصناعى مثلا .

وقد كان لابد أن يؤدى هذا الى رفع أسعار الأراضى ، وهى أيضا ظاهرة عالمية فى كل مكان ودون استثناء . ولا مهرب لنا من مواجهتها لبعض الوقت لأن الحل لن يأتى إلا إذا نشطت حركة البناء بدرجة تقرب ما بين العرض والطلب ، وبالتالى تميل الى جعل الأسعار فى درجة معقولة بالنسبة لأسعار سائر مطالب الحياة .

ثم إن مصر بالذات فى حاجة ماسة لحركة بناء واسعة ليس لمواجهة متطلبات الإسكان فقط . ولكن لمتطلبات خدمة سائر المرافق التى تريد أن تستفيد من الانفتاح . . من فنادق وعمارات مكتبية وغير ذلك من الخدمات التى لامفر منها من الاستفادة حقا من الانفتاح .

وقد صدق صديق لبنانى حين قال لى إن أزمة لبنان كشفت قصور سائر العالم العربى فى هذا المجال . فحين أرادت كثير من الأعمال أن تنتقل بمراكزها من بيروت لم تجد التسهيلات الضرورية لا فى القاهرة ولا دمشق ولا الأردن ولا البحرين ولا حتى إيران ، ووجدت أن أثينا هى أقرب الى المطلوب ، رغم أن تعاملها كله مع العالم العربى .

إذن فمبدأ السماح للمستثمرين العرب بشراء الأراضى ، فى حد ذاته ، لا يمكن رفضه . ولكن المبدأ يستدعى أموراً أخرى ، لأن العملية لابد أن تكون متكاملة ومخططة . ومن هذه الأمور أن تكون هناك ضوابط وقواعد وشروط . ربما كان بعضها موجودا فى القانون وبعضها يحتاج الى إضافة أو تعديل : كأن يشترط الشراء للاستثمار فى أجل محدد لا للمضاربة بإعادة البيع ، أو أن يشترط أن يثبت الشارى أنه دفع الثمن بعملة محولة من الخارج ، حتى لايكون هذا منفذاً آخر للاستفادة من تهريب الجنيه المصرى من الخارج الى الداخل بسعر منخفض جدا يضر

بالاقتصاد القومى ، أو تهريبه من الداخل الى الخارج ، الأمر الذى يؤدى الى نفس النتيجة .

الأمر الثانى الذى أعتقد أنه أكثر أهمية ، ولكنه يحتاج منا إلى بعض الجهد العلمى ، لا إلى مجرد تعديل سطور فى قانون ، أن تقوم الدولة ، أو الجهات المختصة فيها ، بدراسة سريعة وعلمية ، لما تريد أن يكون عليه اتجاه التعمير المقبل . . كاختيار أماكن جديدة خارج المدن وإعدادها للاستثمار وعرضها على من يريد ذلك . وكدراسة المناطق التى آن أوان إزالتها داخل المدن ووضع الخطط لإعادة بنائها . فكثير من المبانى الآيلة للسقوط ، والتى لم تعد تأوى إلا القليلين ولا تدر إلا النذر اليسير ، تقع فى أهم مناطق القاهرة وفى قلبها التجارى ، وهذه يمكن وضع برامج لهدمها واستبدالها ، تكون جاهزة كذلك للعرض على المستثمر .

وهذا يعود بنا إلى قصة إعادة تخطيط القاهرة ، وبناء المدن الجديدة ، ورسم خريطة جديدة للقطر المصرى . ولكن لا مفر من هذا ! ولا شىء يغرى المال المطلوب استثماره أكثر من أن يجد أمامه مقترحات وفرصًا مدروسة جاهزة ، لا أن يسير متسكعًا فى الشوارع باحثًا عن فرصة هنا ولُقطة هناك . هذا أمر يزيد المدن ارتباكا لأنه يخلط أحياء السكن بأحياء العمل ولا يفيد إلا بعض الوسطاء الشطار ، دون مردود دائم على حياة البلد . المهم بعد ذلك ، أن يتم هذا بسرعة . وألا توجد أعذار للتأجيل . فالعالم كله ينازع الاستفادة بهذا المال . والمال ليس مستعدا أن ينتظر طويلا معطلا وغير مستثمر فى انتظار نهاية للتردد هنا أو هناك !

وأحب أن أقول هنا أن حق الملكية لم يعد حقا مطلقا ، إنه أيضا وظيفة ، وفى بلاد كإنجلترا إذا ترك صاحب أرض بناء أرضه خالية زمنا طويلا فى حين أن المنطقة محتاجة لمساكن ، فالبلدية من حقها شراؤها قسراً من صاحبها بثمن السوق ، والبناء فوقها أو بيعها للمستثمرين .

الأمر الثانى الذى أوحت به الرحلة، وخاص بنفس الموضوع، هو مسألة هجرة العمالة الفنية المصرية إلى الخارج والقائلين بمنعها.

صحيح أننا صرنا لا نجد النجار أو البنّاء أو السباك الماهر القديم إلا بصعوبة وبأجر مرتفع. ولكن ليس معنى هذا أن نمنعهم من السفر لأن هذا يوفر لنا نحن أبناء الطبقة المتوسطة خدماتهم بأجور زهيدة.. إن من حقهم أن يسافروا ويكسبوا. ثم إن حرية السفر والعمل صارت إحدى الحريات الإنسانية فى كل مكان. هذا فضلا على أنه الأولى بنا أن نساعدهم ونمهد لهم الطرق كدولة فيها عمالة زائدة، وليس العكس.

ويكفى أن أشير إلى تقرير نشرته مجلة نيوزويك الأمريكية منذ أسابيع، يقول إن حكومة كوريا الجنوبية لديها خطة لتصدير مائة ألف عامل كورى ماهر إلى منطقة الخليج ودول البترول خلال السنوات الخمس المقبلة! كوريا الجنوبية!!

وعندما رويت هذا لخبير فى الخليج، قال لى إن إيران - الكثيرة السكان - صار فيها فعلا خمسة آلاف عامل كورى لأنه ينقصها الكثير فى مجال الخبرة الفنية حتى سائقو سيارات اللورى الضخمة! وأن آلافًا من السائقين المتمرسين العرب الذين أوقفت حوادث لبنان نشاطهم، أخذتهم إيران إليها بإغراءات مختلفة. ولكن ماذا عنّا نحن، وبلادنا التى نريد تعميرها؟

هنا أيضا نجد أن السهل هو إصدار القوانين ولكن الصعب هو العمل ثم العمل. وليس أسهل من توسيع دائرة التدريب المهنى بكل الوسائل وفى شتى الحرف. والطاقة البشرية متوفرة وفائضة والمصرى صانع حضارة ممتاز منذ بدء تاريخه. وإعادة الظروف التى تسمح للأولاد فى سن مبكرة بالعودة إلى التمرين والعمل فى الورش والحرف أمر لابد منه. إنه عنوان جميل وهدف أجمل أن نلزم صاحب الورشة الصغيرة بالتزامات كثيرة نحو الصبية العاملين عنده. ولكن إذا أدى هذا إلى

استغنائه عنهم، وعودتهم إلى البطالة فى الشارع ، فالشعار هنا يهزم الهدف. ونحن نريد الأهداف الواقعية قبل الشعارات التى ربما لم يأت أوانها بعد فى ظروف بلاد نامية مثلنا.

وقد وجدت أن لدى وزير العمل عندنا الكثير من الأفكار المهمة فى هذا الموضوع حبذا لو توفرت لها أسرع وسائل التنفيذ.

رابعًا

■ فى التنسيق الحضارى ■

ارحموا اللون الأخضر..
من هذه الأيدى المتوحشة!!(*)

ضعفى نحو اللون الأخضر قديم سواء أكان هذا اللون الأخضر فى العيون، أم فى أوراق الشجر، أم فى مياه البحر ساعة الغروب.. ولكننى، لغير هذا السبب، أكتب اليوم عن اللون الأخضر..

لقد كنت أخترق، هذا الأسبوع، الطريق الجميل بين القاهرة والإسماعيلية، الطريق الذى تحف به الأشجار وتفرش أرضه بظلالها.. وفى جزء من الطريق، فوجئت بأيد نشيطة.. أيد متوحشة.. تحز أعناق هذه الأشجار.. تذبحها ذبحًا، لتتخلص بعد ذلك من فروعها الخضراء وتستخدم أخشابها فيما لا أدرى من الأغراض!

ولو كان للأشجار دم يراق، لتدفقت دماء الأشجار فى تلك المنطقة كالأنهار... ولكن الدم الذى تتركه الأشجار المقطوعة ليس سائلاً أحمر... إنه فراغ ميت أبيض، خال من حنان اللون الأخضر وهمس الأوراق وظلها الظليل..

الغريب أن هذا المنطق، ليس مقصوراً على طريق القاهرة - الإسماعيلية فقط، ولكنه يشمل أغلب عمليات التعمير والتغيير والبناء فى بلادنا... والغريب أننا فى هذه البلاد ذات الجذور الزراعية العميقة.. لا نجد فى مدنها المساحة المعقولة من الأرض الخضراء!

قالوا لنا فى موسكو

إننى أذكر، عندما كنت أزور الاتحاد السوفيتى منذ سنوات، أن المشرف على إعادة بناء مدينة (كييف) التى دمرتها الحرب، قال: إن المبدأ الرئيسى فى إعادة بناء

(*) مقالات متفرقة فى الجرائد والمجلات اخترنا لها عنوان «فى التنسيق الحضارى».

المدينة هو أن يكون ثلث المدينة أشجاراً وحدائق وخضرة، والثلثان للبناء والشوارع والأسفلت، وكان هذا هو المنطق فى أغلب المدن الروسية.. القديم منها والجديد! ثلث المدينة لونه أخضر.. والثلثان فقط للأرض والأسفلت والجدران الحديد والأسمنت وخطوط الترام وصفوف السيارات! وفى زياراتى للمصانع هناك.. وجدت أنهم قرروا أن كل مصنع جديد، يجب أن تحف به الأشجار، وتفرش طرقاته وساحاته الخارجية بالحشيش الأخضر.. فحتى المصنع يجب أن يسعى الجمال إلى حدوده...

...وفى باريس

وفى مدينة مثل باريس.. تملؤها الأشجار والحدائق والجنات الخضراء.. بدأوا هذا الشهر فى هدم قصر شايو الشهير.. المبنى الذى أقيم سنة ١٩٥٠ فقط لكى تجتمع فيه الأمم المتحدة ثم حلف شمال الأطلنطى.. هذا المبنى الجميل ذو الشهرة العالمية والذى تكلف بناؤه مليونى دولار، بدأوا هذا الشهر فى هدمه بعد أن باعوه أنقاضاً بمائتى ألف دولار فقط. لماذا؟.. لكى تتحول مساحته الضخمة، الواقعة فى قلب باريس تماماً، إلى حدائق وأشجار ونافورات!. ولأن هذه المنطقة التى تقع بين برج إيفل وبين نهر السين، يجب ألا تقوم فيها مبان من أى نوع!

ولو شاءت الدولة هناك أن تبيع هذا الجزء بمئات الملايين من الفرنكات لاستطاعت، لأنه كما قلت يقع فى قلب باريس المزدحم بالضبط.. ولكن المشرفين على مدينة باريس ضحوا بهذا الربح.. وضحوا بمليونين من الدولارات ثم بالمبنى العالمى الشهير.. والذى كان مقر النشاط الأكبر خلال مؤتمر الأقطاب الأخير.. لكى يضيفوا إلى قلب باريس مساحة أخرى خضراء..

.. وعندنا.. بالعكس!

ولكن الحال عندنا عكسى! الأشجار القديمة تتقصف رقابها.. والشوارع

الجديدة والأحياء الجديدة يمتد فيها الأسفلت وتزرع فيها أعمدة النور. . ولا أحد يذكر الأشجار بالخير! . وحديقة مثل حديقة الأزبكية . . الحديقة الوحيدة اليتيمة فى قلب القاهرة . . انهالت عليها الأيدى والمعاول . كل مرفق يريد أن يقيم عمارته فى قلب القاهرة! ولا أسهل عليه من أن ينزع الأشجار ويقيم مبانيه فى الحديقة . . وما زالوا يفكرون فى مزيد من المبانى على المزق الباقية من الحديقة الشهيرة!

وعندما أقرأ فى الصحف أخبار التقسيمات الجديدة ومشروعات الأحياء الجديدة فى العاصمة . . أجد هذه المشروعات تتحدث عن الشوارع والمبانى والعمارات والوزارات . . ولا أحد يذكر الحدائق!

والحدائق والأشجار ليست ترفًا، وليست أموالاً ضائعة!

وإذا كانت ترفاً، فهى أرخص ترف نقدمه إلى المواطنين . . أقصد مجموع المواطنين . . الذين لا يسكنون القصور ولا (الروف جاردن) ولا يعرفون الكازينو و(تكييف الهواء!) . .

يكفى أن يذهب أحد المسئولين عن تخطيط المدن إلى ميدان التحرير ساعة العصر . يكفى أن ينزل من سيارته مرة ويسير على قدميه بضعة أمتار! سيرى آلاف الناس الذين يهاجرون من الحر والضيق . . من السيدة زينب والمنيرة وغيرها إلى الحديقة الصغيرة الموجودة فى ميدان التحرير . . يتزاحمون على قطعة أرض خضراء، حول النافورة!

إن الحديقة مكان يرتاده الجميع . . يتنفس فيه الجميع . . الأسرة التى لا تستطيع أن تدفع ثلاثين قرشًا(*) لخمسة أفراد يجلسون فى كازينو فى الهواء الطلق . . الأطفال الذين لا يجدون فى البيوت الضيقة مكانًا رحبًا وهواء طلقًا

(*) المعنى لا يزال حيا مع فارق التكلفة الآن (ح).

يجرون ويتنفسون فيه مثل الطالب الذى لا يجد فى بيته غرفة خاصة له يذاكر فيها . . وشوارعنا التى تلتهب بالحرارة أغلب شهور السنة . . تنقرض فيها الأشجار التى تجمّلها وتظللها .

وأطراف مدينتنا المفتوحة للصحراء وللبناء من جميع نواحيها . . يتركونها ويقتلعون الأشجار من قلبها ليضعوا بدلها (خوازيق) الأسمنت المسلح !

والخرائب الكثيرة الموجودة فى قلب المدن ، لا تتحول أبدًا إلى مساحات خضراء . . تتنفس فيها الأحياء القريبة . وشارع مثل شارع الهرم . . تكتسحه المبانى وتنتف ريشه الأخضر نتفًا ، إلى أن تصل المبانى يومًا إلى أطراف الصحراء . . لأن الأرض هناك لا يفكر أحد فى الاحتفاظ بجزء منها وتحويله إلى حدائق . . . فإلى متى؟

إلى متى يظل اللون الأخضر يلقى مصرعه ، يومًا بعد يوم ، على أيدى الذين يقومون بالرصف والحفر والبناء؟

إلى متى لا يجد الأولاد مكانًا يلعبون فيه سوى الشارع المزدحم . . فإذا لعبوا فى الشارع المزدحم ، قبض عليهم رجال الشرطة ، لأنهم يعطلون المرور؟

٤٨ ساعة فى بورسعيد

كنت ضيفًا على صديق ، نزلت فى إحدى الفيللات التى أقامتها الحكومة على الشاطئ . كتل كبيرة من المبانى على الشاطئ مباشرة . كل كتلة فيها عدد من الشقق ، كل شقة عبارة عن فيللا من دورين فيها غرفتان وصالة كبيرة ومطبخ واسع وشرفات ونوافذ تطل على البحر . (كل شقة أو فيللا مفروشة فرشًا لا بأس به يكفى ضرورات المصيف . والبلدية تؤجر كل شقة بما يعادل حوالى ٤٠ جنيهًا فى الشهر ،

هناك شقق أغلى سعراً ولا أعرف إذا كان هناك شقق أصغر وأرخص أم لا ، أعتقد أن تجربة هذه المبانى ناجحة جداً ، فهى تؤجر كلها طول الصيف وتأجيرها مقصور على المصيفين ومحرم على أهل المدينة . وهذا معقول وحضور المصيفين إلى المدينة يفيدها على أى حال حبذا لو استطاعت الدولة أن تعمم هذا المشروع المربح على نطاق واسع فى المصايف غير المأهولة على البحر المتوسط والبحر الأحمر على السواء .

*

تحولت بورسعيد بسرعة إلى مدينة من أجمل مدن الإقليم الجنوبى ، الأحياء القديمة التعيسة زال أغلبها وحلت محلها مساحات هائلة من المساكن الجديدة ذات مساحات هائلة من المساكن الجديدة ذات الإيجار الرخيص . . أقيمت كلها بعد العدوان ، الشوارع الجديدة كلها واسعة وجميلة ، عمل فيها حساب للمستقبل .

*

فى أعمق أعماق المدينة ، على الشاطئ الداخلى للبحيرات ، نرى منظراً يستحق ريشة رسام! الأكواخ الصغيرة ، تتكئ بينها ، على الأرض ، سفن ، أو هياكل سفن ، كبيرة! إنها المراكب والناس الذين يعملون فى صنع المراكب! الأخشاب تأتى إلى هذه الحارات الضيقة وهى مجرد جذوع أشجار . وتتحول بالعمل اليدوى إلى ألواح من الخشب . . ثم إلى هياكل ثم إلى مراكب كبيرة للصيد ، تنزلق من بين الأكواخ . . إلى الماء!

هذه المراكب هى أسطولنا الذى لم يبرح الماء عبر آلاف السنين . . ورجالها هم بحارتنا الذين يعكفون على البحر يحصدون رزقه فى البرد والحر والريح والمطر .

الإنسان... أجمل مناظر الطبيعة

الإنسان أجمل مناظر الطبيعة! حقيقة تعلمتها ذات ليلة فى لبنان! . .

كان المفروض أن لا أذهب هذه المرة إلى لبنان، كانت دمشق بأحداثها الباهرة وأيامها الحافلة تستغرق كل لحظة من يومى وكل قطرة من اهتمامى . . وفجأة هبط علىّ صديق عزيز من لبنان. هو **جبران مجدلانى**، وقال لى: لابد أن تخطف رجلك إلى لبنان . . مستحيل أن تحضر إلى هنا ولا ترى بيروت، والجبل، وأماكن أعرف أنك تحبها . .

وكأنه قد هبط علىّ فى لحظة ضعف، وبدت لى فكرة قضاء ٢٤ ساعة فى لبنان فكرة جميلة . . أربع وعشرون ساعة تكون بمثابة (إنتركت) بين العمل المتواصل فى دمشق.

وكنت عندما هبط على الصديق جبران فى اجتماع مع بعض الفتيات السوريات المثقفات نتناقش فى السياسة والقضايا الاجتماعية المهمة ووضعنى جبران فى سيارته، وانطلق إلى حدود لبنان! . . رفض أن يمر بى على الفندق لآخذ ولو بعض ثيابى، إذ كان يعتقد أننى أتحايل للفرار منه! . .

كان معنا فى السيارة صديقة أخرى وصديق، وفى الطريق اكتشفنا أن سيارة جبران بها جرح وأنها تنزف ماءها بسرعة . . فحملنا معنا صفائح صغيرة نملؤها ماءً . . وكل نصف ساعة نتوقف وننزل من السيارة لنملؤها بالماء، وكلما مررنا بنبع توقفنا أيضًا لنملأ الصفائح التى معنا بالماء!

ووصلنا بيروت وقد أوشك الليل أن ينتصف وكان جبران متعبًا من الطريق وسيارته أكثر منه تعبًا، فلم يستطع أن يواصل السير بها إلى الجبل، حيث يوجد بيته وزوجته خلال الصيف، فقرر أن يبيت الليل معى فى فنادق بيروت.

ودخلنا فندق بلازا، والساعة الواحدة ليلاً بلا حقائب، ولا أى شىء على الإطلاق، نطلب غرفتين لليلة واحدة! ولولا أن موظفى الفندق يعرفوننى ويعرفونه لارتابوا فى منظرنا! ولظنوا أننا نتآمر ضد الدولة أو نختفى من مطاردة! ونمت نومًا عميقًا، أما جبران، فقد استولى عليه خاطر مزعج، أيقظه طول الليل: ماذا يقول لزوجته في الصباح؟ كيف يفسر لها مبيته فى الفندق وبيته على بعد نصف ساعة فحسب؟!

وعندما استيقظنا فى الصباح.. كان أول ما صنعه جبران أن اتصل بمكتبه، ليسأله عن القضايا والأشغال.. ورأيته يضع السماعة على أذنه ويطلب المكتب، وفجأة يصفر وجهه! كانت زوجته هى التى ردت عليه! قلقت فجاءت إلى المكتب تسأل عنه، وإذا به يتكلم فى التليفون من أحد الفنادق! وأخذنى جبران إليها.. وثيقة حية ناطقة تثبت براءته! ومن حسن الحظ أن زوجته كانت سيدة مثقفة واسعة الأفق ذكية الفؤاد، فصفحت عنه.. وعنى!

ووجدنا بعض الأصدقاء.. وجدنا ليلى عسيران وسمير صنبر والدكتور أمين حافظ، وبدأوا يسألوننى - بوصفى ضيفًا - ماذا تريد أن تصنع؟ ومن تريد أن تقابل؟

وقلت لهم: لا أريد أى نشاط صحفى أو سياسى! أريد أربعًا وعشرين ساعة من الصمت والهدوء والتأمل! أريد غرفة منعزلة فوق قمة عالية تشرف على وديان لا نهاية لها! أريد أن أغسل أذنى من الضجة وأريح عقلى من الجدل وعينى من عناوين الصحف وأسجن لسانى فى فمى فيكف عن الكلام!.. أريد أن أخرج من هذه الأربع والعشرين ساعة كما يخرج الإنسان من حمام البخار.. وقد تطهر

وتخفف وأحس بجوع عارم وشهية جديدة!

واختاروا لى مصيفًا عاليًا بعيدًا هو (ضهود الشوير) واختاروا لى من الفنادق فندقًا يقع على قمة الجبل، تصعد إليه بسلالم عالية، وشرفات متتابعة. . واختاروا لى فى الفندق غرفة تشرف من ناحية على جبال خضراء وطرقات متعرجة وقمم شماء، وتشرف من ناحية أخرى على واد سحيق تبدو الأشجار الهائلة فى قاعه وكأنها أعشاب لم تكد تنبت بعد. .

ولم ينس جبران أن يضيف إلى محاسن المكان أنه مكان له تاريخ، ففى بطن هذا الوادى دير صغير، ضم يومًا أول آلة طباعة جاءت إلى الشرق الأوسط كله، ويضم حتى اليوم أعرق ما فى لبنان من نبيذ، وأن بيفان عندما مر بلبنان مر بهذا الدير ليرى المكان ويتذوق النبيذ. .

وقلت لهم: اتركونى! ولا تعودوا إلىّ قبل ظهر الغد!

واستقبلت الوحدة فى هذا المكان بفرح شديد. . الفندق جميل، والطبيعة لها ألوان ولها رائحة وعطر، والجو ليس صيفًا ولا شتاء ولا خريفًا ولا ربيعًا أنه شيء آخر لم يسموه بعد! حتى الفتاة التى تخدم فى الفندق، كأنها بثوبها الأبيض نوع آخر من الفاكهة التى ينتجها فى هذا المكان لقاء عاشق بين الماء والهواء والأرض!!

وقضيت ساعة فرحانًا كأننى طفل يتلمس عوالم جديدة، ثم بدأت أحس أن الحقائق الجميلة التى أراها حولى جامدة لا تتحرك ولا تتغير: وأننى إذا ناجيتها لا ترد على!!

وبعد ساعات بدأ يملؤنى الإحساس بأننى قد وضعت نفسى فى سجن جميل! كيف ارتكبت هذه الحماقة وحكمت على نفسى بالوحدة والصمت والهدوء والفراغ؟

كيف أستبدل أصدقائى بالأشجار والأحجار والأعشاب؟

كل هذه المناظر جميلة ورائعة ومنعشة. . . ولكن الإنسان الحى هو أجمل منظر طبيعى على الإطلاق. . ونزلت أمشى فى صالات الفندق، وأجلس فى شرفاته، وأتمشى فى طرقات الجبل أتأمل الرجال والنساء والأطفال وأسمع عزف الكلام وأجراس الضحكات! ولكن الإنسان لا يمكن أن تتأمله من الخارج كسائر المناظر الطبيعية، إن أجمل منظر طبيعى فى الإنسان يوجد فى داخله، مهما كانت قشرة الإنسان جميلة جذابة، فهى كهذه الأشجار، أما جماله الحقيقى فهو نفسه وباطنه. ومضيت إلى القرية أبحث عن بائع صحف. . أشترى منه صحفًا ومجلات تكفينى حتى ظهر اليوم التالى! صحفًا أتفاعل فيها مع الناس ولو بطريق غير مباشر، ولكن الشمس قد غربت، والليل قد غمر الوديان وارتفعت أمواجه حتى أغرقت قمم الجبال، وباعة الصحف أغلقوا دكاكينهم. . وأنا علىّ أن أواجه الساعات بمفردى . . لا ورقة ولا قلم ولا كتاب ولا إنسان!

وفى اليوم التالى عندما عاد إلىّ الأصدقاء. كنت أمشى جيئة وذهابًا فى شرفة الفندق أستعجل الدقائق والثوانى. . وقفزت إلى السيارة وأنا أقول لهم!

إلى الناس والأحداث والمناقشات والأصوات . . إلى دمشق!!

الصراع بين (الكم) و(الكيف) فى حياتنا . .

لست أدرى هل سأستطيع أن أوضح فى هذه السطور الفكرة التى أريد أن أكتب عنها أم لا . . من قواعد مهنة الكتابة أن بعض أسرار المهنة ليس للنشر . . فليس من المقبول أن يعترف الكاتب لقرائه أن فى ذهنه فكرتين مختلطتين، لا يعرف كيف يفصل بينهما . وليس من المقبول أن يعترف الكاتب لقرائه أن الوقت الضيق الذى لا تمنح الصحافة مديرها السريع - أكثر منه . . لم يسمح له بأن يتأمل الموضوع أكثر مما فعل، وأن يتعقب آثاره أكثر مما تعقب .

وأننى لا أعترف بهذا كله، وإن كنت لا أجد - مع ذلك - بأسًا من طرح المشكلة التى تؤرقنى، لعلها تؤرق آخرين غيرى، وتدفعهم إلى التفكير فيها .

العنوان الأول . . للمشكلة هو: أن أهم ما يجب أن نبنيه فى هذه المرحلة هو الإنسان نفسه .

والعنوان الثانى للمشكلة هو: الصراع فى حياتنا فى هذه المرحلة أيضاً ما بين "الكم" و"الكيف" . . . أو بين "النوع" وبين "العدد" .

لقد قال الرئيس جمال عبد الناصر ذات مرة إن بناء المصانع سهل، ولكن بناء الأشخاص صعب . وهذه هى المشكلة .

لقد كنت - مثلاً - فى أيام الصبا أؤمن إيماناً قاطعا أنه يكفى أن نقيم المصانع لكى تحل كل المشاكل نفسها . يكفى أن نقيم "الأساس المادى" للطاقة الإنتاجية الجديدة لكى ينطلق التطور من عقاله، وما زلت أؤمن بأن الأساس المادى هو الأسمنت المسلح فى بناء التقدم والتطور وفى بناء الفرد نفسه، فبغير وسائل الإنتاج الكافية

لتحقيق الرخاء ماذا يمكن أن يوجد إلا الجوع وضيق الرزق . . ؟ وفى نطاق الجوع وضيق الرزق ماذا يمكن أن يوجد إلا الظلم والصراع الوحشى، والمرارة، والنفوس المشبوهة، والجرائم؟ ولكننى الآن أصبحت لا أكتفى بهذا الأساس المادى وحده.

ومن أتيح له - مثلى - أن يرى الكراكات الضخمة تنهش جرانيت أسوان ليلاً ونهاراً لإقامة السد العالى، والمهندسين الشبان يستخرجون خام الحديد الأحمر من قلب الصحارى، الآلات الحديثة التى تصنع ما يقرب من مليون طن من السماد فى شركة كيما . . وغير ذلك من مشروعات . . من أتيح له أن يرى هذا يحس أننا قد اعترفنا بالفعل بضرورة إيجاد (الأساس المادى) المتطور، وأننا نقتحم الآن جبهة عريضة من المشروعات الأساسية التى ستغير مجرى الحياة فى هذا البلد، وأننا بالتأكيد لا نشكو قلة فى الطموح، فيما يتعلق بهذا المجال . . ولكن الاطمئنان إلى هذه النهضة "المادية" هو نفسه الذى يدعو إلى الجانب الآخر المهم فى كل نهضة، وهو الجانب البشرى . . .

إن كل هذه المصانع والحقول والمؤسسات والجمعيات، سوف توضع آخر الأمر فى يد البشر، أحدث الآلات يحتاج كى يعمل ولو إلى "زرار" تضغط عليه يد إنسان، فالإنسان هو هدف الحضارة، والإنسان أيضاً هو وسيلة الحضارة.

ومن غير المقبول أن نقول، لندع التقدم المادى يؤدى من تلقاء نفسه، فيما بعد، إلى التقدم البشرى. كلا، فالتفكير المادى بهذا المعنى تفكير رأسمالى، النظام الرأسمالى هو الذى نشأ بالتركيز على إقامة أدوات الإنتاج العصرية ومضاعفة الطاقة الإنتاجية مقترنه بآلام بشرية هائلة، تاركًا مهمة تطوير الإنسان نفسه إلى ما بعد مرحلة البناء المادى.

ولكن هذا الأسلوب فى التطور استغرق وقتًا طويلاً حتى وصل إلى الإنسان نفسه. لقد عاش الأفراد فى البلاد الرأسمالية مئات السنين فى عذابات هائلة قبل أن

يؤتى هذا النظام ثماره بالنسبة لمجموع الشعب.

أما الاشتراكية فلها طريق آخر، الاشتراكية تقوم على أسلوب علمى تحليلى. الاشتراكية تدرس التاريخ السابق وتدرس الظروف المعاصرة. وتستخلص من هذا كله خطة شاملة للمستقبل، والاشتراكية بهذا تستفيد من التجربة وتختصر الزمن ويجب أن تضع نصب عينيها الإنسان نفسه مباشرة، ولا تضعه فى آخر القائمة.

وقد يظن القارئ أن المقصود بالاهتمام بالإنسان هنا، إلى جانب الاهتمام بالمصنع، هو أن نعطى كل من يعمل فى المصنع شقة مكيفة الهواء وثلاجة، وسيارة. كلا، إن هذا أيضًا مهم، إنه أحد أهداف التقدم. ولكنه ليس بالضبط ما أتحدث عنه. فهذا، أيضًا، أدخل فى باب الحضارة المادية والأساس المادى، ولكن ما نقصده بالاهتمام بالإنسان هنا هو: الاهتمام بما يدخل قلب هذا الإنسان، وما يسكن عقله، وما يؤثر فى ذوقه... أى أننى أقصد الاهتمام بما يكون الصفات الذهنية والمعنوية والأخلاقية للإنسان..

ولا أظن أن هناك من يشك فى أننا حين نضع مؤسسة واحدة، أو فدان أرض، أو جهازًا فى مصنع، فى يد إنسان ذكى مثقف مستنير أمين خلاّق، تكون النتيجة أضعاف ما يمكن أن نعنيه حين نضع فى هذه المؤسسة أو فدان الأرض أو المصنع إنسانًا غير مستنير، أو غير مهتم، أو غير مدرك للرسالة الاجتماعية الملقاة على عاتقه..

وأنا لا أقصد المديرين والرؤساء، ولكننى أقصد: كل فرد، كل عامل، وما هى العوامل التى تكوّن الفرد إلى جانب الظروف المادية لحياته ورزقه؟ إنها: ما يقرأ، وما يرى، وما يسمع من ثقافة، ومن فنون، ومن سلوك، إنها «الطقس» الثقافى والفنى والسلوكى الذى يعيش فيه ويستنشق هواءه...

وأترك الآن جانبًا، البند الخاص بالسلوك وأحصر كلامى فى نطاق ما يرى المواطن وما يقرأ وما يسمع من فكر وفن وثقافة ودعاية وجدل. وهنا يصل الحديث إلى النقطة الخاصة بالكم والكيف . . بالعدد والنوع. فإنه ليخيل إلىّ أحيانًا أن أجهزتنا الثقافية أصبحت تهتم بالكمية أكثر من اهتمامها بالنوع . . .

فأنا حين أسمع أن التليفزيون سوف يزيد ساعات الإرسال زيادة جديدة . . . أضع يدى على قلبى مشفقًا . . . وحين أقرأ أن وزارة الثقافة على وشك إصدار سلاسل جديدة من الكتب والمطبوعات . . أضع يدى على قلبى مشفقًا . .

وحين أجد السيل المنهمر من الورق المطبوع الذى تصدره الدولة بشتى فروعها وأجهزتها أتساءل: هل الأحسن هو إحداث أكبر ضجة ممكنة، حتى ولو ضاع كل شىء فى هذه الضجة؟ . . أم الأحسن أن تكون لدينا أصوات متناسقة تستقر فى النفوس والآذان، وتحدث الأثر البناء المطلوب؟ . .

لقد فرحت – مثلاً – حين بدأت وزارة الثقافة تصدر سلسلة كتبها علماء أجلاء عن تاريخ مصر القديم، مجزأة إلى أجزاء زهيدة السعر، لأن هذه هى مهمة وزارة الثقافة. ولكن وزارة الثقافة مع ذلك كثيراً ما تصدر سلاسل وكتبًا كأنها (شظايا) متناثرة من المعرفة، ربما خلفت من التشويه عند القارئ أكثر مما تخلف من التعليم . .

وقد فرحت – مثلاً – حين تبنى التليفزيون فرقة للفنون الشعبية لكى تنمو وتتدعم وتستقر . . . ولكننى لا أفرح حين أسمع أن التليفزيون سيزيد عدد ساعات الإرسال . . . فى حين أن ساعات الإرسال الموجودة بالفعل أكبر مما لدينا من إمكانيات فنية جديرة بأن نتركها هكذا تؤثر فى الناس.

إنه صراع مستمر بين الكم والكيف، وهو صراع ناشب فى نفس كل مواطن غيور بغير شك، فكل مواطن منا يزيد من جهة، أن يكون لدينا أكبر عدد من

القراء، وأكبر عدد من الكتب والنشرات وساعات الإرسال . . ولكن كل مواطن منا حريص فى نفس الوقت على أن تكون وسائل النشر والإرسال قيادة، فتحتفظ بمستوى القيادة، قيادة فى ترقية الفكر والفن والذوق والإحساس.

وإذا أردنا أن نقيس الثقافة على الصناعة والزراعة مثلاً، لتقريب الفكرة إلى الأذهان، نجد أننا فى مجال الصناعة والزراعة أنه لا يمكننا أن نمضى (بفتافيت) المشروعات، لا يمكننا أن نتقدم تقدمًا جديا بإقامة صناعات الخردوات مثلا، أو بزيادة نصف فدان هنا ونصف فدان هناك. إننا نهتم طبعًا باستغلال كل طاقة معطلة، ولكننا عرفنا أهمية المشروعات الأساسية الحاسمة فبدأنا مثلاً نبنى السد العالى، وأقمنا صناعة الحديد والصلب . . .

ولكننا فى مجال الثقافة والنشر لا نصنع نفس الشىء، فأغلب نشاطنا ينصرف إلى النشاط الثقافى الذى يقابل صناعة الخردوات ولا يقابل السد العالى أو الحديد والصلب.

فى مجال الترجمة مثلاً . . . امتلأ السوق بالملخصات السريعة المشوهة فى أحيان كثيرة لمجرد أن تكتظ الأكشاك والمحلات بمئات الكتب ولكن ماذا عن الكتب الأساسية؟

إن المفروض أن تفكر الدولة فى أن تنقل إلى لغتنا العربية كل الكتب الأساسية فى تاريخ التراث الإنسانى، كل فرع من فروع المعرفة فيها مؤلفات تعد هى المراجع الأساسية له، فى الفلسفة، والعلم والأدب والفن والتاريخ، لابد أن تكون لدينا ترجمات نهائية مستمرة تعيش جيلاً بعد جيل كما يعيش الكتاب الأصلى فى لغته الأصلية، لأن وجود هذه المناهل الأساسية فى المعركة أشبه بوجود الصناعة الثقيلة الأساسية فى جبهة الإنتاج، معناه إتاحة الفرصة لأن ينبغ لدينا المفكرون والباحثون والمخترعون والمجددون الذين هم طليعة التطور فى كل مجتمع . . .

وفى مجال التأليف المفروض أن تنفق الدولة على تكليف الباحثين المتخصصين لسد الثغرات الموجودة فى حياتنا الثقافية بالتأليف سواء عن تاريخنا أو عن حياتنا المعاصرة ومشاكلنا التى نواجهها الآن، مؤلفات تقوم على الإحاطة والاستقصاء والبحث على الطبيعة والتعمق الشديد. وهذا النوع من الثقافة قد لا يقرؤه الكثيرون، ولكنه مع ذلك الأساس تمامًا كما تقول إنه ليس كل فرد يشترى قطعة حديد صماء، فى حين أن كل فرد يشترى دبوس الإبرة، ولكن قطعة الحديد مع ذلك هى الأساس، هى التى يقوم عليها التقدم الجدى، هى التى تتفرع منها الإبر والدبابيس وسائر الخردوات!

وهنا يجب أن نسجل أن هناك فرقًا كبيراً بين التبسيط والتشويه . .

فى بريطانيا مثلاً من المعروف أن روايات "شكسبير" الخالدة يتم تبسيطها إلى أكثر من مستوى، فهناك تبسيط لها يناسب تلاميذ المدارس الثانوية، وهناك تبسيط لها يحول القصص إلى روايات للأطفال، وهناك مثلاً من المألوف أن نجد كتاب "أرنولد توينبى" عن تاريخ العالم يقع فى ١٢ جزءاً، ثم هناك تبسيط وتلخيص له فى جزء واحد، ولكن هذه عمليات لا تتم باستهتار واستخفاف بل تتم بعناية وإتقان كبيرين، فالمطلوب هو تبسيط الأفكار والقيم مع الاحتفاظ لها بقيمتها البناءة لا ابتذالها . . لذلك فإن هناك فرقًا بين التبسيط، وبين الكثرة لمجرد الكثرة . . .

فلا شك أنه من المهم جداً أن يعرف أبسط الناس فى بلادنا ماذا يدور الآن من تطور، حتى يشترك فيه. ولكن هذا لا يتم بإغراقه بالكثير والعديد من المطبوعات والمنشورات والأفلام . . إلى آخره، إنما يتم بالتبسيط مع الاختيار والانتقاء . . فليس كل صفحة مطبوعة تزيد خيراً، بل أنها قد تكون ضارة، وفى الضجة تختلط الأصوات وتضيع المفاهيم الأساسية التى نريد أن ننشرها ونغرسها فى أعماق النفوس . . .

برج القاهرة واستعراضات أبو الهول

ولماذا ننفق عليهما هذه الأموال؟

رأيت استعراض الصوت والضوء لأول مرة، منذ خمس سنوات . . وأنا جالس على الأرض . . فوق الحشيش الأخضر . . فى حديقة قصر فرساى . . على بعد أميال قليلة من باريس. كان الوقت أول الخريف . . وكانت آخر ليلة يجرى فيها الاستعراض بمناسبة اقتراب الشتاء . . وقد أسرع الآلاف . . يملأون أرض الحديقة وشعابها . .

ويومها هزنى الاستعراض هزاً، والنور ساعة ينسكب على القصر كله . . وساعة ينحسر لتضىء نوافذ قليلة يأتينا من ورائها حوار يديره لويس الرابع عشر . . أو تهمس به مارى انطوانيت . . أو ينطفئ النور عن القصر كله . . وينساب الماء من النافورات البديعة المنتشرة فى أنحاء القصر ويرتفع صوت الماء فيها، كأنها تفتح قلبها لليل ولآلاف المنصتين الجالسين من حولى . . على أرض الحديقة الخضراء . . أو فى أحراشها الكثيفة.

على أن أروع اللحظات كان ساعة سمعنا من الأفق البعيد همهمات أخذت تقترب وترتفع حتى أصبحت صيحات كالرعد . . هى صيحات لجماهير الثورة الفرنسية . . تتقدمها زوجات الخبازين . . يتسلقون أسوار القصر، ساعتها أخذت أحدق فى الظلام الذى لا يأتى منه إلا الصوت . . وقد تنبهت فى رأسى كل قراءاتى عن الثورة الفرنسية . . فكأننى أرى "أبطالها" يحومون حولى.

ويومها تمنيت أن أرى فى بلادى شيئاً من هذا القبيل، وكانت برأسى عشرات المواقع التاريخية التى تستطيع أن تنطق بقصص معتقة فى أقبية التاريخ منذ آلاف السنين.

وبعد ذلك بسنوات كنت أسير ذات ليلة فى أحد شوارع روما . . حين فاجأنى فى قلب المدينة . . صوت فرسان القياصرة يقرعون الأرض بحوافر خيولهم وألسنة لهب حمراء وبنفسجية تنعكس من البيوت التي أغلقت نوافذها . . ولما اقتربت عرفت أنه استعراض آخر للصوت والضوء.

ويومها تمنيت مرة أخرى أن أسمع وأرى فى قلب القاهرة . . صوت فرسان المماليك يقرعون الأرض بحوافر خيولهم . . وطافت بذهنى صورة المآذن المغروسة فى قلب القاهرة وعشرات الأماكن والمشاهد التى يمكن أن تروى قصصاً غريبة من التاريخ.

ولقد تذكرت كل هذا . . وأنا جالس ليلة الجمعة فى الفضاء المنبسط بين يدى أبى الهول وفى ظل أربعة آلاف سنة تعكسها الأهرام الثلاثة . . عندما بدأ العرض الأول للصوت والضوء.

ولا أريد أن أصف هنا تفاصيل عرض الصوت والضوء. فأنا لا أريد أن أنوب عن أحد فى رؤية هذا العرض البديع، إنما أتوقع أن كل قارئة وقارئ سوف يأخذ طريقه يوماً إلى الصحراء ليرى بنفسه. ولكننى فقط أحب أن أسجل أن العرض كان بديعاً، وأن الصوت والضوء والموسيقى والفضاء العريض كانت كلها عناصر متسقة متفاهمة ليس بينها تنافر ولا شذوذ.

كانت ساعة بديعة . . كأن الإنسان جليس فى هذه الصحراء، فأخذته إغفاءة من النوم . . رأى خلالها حلماً غريباً . . تنبهتْ فيه الصحراء . . وامتلأت

بالأرواح الهائلة الملونة: إخناتون ونفرتيتى وتوت عنخ أمون وأمنحتب . . وخوفو وخفرع ومنقرع . . وعشرات الآلاف الذين صنعوا بقطع الحجارة الهائلة من النيل إلى حافة الصحراء . . والهرم الشامخ يرتفع بهم . . كأن الصحراء قد ارتفع صدرها من الدهشة إزاء هذه المعجزة . . ثم لم ينخفض.

وقد طافت بخاطرى وأنا أسمع حديث أبى الهول، بعض الملاحظات . . عن الموضوعات التى أُختيرت للحديث وعن طريقة الربط بينها . . ولكننى عدت وقلت لنفسى إنه ليس ثمة مجال لإبدائها. فالآراء والأدوات حتماً سوف تختلف فى طريقة أداء مثل هذا الحديث، إنما المهم آخر الأمر أن يكون المستوى جيداً. وأن يكون العرض مؤدياً رسالته. وفى رأيى أن كل عناصر العرض ناجحة . . وأن وزارة الإرشاد تستحق تهنئة كبيرة على هذا العمل . . وفى الدليل الذى وزع علينا. وعد من الوزارة بتحقيق مشروع آخر للصوت والضوء فى قلعة صلاح الدين . . وهو وعد منتظر ولا شك أن يتم تحقيقه بنفس المستوى من النجاح.

. . وبرج القاهرة!

لم أتمكن من تلبية الدعوة للافتتاح الرسمى لبرج القاهرة. وفى اليوم التالى عرفت أن باب البرج يقف أمامه طابور طويل من الناس يصل أحياناً إلى عشرات الأمتار. فإن هذا البرج الضخم ليس فيه إلا مصعد واحد صغير لا يزيد فى حجمه عن مصعد دار أخبار اليوم مثلاً.

ولما كنت ممن لا يتمتعون بفضيلة الصبر. فقد قررت أن أكون أمام باب البرج فى الصباح الباكر قبل أن يفتح البرج أبوابه . . . وركبت أول مصعد إلى القمة . . وهو - بلغة السكة الحديد - المصعد الذى يقوم فى تمام الساعة التاسعة صباحاً . . .

كان معى فى مصعد الصباح الباكر دبلوماسى أجنبى وزوجته وأولاده . . واثنان من الفلاحين، فى جلاليب زاهية الألوان جديدة نظيفة، وفى داخل المصعد - كالعادة - لوحة عليها أرقام الطوابق . . يضىء كل رقم منها عند مرور المصعد بالطابق الذى يشير إليه الرقم. ولاحظ الفلاحان هذا - وهما شابان - فى دهشة بالغة. وقال أحدهما ما معناه إنها فكرة بديعة. وكان واضحاً أن المصعد نفسه بالنسبة إليهما تجربة جديدة تماماً، وأغلب الظن أن شعورهما والمصعد منطلق بهما إلى أعلى كان لا يختلف عن شعور جاجارين وهو منطلق فى قذيفته إلى الفضاء الخارجى. فلما وصلنا إلى السطح، وخرجا إلى الشرفة، وفوجئنا بالقاهرة الهائلة تمتد حتى الأفق، بلغ بهما الانفعال أقصى مداه، وأشرق وجهاهما بنور عجيب.

إن الزائر مثلهما للقاهرة . . السائر فى شوارعها . . المحشور فى عربات ترامها، الذى قد لا يعرف من أنحائها إلا طرفاً محدودة من محطة السكة الحديد إلى الموسكى والعتبة والمقهى التى يلتقى فيها مع بلدياته . . يبهره ويدهشه ولا شك أن يرى القاهرة فى هذه اللوحة الهائلة . . وأن يلمح فى نظرة واحدة الحدائق . . وحمامات السباحة فى مستطيلات خضراء بديعة . . والشوارع . . والكبارى . . وجزيرة الروضة كأنها باخرة هائلة محملة بالعمارات الشامخة . . والمقطم . . والمآذن والقباب . . والأهرام الثلاثة كأنها ثلاثة أشرعة مفرودة سابحة فى بحر من الرمال . . والناس والسيارات تتحرك وتتلاحق فى الشوارع وكأنها كرات الدم تجرى فى عروق المدينة فتحفظ عليها الحياة.

هذه النظرة فى وجهيهما، هذه الخفقة فى قلبيهما، بدت لى وكأنها جزء متمم للبرج نفسه. إن إثارة التطلع البشرى وتحريك الطموح الغريزى عمل عظيم، إن تحويل القلب الإنسانى من حفرة ماء راكدة إلى بحيرة تضطرب فيها الأمواج والتيارات هو خلق جديد.

ولقد تذكرت وأنا واقف فوق برج القاهرة وقفات أخرى وقفتها فوق أبراج

أخرى مماثلة . . برج إيفل فى باريس . . وبرج مدينة طوكيو . . وبرج عمارة الأمباير ستيت فى نيويورك .

إن كل برج منهما يختلف عن الآخر فى بنائه . . والمنظر من كل برج له طابع مختلف . . .

برج الأمبايرستيت فى نيويورك ليس برجاً بمعنى الكلمة . ولكنه عمارة مائلة . . أعلى عمارة فى العالم وأعلى قمة فى مدينة ناطحات السحاب . . وفوق قمة العمارة يرتفع البرج . أما المنظر من فوقه فهو من أغرب المناظر التى تقع عليها العين . ناطحات السحاب تبدو كالشياطين الأسطورية . والشوارع الضيقة بينها كأنها أخاديد محفورة فى شقوق جبال هائلة ، وحركة السيارات التى لا نظير لها تكاد تصيب الرأس بالدوار . إن المنظر كله لا يوحى بالجمال ولا بالراحة . إنه منظر ينبض بالقوة والضخامة والعضلات الفولاذية . كأن الإنسان أراد أن يتحدى الطبيعة فأقام منطقة جبلية من كتل العمارات الشاهقة .

وليس فى قمة الأمبايرستيت مطاعم سوى بوفيهًا بسيطًا جداً تشرب فيه القهوة أو تأكل سندوتشًا وأنت واقف . ولكن أطرف ما فيه "كشك" زجاجى صغير ، تغلقه على نفسك ، وتضع نصف دولار فى ثقب ، ثم تقول رسالة شفوية لأى صديق يخطر على بالك . . تسجلها اسطوانة . . كما تسجل لك نغمات موسيقية خافتة تصاحب كلامك ، وتخرج لك الاسطوانة ويخرج لك معها مظروف تضعها فيه ، وتلصق عليه طابع البريد وترسله إلى أى مكان فى العالم .

وبرج مدينة طوكيو يشبه برج إيفل ، فهو هيكل فولاذى ضخم أقامته إحدى شركات الراديو والأدوات اللاسلكلية هناك . وفوق الأرض توجد ثلاثة طوابق هى سوق ضخم لكثير جداً من منتجات اليابان . . مع عدد من المطاعم والمقاهى . . فهو أكثر الأبراج زحاماً .

والمنظر من قمة برج طوكيو ليس له طابع خاص. فطوكيو متشابهة . . مزدحمة واسعة جداً لا تدرك حدودها العين . . كلها بيوت من دور أو دورين رمادية . . فهى نسيج واحد من خلايا حية متشابهة.

أما برج إيفل فهو أشهر الأبراج. وكل الناس تعرف صورته الأليفة. والمنظر الذى تحيط به العين من قمته هو أجمل المناظر من الناحية الفنية . . الخضرة الكثيفة . . وكبارى السين الكثيرة الصغيرة . . والميادين الواسعة . . وقمة هولمارتر . . فوقها كنيسة القلب المقدس البيضاء.

أما المنظر من برج القاهرة فهو أكثر المناظر تنوعاً وتداخلاً . . فى وسط الأحياء الأنيقة والعمارات الشاهقة، تفترش الأرض قطع ضخمة من الأحياء الفقيرة وأكواخ الطين والصفيح . . وإلى جانب ناطحات السحاب، بنات النصف الثانى للقرن العشرين، توجد المآذن والقباب التى تنتمى إلى مئات السنين . . وتوجد الأهرام التى ترجع إلى آلاف السنين.

وفى طراز بناء برج القاهرة نفسه يلاحظ أن ثمة مبارزة بين الطراز العربى والطراز الفرعونى . . مبارزة لم تنته إلى صلح!

ولكن لماذا .. نقيم هذه الأشياء؟

وقد كتب إلى قارئ يسأل: هل من الحكمة أن تُنفق الأموال، مهما كانت قليلة أو كثيرة على بناء الأبراج، وإقامة استعراضات الصوت والضوء ؟ ألا يمكن أن تنفق هذه الأموال فى أى شىء يكون من شأنه زيادة الإنتاج؟ والسؤال يثير موضوعات جدلية كثيرة . . ويثير ردوداً كثيرة.

فمن الممكن - إذا تحدثنا بلغة الاقتصاد أن نقول إن برج إيفل مثلاً . . قد حقق خلال عمره الطويل إيرادات تبلغ عشرة أمثال تكاليفه على الأقل . . وإن نفس الشيء ينطبق على مرافق مثل برج القاهرة ومشروعات مثل استعراضات الصوت والضوء عند أبى الهول . . وإن المهم هو نوع "التوازن" فى الإنفاق على هذا وذاك . .

ولكن هذا الرد الحسابى ليس فى عقيدتى هو الرد السليم . . إن الرد السليم يكمن فى الحكمة التى تقول : إنه ليس بالخبز وحدة يحيا الإنسان!

وهناك رد ثالث . . أحاول أن أوضحه هنا دون توسع كبير . . إن الفنون الجميلة كانت موجودة دائماً فى كل عصر وفى كل زمان ومكان . فن إقامة المبنى الجميل ، وفن كتابة الشعر الجميل ، وفن نحت التمثال المعبّر . . . إلى آخره .

ولكن هذه الفنون كانت محصورة فى حوزة طبقة صغيرة معينة. يوم كان الثراء محصوراً فى طبقة صغيرة معينة . . وكلما اقترب العالم من عصر المساواة . . وتوزع الثروة على الناس . . انتقلت هذه الفنون من الأماكن الخاصة إلى الأماكن العامة . . الحدائق الخاصة داخل أسوار القصور ، حلت محلها الحدائق العامة. . . اللوحات والتماثيل التى كانت تعلق فى البيوت ، بدأت تأخذ طريقها إلى المتاحف . . . قاعات الموسيقى الصغيرة فى مساكن الملوك والأمراء . . التى كان فن الموسيقى ، بل وفن التمثيل ، محصوراً فيها . . حلت محلها المسارح الكبيرة. وهكذا . . انتقلت أيدى الفنانين ومواهبهم من العمل فى الأماكن الخاصة التى يتمتع بها قليلون . . إلى العمل فى الأماكن العامة التى يقصدها كل الناس.

لا نسمع الآن فى أى بلد متحضر عن فنانين يبدعون فى إقامة قصر جديد كفرساى أو الكريتال أو الكرملين أو بكنجهام . . ولكننا نسمع أن هؤلاء الفنانين

يقيمون محطات مترو هى آية من آيات الفن كمحطات المترو فى موسكو . . أو يبدعون فى بناء محطة سكة حديد كمحطة روما . . أو مطار كمطار زيوريخ . . أو مسرح مثل راديو سيتى . . .

ثم . . إن الرجل يحب أن يرى زوجته تطبخ وتغسل وترعى الأولاد وتصنع له كل هذه الأشياء "الاقتصادية" ، ولكنه يحب أيضاً أن يرى زوجة جميلة أنيقة ، يفوح منها عطر الذكاء ! وأن جاذبيتها فى عينه ومساعدتها العملية له لا يفترقان فى فؤاده ولا يمكن أن يكتمل حبه لها بغيرهما معاً . . وكذلك الوطن ، وكذلك الحياة نفسها !

يوميات سريعة

الساحة الأنيقة أمام برج القاهرة . . امتلأت أرضها بأكوام الزبالة وعلب السجاير الفارغة وبعض بقايا الطعام! . . وعندما جاء دورى لألقى علبة سجائرى الفارغة . . بحثت عن سلة مهملات واحدة فلم أجد. مع أن سلال المهملات، واللافتات التى تحض على احترام النظافة ضرورية فى مثل هذه الأماكن .

يجب أن نصمم على نظافة الأماكن الجديدة بأى ثمن . . يجب ألا نتعب من تعليم الناس بكل الوسائل . . النظافة عادة وعدم احترامها عادة . . وكلنا نرتكب العادات السيئة لأننا تعودناها، ويمكننا أن نرتكب العادات الحسنة لو تعودناها!

صور من القذارة
فى البنوك والمبانى العامة

ذهبت هذا الأسبوع إلى أحد فروع بنك مصر . . وهو الفرع الموجود فى ميدان لاظوغلى، أو فرع الدواوين كما يسمونه . .

والبنوك بصفة عامة تقترن فى الأذهان بالنظافة ! أو هذه صورتها على الأقل فى أذهان الذين لا يترددون على البنوك !

ولكن الذى رأيته فى هذا الفرع من فروع بنك مصر أذهلنى ! الجدران المغطاة بالعنكبوت ! السواد والهباب يكسو أركان البنك وسقفه، كأن فى داخل البنك قطاراً من قطارات السكة الحديد ينفث دخانه فى الفضاء ويترك زيته وهبابه على الأرض، و(الدكة) الخشبية المخصصة ليجلس عليها الزبائن مهشمة محطمة تبرز فيها المسامير كالأنياب ! والإضاءة معدومة . . وكل ما فى المكان حائل، رمادى كدكان بقال عتيق فى قرية ريفية نائية !

وقفزت إلى ذهنى على الفور صورة أى دكان صراف نقود أو أى فرع صغير لأى بنك فى جنيف مثلاً يتعامل فى ربع ما يتعامل فيه فرع لاظوغلى من نقود، ومع ذلك فإنك تعجب هناك للنظافة البالغة . . فكل شىء يبرق ويضىء، كل مقعد خشبى تشعر أنهم يهتمون به ويحافظون عليه كأنه قطعة من المجوهرات !

وفى نفس هذا الأسبوع ذهبت إلى دار الإذاعة فى شارع الشريفين . دخلت مكاتب أحد الأقسام ودخلت أحد الاستوديوهات ! ومرة أخرى وجدت نفس الشىء . . الزجاج المهشم والطرقات القذرة، وجدران الغرف وقد تساقط عنها البياض فبدت كأنها مصابة بمرض جلدى كريه المنظر . . ونفس الشكل العام الحائل، المترب، الذى وجدته فى بنك مصر !

ولم يذهب خاطرى هذه المرة إلى دور الإذاعة التى رأيتها فى بلاد أخرى . . وأغلبها فى مبانى أقدم عمراً من مبنى إذاعتنا . . ولكن ذهب خاطرى إلى نفس مبنى الإذاعة هذا يوم تسلمته الإذاعة من الشركة التى كانت تشغله من قبل! وكيف كان كل شئ فيه نظيفاً لامعاً معتنى به!

وقد ذكرت مبنى بنك مصر ومبنى الإذاعة لأننى ذهبت إليهما بالصدفة هذا الأسبوع . . ولكنهما ليسا إلا مجرد نموذجين من الصورة التى نراها عادة فى أكثر المبانى والمؤسسات العامة فى بلادنا، صورة القذارة والإهمال والمظهر المائل المتآكل!

هل هى مسألة فلوس؟ كلا! فإن النظافة مجهود، أكثر مما هى نقود!

صحيح أننا لو حسبنا ما يتكلفه مبنى الإذاعة اليوم لكى يتم تنظيفه وتبييضه وتغيير الزجاج المهشم فيه والبلاط المكسور . . لربما وجدناه مبلغاً كبيراً، ولكن الإذاعة تشغل هذا المبنى منذ عشر سنوات تقريباً . . فلو أنها تقوم بهذه النظافة والعناية سنوياً وأولاً بأول، لما تكلف شيئًا كثيراً يبهظ ميزانيتها!

ونفس الشيء بالنسبة لبنك مصر . . وبالنسبة لكل مرفق أو مؤسسة من هذا النوع! والنظافة – كما قلت – مجهود أكثر مما هى نقود! وعدد السعاة والفراشين والخدم فى مؤسساتنا ومرافقنا والحمد لله كثير . . أكثر من عددهم فى أى بلد آخر من بلاد العالم، ولكن المشكلة هى أن النظافة نفسها فى هذه المرافق لا تهم أحداً! إنها ليست بيت أحد! والسعاة والفراشون – إذا تحركوا – فهم إما مشغولون فى أداء خدمات شخصية للموظفين . . واحد قهوة واحد شاى واحد سندويتش، أو يقومون بأعمال هى من عمل الموظفين أنفسهم . . كتوصيل الأوراق الرسمية من هذه الغرفة إلى تلك! أو ينصرفون إلى تسهيل مهمة زبائن المؤسسة من أجل البقشيش!

أما المحافظة على نظافة المبنى فهى آخر ما يخطر على البال!

والواقع أن النظافة ليست قليلة التكاليف من ناحية النقود فقط . . بل إنها توفر النقود. فالعناية بالنظافة تطيل عمر الأشياء هذه (الدكة) المركونه فى أحد أركان بنك مصر مثلاً . . . لو أنهم ينظفونها دائمًا . . لو أنهم دقوا ذراعها هذا المخلوع يوم انخلع . . لو أنهم ربطوا أوصالها يوم تفككت . . لو أنهم دهنوها مرة كل سنة أو كل سنتين . . لعاشت حياة مفيدة عشرات السنين! ولكنها الآن مجرد قطعة من (الروبابكيا) لا تصلح لشىء . . ولو أراد البنك أن يبيعها لما اشتراها أحد بعشرة قروش!

والمرء حين يتجول فى العالم الخارجى يعجب من بهاء الأشياء القديمة . وبقائها فى حالة جيدة. الأشياء هناك لا تفنى، المبانى والمكاتب والمقاعد هناك تصبح عندهم أعز وأقيم وأثمن كلما مضى عليها العمر. . لأنها تحتفظ بصحتها ورونقها . . بعكس الاستهلاك السريع عندنا لكل شىء بسبب الإهمال وعدم الإحساس بالمسئولية . . وعدم إحساس كل منا إحساساً غريزياً بأن أصغر شىء يستعمله هو جزء من ثروتنا القومية . . والمسألة ليست محتاجة إلى وطنية لكى نحافظ على الأشياء. إنها محتاجة فقط إلى حس سليم وغريزة صافية وشعور فطرى بالمسئولية الاجتماعية!

والمفروض أن هذه المبانى العامة أماكن يرتادها الناس والزوار ويتفرجون عليها ويحكمون على بلادنا من خلالها. ولكننى لا أريد أن أسير فى تيار الذين يطالبون بإصلاح هذا الشىء أو ذاك بسبب واحد . . هو أن يراه السياح .

إن حياتنا نحن أهم من رؤية السياح . . ومن المؤكد أن الكثير جداً من البيوت عندنا لا تتمتع بالدرجة المطلوبة من النظافة . . ومن المؤكد أن النظافة والعناية بها ليست خُلقاً اجتماعياً شائعاً بين الجميع عندنا .

والمؤسسات العامة يجب أن تقوم بدور قيادى فى هذا المجال، إن الوعظ لا قيمة

له ولكن (القدوة) لها دائمًا قيمة كبرى! والقدوة يجب أن تأتى من المؤسسات والمبانى العامة التى يرتادها الجميع. الموظف الذى يعيش نصف يومه فى مبنى نظيف لامع معتنًى به.. لن يطيق أن يعيش نصف يومه الآخر فى بيت لا تحظى فيه النظافة بنفس الاحترام.

المواطن الذى ليس موظفًا فى أى مرفق أو مؤسسة.. ولكنه يتردد عليها كزبون أو كزائر أو لقضاء مصلحة.. سوف تتعود عيناه على مرأى الشىء النظيف.. وتتمرن حواسه على احترام مبدأ النظافة.. ويصل تدريجياً إلى ذوقه وحواسه ووجدانه. إن النقد ليس عيباً.. ولكن القذارة هى العيب.

إنك حين تدخل مكاناً فقيراً نظيفاً تشعر نحوه بالاحترام. ولكنك حين تدخل مكانًا شامخاً قذراً، فإنك لا تشعر إلا بالازدراء. ومن الملاحظات التى لا أنساها.. ما رأيته فى اليابان مثلاً.. فقد لاحظت هناك أن السكرتيرة الأنيقة من مهماتها أن تنظف مكتب رئيسها، تكنسه وتلمع أثاثه.. ومن مهماتها أن تصنع الشاى لتقدمه لزواره.. إلى جانب عملها كسكرتيرة مختصة بأوراقه ومواعيده وما إلى ذلك!

ولا أريد أن تفزع السكرتيرات عندنا والسكرتيرون.. ويظنون أننى أطالبهم بهذا. ولكننى فقط أريد أن أوضح أن الاهتمام بالنظافة ليس عيباً. وأنه عمل يمارسه حتى الموظف أو الموظفة. نظراً لقلة السعاه والفراشين والخدم والحشم فى تلك البلاد! ونحن لدينا الخدم والحشم.. وليس لدينا الاهتمام بالنظافة!

زيادة السكان نعمة أم نقمة؟

. . . المشكلة الوحيدة التى يمكن أن تعد مشكلة عميقة تحتاج إلى علاج طويل فى الاقتصاد المصرى، هى: مشكلة زيادة السكان. فمصر يزيد سكانها بمعدل مليون ونصف نسمة كل سنة. أى يضاف إليها ما يساوى القطر السورى، مثلا مرة كل خمس أو ست سنوات.

ولذلك، فإن التركيز على الإنتاج هو مفتاح المستقبل الوحيد فى بلد كمصر وإعطاء الأولوية المطلقة للإنتاج أمر تشتد إليه الحاجة فى مصر أكثر من أى بلد آخر.

وشخصياً رغم إيمانى بضرورة الاهتمام بعمليات تنظيم النسل إلا أننى أفضل ألا يحسب الاقتصاديون حساباتهم على أساس أن النسل سينتظم بسرعة؛ لأن هذه مسألة لم تنجح فى أى بلد حتى الآن . . فهى مسألة مقرونة بالوعى وبالاختيار لا الإجبار، ثم ثبت أن زيادة النسل لم تتجه إلى الاعتدال فى أى بلد إلا مع زيادة الوعى وانتشار التعليم وارتفاع مستوى المعيشة ومستوى التحضر. فى هذه الظروف يدرك المواطن دون مجهود أن طفلين أو ثلاثة خير له ولنسله من سبعة أو ثمانية أطفال لا يعرف كيف يهيئ لهم ظروف الحياة الأحسن والمستقبل الأفضل.

ثم إن الامتحان الكبير لأى مجتمع هو قدرته على تحويل أفراده إلى منتجين وإلى رفع كفايتهم الإنتاجية . . ساعتها يتحول البشر من عبء إلى ثروة، ومن استهلاك إلى رأسمال.

ذلك أن الإنسان الجدير بهذا الاسم هو الإنسان المنتج، أو بالأصح الذى ينتج أكثر مما يستهلك. بغير هذه المعادلة ما كانت الإنسانية لتتقدم من حياة الكهوف الأولى إلى حياة القرن العشرين، فالتقدم فى النهاية هو تراكم العمليات الإنتاجية

وتفوقها على الإستهلاك، والبلاد أو الحضارات التى استهلكت نفسها فى النهاية، طواها التاريخ فى زواية النسيان.

والبلاد النامية عموماً عليها أن تركز على تجارب ما يسمى بالاستثمار الإنسانى. فاليابان مثلاً تناسبها اليوم صناعات تحتاج إلى أقل عدد من الأيدى العاملة ولكن اليابان لم تكن كذلك بعد هزيمتها فى الحرب العالمية مباشرة، وقتها بدأت باستعمال الأيدى العاملة الرخيصة بكثافة حتى تنافس الدول الإنتاجية الكبرى فى السوق العالمى.

وبلادنا فى هذا الوضع، فهى يمكن أن تعوض قلة رأس المال وقلة الآلات الحديثة فى مجالات كثيرة بالإستخدام الكثيف للأيدى العاملة ثم برفع الكفاية الإنتاجية لهذه الأيدى العاملة.

ساعتها تتحول كثافة السكان من مشكلة إلى ميزة، ومن عبء إلى طاقة.

والدليل بسيط وواضح فى مصر وفى أى بلد مثلها: صحيح الأعداد كثيرة.. ولكن أليست الأشياء التى لا تنجز كثيرة أيضاً؟

وما معنى ذلك؟ معناه أن هناك سوء توزيع هائلاً بين الأيدى العاملة وبين الأعمال التى تنتظر الأيدى العاملة!

أين يتنفس أبناء الشعب...
إذا ضاعت منهم - أيضاً - هذه الحديقة؟!

نشرت الصحف أنه تقرر بالفعل أن تقام دار الأوبرا الجديدة فى حديقة الحرية . . . وحديقة الحرية هى الحديقة التى تقع بين كوبرى قصر النيل وكوبرى الجلاء . . أمام أرض المعرض . . .

وقد كنت أتمنى لو أن الذين اتخذوا هذا القرار، قد مروا فى أيام العيد - الأسبوع السابق - من تلك المنطقة . . . ولو أنهم رأوا الآلاف، بل عشرات الآلاف من أبناء الشعب . . . يزحفون إلى تلك الحديقة . . . قادمين إليها من أحياء القاهرة المختلفة المكدسة . . . من السيدة زينب وعابدين ومصر القديمة والحلمية والقلعة والحسين، ومن كل فج عميق! فى عربات الترام والأوتوبيس والحنطور والكارو وسيراً على الأقدام . . . يتجشمون الزحام وطول الطريق لكى يصلوا إلى الرئة الوحيدة الخضراء القريبة من قلب القاهرة . . . حيث يحيطون بالنيل . . . ويفرشون على الخضرة . . . ويقضون يوماً فى الهواء والخلاء . . . يوماً يرون فيه السماء والماء . . .

أين يا ترى يذهب هؤلاء، إذا اختفت بالتدريج هذه الحديقة اليتيمة فى قلب القاهرة؟ . . . هل يفترشون أرصفة الشوارع؟ هل يشمون الهواء بين عجلات السيارات؟ هل (يهجّون) إلى الجبل . . أو إلى الصحراء؟!

إننى أحاول أن أجد مبرراً منطقياً لإقامة دار الأوبرا الجديدة فى هذه المنطقة بالذات . . . فلا يقودنى عقلى إلا إلى مفارقات غريبة . . .

المفارقة رقم واحد . . .

إن دار الأوبرا - وأى مسرح مقفول - هى مكان مغلق على نفسه. فلا مبرر مطلقًا لأن (يطل) هذا المسرح على نهر عريض أو على حديقة فيحاء! الناس لا يفتحون نوافذ المسرح ليطلوا منها! إنهم يغلقون نوافذ المسرح لكى يتفرج الناس على ما بداخله . . . إذا كانت له نوافذ!

فالمسرح إذن يمكن أن يكون فى أى موقع فى قلب المدينة . . .

المفارقة رقم اثنين . . .

إن المسرح مكان تنشأ حوله على الفور - ويجب أن تنشأ حوله - المقاهى والمطاعم ومحلات الساندويتش ودكاكين السجاير وما إلى ذلك. إن المسرح يجب أن يكون فى مكان يسمح بهذا ، والحديقة المشار إليها فى جزيرة معزولة. كل ما حولها حدائق وأرض للمعرض مغلقة أغلب شهور السنة . . . إلا إذا كان فى النية تقسيم باقى الحديقة وتحويله إلى دكاكين . . .

المفارقة رقم ثلاثة . . .

المسرح الحديث يجب أن تكون له عدة أبواب للخروج . . . تصب فى عدة شوارع ومخارج . . . تكون قريبة من شبكات المواصلات . . . ولكن الخارج إلى حديقة الحرية ، ما لم يكن من سكان الزمالك أو الدقى . . . ليس لديه إلا مخرج واحد. هو "عنق الزجاجة" الشهير (المتوقفة فيه الحركة أغلب اليوم بسبب الزحام . . . كوبرى قصر النيل!) . . .

فما هو سبب هذا الاختيار يا ترى؟ ليس هناك على الأغلب إلا سبب واحد: إننا ما زلنا لا نرى فى الحديقة العامة إلا أنها مجرد مكان خالٍ . . . أرض فضاء. لا فرق بينها وبين أى خرابة أو صحراء ولكن هذا ليس شعور الناس جميعًا!

فالحديقة العامة بالنسبة للذين يسكنون شققًا صغيرة ، فى شوارع مكتظة ضيقة ،

وليس لديهم سيارة تنقلهم وأولادهم إلى نزهات بعيدة. . . وليسوا أعضاء فى نادى الجزيرة أو نادى الصيد أو نادى المعادى. . . الحديقــة بالنسبة لهؤلاء الناس -وهم الاغلبية الساحقة- شىء ضرورى! إننا نقول فى وصف ضرورة الشىء أنه كالماء والهواء. . والماء ليس فقط الماء الذى فى الحنفيات! والهواء ليس فقط الهواء المختنق فى الحجرات!

إن على بعد خطوات من حديقة الحرية يوجد ناد اسمه نادى الجزيرة، لا يقل فى مساحته عن حديقة الحرية. ولكن أحداً لا يفكر فى أن يقتطع من أرضه وملاعبه ليقيم عليها عمارة أو مسرحًا أو مصلحة. ولست أقصد أن أطالب بهذا على أى حال. ولكننى أريد أن أقول إن مثل هذا النادى وغيره يعامل على أنه أماكن لها حرمة، فى حين أن الحدائق العامة نعاملها وكأنها من الأرض التى لا صاحب لها ولا أهل!

صحيح أن حديقة الحرية ليس لها بطاقات عضوية وليس لها اشتراكات! ولكن نظرة واحدة إليها أيام العيد كافية لأن نعرف من هم المشتركون فيها أو كم عدد أعضائها.

والمسألة ليست مقصورة على مبنى أوبرا فقط. فقد فوجئنا قبل ذلك - أو فوجئت أنا على الأقل - بظهور مبنى عند طرف نفس الحديقة من جهة كوبرى الجلاء ظهر أنه مبنى لمتحف مختار. واليوم مبنى لدار الأوبرا . . . وغداً بناء آخر. . والمبانى تحتاج إلى طرق توصل إليها. . . ومواقف سيارات حولها. . . والطوب بالتدريج سوف يجرف الخضرة فى طريقه. . وينتهى الأمر!

هل المسألة توفير فى ثمن الأرض؟ ربما. ولكن زيادة الاعتماد لمواجهة ثمن الأرض أفضل. لنفس الأسباب السابقة. . . وهى أن الحدائق العامة ليست ترفاً ولا هى من الكماليات. . خصوصاً إذا كانت من قلة العدد وضيق المساحة وشدة الحاجة

إليها بالدرجة التى نراها فى هذه الحالة. . وخصوصًا إذا لاحظنا أن إنشاء حديقة كبيرة ليس مسألة سهلة. إن بناء أكبر عمارة يمكن أن يتم فى سنة - أما إنشاء حديقة فيحتاج إلى سنوات، والوقت أيضًا له ثمن! لنفترض أننا سوف نشترى للناس حديقة بالثمن الذى سوف ندفعه فى شراء أرض لدار الأوبرا!

إن بلدية باريس قامت منذ شهور بهدم قصر شايو الهائل، الذى كان مقراً لهيئة الأمم المتحدة، لكى تتصل الحدائق من برج أيفل حتى ضفاف السين! ودفعت فى ذلك بضعة ملايين من الجنيهات! لأنها تعرف أن الحدائق ضرورة. . وإنها استثمار. . رغم أن باريس لا تنقصها الحدائق. . ولا تنقصها الأشجار، وفى أطرافها القريبة غابة بولونى الهائلة التى تتسع لسكان باريس جميعًا لو خطر لهم أن يشموا الهواء فيها كلهم مرة واحدة!

حكاية قلب القاهرة

وهناك نقطة مهمة، أعتقد أن توضيحها فى الأذهان قد يساهم فى حل المشكلة.

إن من أسباب المشكلة أننا نفكر دائمًا - حين نريد إقامة أى مبنى عام كالأوبرا- فى أقرب مكان ممكن إلى (قلب القاهرة) أى المنطقة من ميدان التحرير إلى ميدان رمسيس تقريبًا. ولكن يجب أن نعرف أن القاهرة قد أصبحت مدينة كبيرة. وبالتالى أصبح لها منطق مختلف تمامًا.

إن المدن الكبرى لها عادة أكثر من (مركز عصبى) واحد. لأنه لا مفر من ذلك. لو أخذنا مثلاً باريس أو لندن أو طوكيو أو غيرها. إننا لن نجد كل أماكن اللهو مثلاً مركزة فى مكان واحد أو حى واحد. . لأنها تتضخم مع تضخم المدينة. إن المسافات بين مسرح الأوديون ومسرح الكوميدى فرانسيز ومسرح الفولى برجير

فى باريس مثلاً مسافات هائلة ،كل منها فى حى مختلف عن الآخر تماماً. . . وكلها قلوب للمدينة. وكذلك الحال فى أى مدينة كبيرة. ومعنى ذلك أن الأوبرا يمكن أن تقام فى أى حى من أحياء القاهرة ! هذا هو المنطق الذى لا مفر من الأخذ به الآن. إزاء نمو المدينة. . .

ثم إن حكاية (قلب المدينة) فيها نظر، لقد حملت هذه المنطقة هذا الوصف لمجرد أنها كانت مركز وزارات الحكومة والمتاجر، والسفارات، إلى آخره. ولكنها ليست أقرب مكان إلى الناس جميعًا، إن حى شبرا وروض الفرج مثلاً فيهما من السكان ما يساوى أضعاف عدد سكان قلب القاهرة! وقل نفس الشىء عن مصر الجديدة. وعن الجيزة والدقى وغيرها. . إلى آخره!

فحديقة الحرية قريبة من بعض أحياء القاهرة ولكنها ليست قريبة من أحياء أخرى. وأى مكان سنختاره سيكون قريبًا للبعض وبعيدًا عن البعض الآخر. لا مفر من هذا، فهذا هو منطق المدينة الكبيرة. وحين تقام دار الأوبرا فى أى مكان مأهول. سوف تنمو من حولها مرافق ومتاجر وأماكن من التى يجب أن تتمدد وتنتشر ولا تقتصر على (قلب القاهرة). دون أن يكون فى هذا التهام لحديقة، أو عدوان على رئة يتنفس فيها الناس!

وبعد. . .

إننى أرجو ألا يكون الوقت قد فات، والوقت لم يفت طالما الأيدى لم تقتلع الأشجار وتسحق الأزهار بعد. وأرجو أن يكون هناك مجال لإعادة النظر فيما قالت الصحف أنه قد تقرر!

إطلاق سراح حديقة عابدين ..
وذبح الأشجار على طريق حلوان !

أمر الرئيس جمال عبد الناصر هذا الأسبوع باطلاق سراح حديقة عابدين ! وتقرر هدم السور العالى الذى كان يعتقل الحديقة والسماح للناس بزيارة الأزهار والأشجار والخضرة وسائر النباتات المعتقلة . .

ولم أر فى حياتى حديقة قصر عابدين . ولكن الصحف تقول إن مساحتها عشرون فداناً ، وإن بها عشرة آلاف شجرة . فضلاً عن أبراج الحمام وبركة الأسماك وحمام السباحة وملعب التنس . ونافورات المياه الراقصة ! والحديقة تقع فى حى شعبى عريق . مكتظ بالسكان ، يمتد حتى سفح المقطم دون أن تقع العين على متر واحد أخضر اللون !

ومع فرحى الشديد بهذا القرار ، فقد وضعت يدى على قلبى ، خوفا من المستقبل ، إذ طافت بذهنى ذكرى حديقة أخرى نزعت عنها أسوارها منذ سنوات : حديقة الأزبكية ! لقد كانت الفكرة من نزع سور حديقة الأزبكية ، أن تصبح الحديقة الخضراء جزءاً من "طبيعة" المنطقة المحيطة بها . . وأن يزداد ارتياد الناس لها . . ولكن ماذا حدث؟

حدث أن الحديقة لم تلبث أن أصبحت نهباً للطامعين ! اقتحمها شارع عريض . ثم أقيم فى أرضها المبنى تلو المبنى . . ثم انتزع جزء منها ليتحول إلى مسرح قومى . . وتم تأجير جزء منها مقهى وكازينو . وأين حديقة الأزبكية الآن؟ . . اختفت إلى الأبد . لم تبق منها إلا أعشاب هنا . . وأحراش هناك!

وهذا ما أخشى أن يتكرر فى حديقة عابدين ! أخشى أن تكتشف كل وزارة أو كل مصلحة حكومية أن هذا هو المكان المناسب لمبانيها الجديدة ! أخشى أن كل من

يفكر فى مشروع سوف يريح نفسه من عناء البحث عن الأرض باقتلاع بضعة أشجار من الحديقة الجديدة المفتوحة للشعب!

إن ما حدث لحديقة الأزبكية يجب ألا يتكرر فى حديقة عابدين!

حتى ولا فتح مقاهٍ وكازينوهات جديدة فيها. الحديقة معناها الأول أن تكون حديقة. ميزتها ليست فى تقديم القهوة والشاى، ولكن ميزتها مقعد بسيط وخضرة كثيفة! الحديقة مهمتها الوحيدة هى : المكان الواسع والهواء النقى . . وليس تناول المشروبات أو لعب الطاولة !

وإذا كانت أول مهمة لنا إزاء هذه الحديقة الجديدة هى الدفاع عنها ضد الحكومة . . فإن المهمة الثانية هى الدفاع عنها ضد الجمهور! فمن السهل أن نتصور السرعة التى يمكن أن تتسخ بها مثل هذه الحديقة فى قلب الأحياء الشعبية المزدحمة. . ولكننا نستطيع أن نتخذ الحديقة فرصة لكى نعلم فيها الجمهور كيف يحترم المكان العام؟ وكيف يحافظ على نظافة الحديقة وجمالها؟

كيف؟

طبعًا . . بوضع لافتات صغيرة فى كل مكان تقول للناس: حافظوا على نظافة الحديقة . . حافظوا على سلامة الزهور. هذه الحديقة ثروة قومية من واجب كل مواطن المحافظة عليها . . هذه حديقتك ويهمك أن تعود إليها مرة ثانية فتجدها نظيفة . . إلى آخره.

ولكن هناك طريقة أخرى مهمة: هى إيجاد العدد الكافى من الملاحظين الذين يراقبون النظافة، ويوالون جمع المهملات ويلفتون نظر الناس باستمرار . . باستمرار يوحى بالتصميم الأكيد على بقاء الحديقة نظيفة . .

سيقول قائل : ومن أين العدد الكبير من هؤلاء؟

وأقول : من آلاف السعاة والفراشين المكتظين فى ردهات المصالح الحكومية والوزارات بلا عمل !

إننى أنادى دائمًا بإعادة توزيع الموظفين والعمال . . . وبنقل اليد العاملة العاطلة من مكانها إلى الأماكن الجديدة التى تدعو فيها الحاجة إلى هذه الايدى . . والسعاة والفراشون مشكلة من مشاكل الجهاز الحكومى ! وهناك مئات الأعمال المتصلة بالشعب التى يمكن أن يعهد بها إليهم !

ثم هناك طريقة ثالثة للاحتفاظ بنظافة الحديقة . . هى أن أكبر ما يشوه نظافة الحديقة هو أن يتناول الناس طعامهم فى الحديقة ، ثم يلقوا مهملاتهم على الأرض ! ونحن نريد أن نشجع ذهاب الأسرة إلى الحديقة لقضاء يوم أو لتناول الطعام هناك . وليس كل فرد قادر على أن يتناول غذاءه فى مطعم . ولذلك فالصورة العادية هى أن تأخذ الأسرة طعامها إلى الحديقة ، والحل بسيط . . وهو مطبق فى أغلب الحدائق الكبرى فى العالم . . الحل ، هو أن تخصص مساحة معينة من الحديقة لتناول الطعام ، وتزود هذه المساحة بموائد ومقاعد بسيطة من الخشب الرخيص ، مثبتة فى الأرض . . وبذلك ينحصر إلقاء المهملات فى هذه المساحة التى يسهل تنظيفها ، بينما يبقى سائر أجزاء الحديقة نظيفاً يمنع تناول الطعام فيه . . .

هذا الحل ليس مطبقاً فى حدائق العالم فقط ، بل إننى رأيت أثناء زيارتى لمتحف المتروبوليتان العالمى فى نيويورك قاعة كبيرة مخصصة للذين يحضرون طعامهم معهم من البيوت لكى يتناولوه أثناء جولتهم فى المتحف الكبير !

وبمناسبة الحدائق

وبمناسبة الحدائق ، تلقيت الخطاب التالى من الأستاذ الدكتور عبد الوهاب البرلسى عميد كلية الطب فى جامعة أسيوط يقول :

"تحية خالصة وبعد . . فقد زرت القاهرة منذ بضعة أيام ورأيت ما أحزننى وآلمنى ورأيت أن أكتب إليك لتشاركنى الحزن والألم ، ثم عدت إلى أسيوط فنسيت فى زحمة العمل أن أكتب إليك إلا أن ماكتبته أنت – فى "يوميات الأخبار" – منذ أيام حفزنى إلى معاودة التفكير فى الكتابة إليك . .

هل متعت نفسك ومشاعرك مثلى بالطريق الجميل – رغم رداءة الرصف بين المعصرة وحلوان – وهل تذكر كيف كانت الأشجار الضخمة المتشابكة ذات الأزهار المتعددة الألوان تضفى على الطريق سحراً وجمالاً ، وتنسينا ما به من حفر و(مطبات)؟ بضعة أسابيع قضيتها فى أسيوط ثم عدت إلى الطريق الجميل لأجد يد (الإصلاح) قد أطاحت بكل شىء ، فقد انتزعت هذه الأشجار الجميلة الضخمة ولا أدرى أين ألقى بها؟ وأصبح الطريق (أقرع) خالياً من كل جمال . . أين جمعيتك التى تنادى بها وأين الشفقة التى ترجوها للأشجار الضخمة والخضرة؟ وأين دفاعك عن أوكسيجين القاهرة؟

إن ما يعزينى أن أعود إلى أسيوط فأجد الطريق بين المدينة والحرم الجامعى مازالت تحف به الأشجار الجميلة الضخمة ولم تمتد إليه يد (الإصلاح) . . وأن أجد جامعة أسيوط تربى فى مشاتلها مائة ألف شجرة لتزرعها فى كل شبر من الحرم الجامعى ، ولأجد المهندس المعمارى قد استجاب لرجائى وأحاط بناء المستشفى التعليمى للجامعة بغابة من الأشجار الخضراء لتكون عاملاً مساعداً فى شفاء مرضانا .

وفقنا الله ووفق المصلحين لما فيه الخير!"

فهل من تعليق ، من أحد المختصين ، على هذه القضية الغريبة؟

البحث عن (نظرية) لرسم الخريطة الجديدة لبلادنا

هذا الحديث ليس عن أسوان، ولكنه من (وحى) زيارتى لأسوان... وهو موضوع يمس حياة الناس.. ويمس الصناعة.. ويمس (خريطة المستقبل) التى ستكون مختلفة تماماً عن الخريطة الحالية لبلادنا...

والسؤال هو: كيف نوزع المصانع الجديدة والمشروعات الجديدة فى بلادنا؟ هل نقوم بتجميعها فى (مراكز صناعية) قليلة العدد نسبياً، أو نوزعها توزيعاً جغرافياً واسعاً، فيكون لكل مدينة مصنع جديد، إذا أمكن ذلك؟

ويجب أن أعترف بأننى إلى فترة قريبة كنت مقتنعاً تماماً بفكرة توزيع المصانع والمشروعات على المدن والمحافظات، والحجج التى يمكن أن تساق لتأييد هذا الرأى سهلة وبسيطة: إن العدالة تقتضى ألا يتركز الرخاء المقبل فى أماكن محدودة، بل يجب أن توزع المصانع على أكبر عدد ممكن من الأماكن، ليجد أبناء كل جهة فرصاً جديدة متعادلة فى العمل، سواء بالعمل فى المصانع الجديدة نفسها، أو بالاستفادة من الرواج الذى يخلقه أى مصنع جديد حوله.. من دكاكين، ومقاه وتجارات صغيرة، ومهن بسيطة ومبان.. إلى آخره.

وأظن أن هذه الفكرة.. فكرة الحرص على توزيع المشروعات الجديدة كلما أمكن ذلك، هى الفكرة التى تأخذ بها خطط التنمية والتصنيع فى بلادنا الآن.. على أن المسألة فيما أعتقد تحتاج إلى إعادة نظر..

إن بعثرة المشروعات والمصانع الجديدة فى أماكن منعزلة، متباعدة، لن يخلق أبداً (المدن الكبيرة) أو (نقط التجمع الكبيرة) التى نحتاج إلى وجودها... خارج

المدينتين الكبيرتين الوحيدتين فى القطر كله، وهما: القاهرة والإسكندرية.. لن تخلق هذه البعثرة أكثر من (مستعمرات سكنية) هنا وهناك... كل (مستعمرة سكنية) منها أعجز من أن تخلق (كيانًا حضاريًا) قويًا، وأعجز من أن تفجر المجتمع الراكد من حولها وتقفز بها قفزات سريعة إلى الأمام... وليست المسألة غرامًا شكليًا بأن تكون لدينا (مدينة كبيرة). فالمسألة أعمق من ذلك بكثير.

المسألة هى أن (المدينة الكبيرة) هى الشكل الجديد الطاغى لحياة المجتمعات الإنسانية فى العالم كله. والإحصاءات التى تسجلها أبحاث الأمم المتحدة وغيرها عن نسبة تحول سكان العالم إلى المدن كل سنة، توضح لنا ضخامة هذا التحول ومداه.

والسبب هو أن الإنسان فى هذا العصر الذى قربت فيه المسافات وانتشرت فيه وسائل النشر ونقل المعلومات والأنباء.. الإنسان فى هذا العصر أصبحت له مطالب كثيرة، لا تقوى على أن تلبيها له إلا (المدينة الكبيرة): المدارس على جميع درجاتها حتى الجامعات والمعاهد المتخصصة. والعلاج على جميع المستويات من علاج الأطباء العاديين إلى كبار الإخصائيين ذوى السمعة العالية. المسارح ودور السينما واللهو ووسائل الترفيه، بحيث تكون على درجة معينة من المستوى، ومن التنوع والتعدد. المحلات الكبرى التى تعرض كل أنواع السلع والبضائع. النشاط الرياضى.. الأحياء السكنية ذات الأذواق المختلفة والمستويات المختلفة.. إلى آخر كل هذه المزايا التى لا توجد إلا فى (المدينة الكبيرة).

هذه المزايا لا يمكن - خصوصًا فى ظروف بلادنا - توزيعها على عدد كبير من المدن الصغيرة، فى حين يمكن توفيرها لعدد أكبر من المواطنين لو قامت عندنا تجمعات إنتاجية تؤدى إلى قيام عدة (مدن كبيرة): من الممكن مثلاً بناء مسرح حديث به ألف مقعد وتتوافر له كل المعدات المسرحية التى تجعله قادراً على استقبال

أحسن الفرق فى مدينة تعدادها نصف مليون نسمة. ولكن من غير الممكن إقامة خمسة مسارح من هذا النوع، بمائتى مقعد فى كل مسرح، فى خمسة بلاد تعداد كل منها مائة ألف نسمة...

ونفس الشىء بالنسبة للصحة.. والتعليم.. والترفيه.. والسوق.. إلى آخر كل عناصر الحياة الاجتماعية أو الحضارية المعروفة.. فى الطب مثلاً: من الممكن دائمًا تزويد كل البلاد الصغيرة بالمستشفيات والعيادات العادية، التى تعالج الأمراض العادية ولكن من المستحيل تزويدها كلها بأحدث أجهزة العلاج، وبالمستشفيات ذات الاستعدادات الخاصة المتطورة، وبعيادات كبار الأطباء الإخصائيين. ولكن هذا يصبح ممكنًا لو تجمع عدد أكبر من الناس فى عدد أقل من المدن الكبيرة. لو تركزت الهجرة من الريف إلى المدينة فى مراكز قليلة قابلة للنمو الكبير والسريع بدلاً من أن (تسبح) على مراكز كثيرة، سوف تبقى صغيرة ومحدودة زمنًا طويلاً. بهذا الوضع المبعثر.. سيظل عبد الله الكاتب وأنور المفتى وخليل مظهر وكل الأطباء الكبار الحاليين والمقبلين.. سوف يظلون فى القاهرة وحدها دائمًا.. وسوف يظل صاحب المرض الذى يحتاج إلى تخصص كبير يسافر إلى القاهرة قاصداً عياداتها ذات الشهرة أو مستشفياتها ذات الاستعداد الخاص..

ونفس الشىء.. بالنسبة لكل شىء.. ومهما اتخذت الدولة من قرارات لتحطيم التركز الهائل فى القاهرة، وتخفيف الضغط عنها.. فلن يتحطم هذا التركز ولن يخف الضغط.. لأن قرارات الدولة ستصطدم دائمًا بالمقاومة التلقائية العنيدة من كل الأجهزة على كل المستويات.. وبتحايلها الدائم على البقاء فى القاهرة دون غيرها...

لماذا؟ لأن القاهرة هى المدينة الكبيرة. هى مزايا وتسهيلات المدينة الكبيرة. ومن يتركها إنما يتركها مهاجراً، إلى غربة، ولبعض الوقت، ريثما يعود إليها يومًا

من الأيام. . . فالأمر أعمق من مجرد توزيع بعض أجهزة إدارية وحكومية على الأقاليم. فالناس - كثير جداً من الناس - تنتقل وظائفهم إلى الأقاليم ولكن تظل القاهرة هى المكان الذى يعودون إليه . . ليستشيروا الأطباء أو المحامين . . . وليشتروا السلع الجيدة . . وليجدوا الشقق المريحة. . ووسائل الترفيه المتعددة. . والعلاقات الاجتماعية الواسعة. . وفرص التقدم فى العمل ذات التعدد والتنوع الذى يتيح فرصة التغيير والاختيار. . إلى آخره. ولو حسبنا عدد الذين يسكنون فى الأقاليم وعائلاتهم تسكن فى القاهرة، أو الذين يقيمون مع عائلاتهم فى الأقاليم ويحتفظون بشقق خالية مغلقة لهم فى القاهرة، لوصل العدد إلى عشرات الآلاف.

وماذا يحدث عندما يقام مصنع كبير فى مكان ناء ليس فيه من مرافق سوى هذا المصنع؟

الذى يحدث أن المصنع يقيم (مستعمرة سكنية). يسكنها موظفوه ومهندسوه وبعض عماله، ويقيم لسكان هذه المستعمرة ناديًا صغيراً، وشاشة سينما. ولكن هذه الخلية تظل عاجزة تمامًا عن النمو، وعاجزة تمامًا عن أن تؤثر فى حياة ما حولها من بيئة. ويظل سكان المستعمرة سكانًا مؤقتين، ينتظرون ساعة الانتقال إلى (مدينة) حقيقية.

وقد كان هذا مفهومًا حين كانت المشروعات كلها فردية. فلم يكن متصوراً أن يدخل صاحب المصنع فى حسابه (الخطة العامة) لنمو السكان ولتغير أماكن إقامتهم ولمطالبهم. . فضلاً عن أنه لم تكن هناك خطة عامة.

أما الآن فالوضع مختلف. . وما دمنا نؤمن بمنطق التخطيط فيجب أن نستفيد بكل ما فى هذا المنطق من إمكانيات. . وفى مقدمتها القدرة على النظر إلى بعيد. . إلى عشرين سنة بل وخمسين سنة مقبلة. . والقدرة على النظر إلى المشكلة الواحدة من عشرات الزوايا. . لا من زاوية واحدة. . . ولأضرب مثلاً بمدينة أسوان. . إن

هناك مشروعات لإقامة مصانع جديدة تبعد عن أسوان، فى اتجاه الشمال، خمسين كيلومتراً.. ومائة كيلومتر.. وأكثر من ذلك.. ولم أدرس حالة كل مصنع على حدة، وإن كانت هذه الدراسة لازمة، لأننى أستثنى من فكرة (التجميع)، التى أنادى بها، هذه الحالة التى تكون فيها إقامة مصنع ما مرتبطة ارتباطًا ضروريًا ببقعة ما.. هذه المصانع.. أليس من الأولى أن تقترب من أسوان الجديدة نفسها.. بحيث تكون فيها، أو فى ضواحيها الغربية؟

إن كوم أمبو تبعد عن أسوان بما لا يزيد كثيراً على المسافة بين قلب القاهرة وحلوان مثلاً.. وهذه المسافة فيما أتصور هى التى يجب أن تتركز فيها كل المصانع التى يمكن إقامتها هناك.. بدلاً من أن تتبعثر على مسافة مائتى كيلومتر أو أكثر..

وقبل ذلك يجب أن يتخذ قرار حاسم كبير.. يدخل فى حسابه كل النواحى الصناعية والترفيهية والصحية والمعيشية. إن أسوان الآن فيها عشرون ألف مهندس وموظف وعامل يعملون فى السد.. وسوف ينتهى سبب وجودهم بعد أن ينتهى بناء السد، وينتهى بالتالى سبب وجود ما أقيم لأجلهم من بيوت ونواد وطرق ومرافق تموينية.. إلى آخره. فهل فى أسوان، بعد انتهاء بناء السد، من عناصر التصنيع الجديد والأراضى المستصلحة الجديدة، والسياحة الجديدة ما يكفى لجعلها صالحة لأن تكون (مدينة كبيرة)؟.. وهل الوسائل الحديثة تزيح العقبة التقليدية فى طريق أسوان وهى حرارة الجو؟

إن كان الجواب (نعم).. وأغلب الظن أن هذا هو الجواب السليم.. فمعنى ذلك أنه يجب أن ترسم خطة التنمية بحيث يتركز فى أسوان أكبر عدد ممكن من المشروعات الجديدة التى قد تبعثر على مدى مسافات بعيدة منها.. فبذلك تتفاعل هذه المشروعات وتتداخل.. وينمو من تداخل العاملين فيها مجتمع مدينة كبيرة بكل ملامحه وتفاصيله ومزاياه.. بدلاً من أن يقوم لدينا عدد كبير من المستعمرات السكنية) هنا وهناك..

ومن الناحية الاقتصادية، لا شك أن (التجميع) بهذا المعنى أسلم وأوفر من (التوزيع). لأن عمليات الإسكان والمواصلات والتدريب المهنى وتوفير المرافق المختلفة تقل نفقاتها فى هذه الحالة كثيراً. ولأن هذا التجميع يخلق البيئة الصناعية الحقيقية التى توفر كل متطلبات الصناعة النامية.

الميزة الوحيدة التى تبقى لعملية توزيع المشروعات على نطاق واسع. هى: العدالة فى توزيع فرص العمل الجديدة. وهذه فى الواقع ميزة نظرية. فالبلاد كلها أشبه (بالأوانى المستطرقة).. والمشروع الجديد يمتص من شتى أنحاء البلاد.. خصوصاً وأن بلادنا ليست قارة شاسعة تتقطع بين أطرافها الأسباب. وفى أسوان اليوم يوجد الصعيدى والبحراوى وابن القاهرة وابن السواحل.. وهجرة بعض الناس من أحد البلاد يرفع مستوى الحياة فى هذا البلد لأنه يقلل من الضغط على الرزق وعلى فرص العمل فيه..

مشكلة.. أرجو ألا تبدو نظرية وأرجو أن تكون محل دراسة ما. فنحن - كما كتبت هنا يوم الاثنين الماضى - فى زمن الآفاق الجديدة. نرسم فيها لبلادنا خريطة جديدة وحدوداً جديدة، والقرارات التى تتخذ فى هذا المجال تمتد آثارها مئات السنين..

كفى كلاماً عن السياح
ولنتكلم قليلاً.. عن أنفسنا

أصبح الناس فى بلادنا على وشك أن يصابوا بعقدة اسمها (عقدة السياحة) ويجب أن أعترف بأن الصحافة مسئولة عن هذا إلى حد كبير.

إننا جميعاً نحب أن يملأ السياح بلادنا ، أو نحب أكثر وأكثر أن يعجبهم كل شبر فيها . . وأن يعودوا ليتحدثوا عن أرضنا الجميلة الطيّبة. ونحن نقدر ولا شك الرخاء الاقتصادى الذى يمكن أن تجلبه السياحة . . . إلى جانب السمعة المعنوية الحسنة . .

ولكننى من المؤمنين دائمًا بأن الشىء إذا زاد عن حده . . انقلب إلى ضده.

ماذا نقرأ الآن؟

نقرأ: أن المكان الفلانى قذر . . وهذا لا يصح . لأن السياح سوف يمرون به.

ونقرأ: أن الشحاذين يجب أن يختفوا من الشوارع . . حتى لا يراهم السياح.

ونقرأ: المحل الفلانى فيه كذا وكيت . . وهذا لا يليق أن تقع عليه عيون السياح

هل ترون هذا الموضوع تافهاً! أنا شخصيا أراه غير تافه. وأحيانا تغيظنى هذه اللهجة إلى أقصى الحدود ، لأن السياح يجب ألا يكونوا هم الترمومتر الوحيد فى حياتنا. لأن السياح يجب ألا يكونوا هم سبب النظافة أو الأمانة أو الأناقة فى بلادنا ، لأن السياح يجب ألا يكونوا هم الباعث الوحيد لنا على الحركة فى هذه المجالات. وأن الذين يكتبون ويُدلُون بالتصريحات بهذه اللهجة . . كأهل البيت

الذين لا تزعجهم قذارة بيتهم . . ما دامت حجرة الضيوف مكنوسة ممسوحة! أو كالذين لا يهمهم أن تكون ملابسهم الداخلية قذرة مادامت ياقاتهم الخارجية نظيفة!
وهذه كلها ظواهر سيئة!

إننا نريد أن نعلم الناس النظافة بمعنى أن يشعروا أن النظافة شىء مهم لإنسانيتهم، لأنفسهم . . وليست سلعة يعرضونها أمام السياح! إننا نريد أن ننشر النظام فى بلادنا . . لأن النظام طريقة راقية للحياة . . حتى ولو لم ير هذا النظام سائح واحد. إننا نريد أن ننشر الذوق السليم بين مواطنينا . . لأن الذوق السليم لا يصنعه إلا ناس متحضرون . . ونحن نريد أن يكون ناسنا كلهم متحضرين . .

ولا بأس أن يعجب بنا السياح بعد ذلك! بل مرحبًا بهذا الإعجاب! ولكن بشرط مهم هو: ألا تكون نقط البدء فى تفكيرنا هو السياح! أفهم أن تكون السياحة هى نقطة البدء للتفكير فى مشروعات سياحية: إقامة فندق سياحى، إحياء منطقة سياحية . . إلى آخره! أما الذى لا أفهمه، فهو أن يحاول البعض تربية الناس على أن كل شىء آخر، حتى النظافة والنظام والذوق السليم، هو شىء للسياح فقط!

إننا نطالب بتغيير وتحسين وتطوير أشياء كثيرة كل يوم. وهذا التغيير والتحسين والتطوير لن يكون (صميمًا) و (عميقًا) ما لم يكن ناشئًا من إحساس عميق بالحاجة إليه والرغبة فيه . . لا مجرد تشجيع السياحة!

شعبنا أهم من السياح!

النظافة والنظام والذوق الجميل أشياء نريدها لشعبنا قبل أن نريدها للسياح القذارة والفوضى وانعدام الذوق الجميل أشياء نقاومها لحساب شعبنا . . قبل أن نقاومها لحساب السياح! الإيرادات التى قد تدرها علينا السياحة مكسب كبير . . ولكنها لا تقاس بشىء إلى المكسب الذى ينالنا من إدخال المعانى والمظاهر الجميلة فى حياة أبناء شعبنا! فلنتكلم عن السياح فى حدود السياحة، وعن الإصلاحات المطلوبة فى حدود الوطن.

المحسوبية
فى المرور!!

القاعدة الأولى فى فن تنظيم المرور.. هى أن تكون هناك قاعدة ثابتة لا تتغير حتى لا يحدث ارتباك . . لأن المرور بحر متدفق متلاطم من الناس والسيارات والدرجات والآتين من كل فج عميق!

والقاعدة الثانية هى ألا يوجد استثناء . . . لأن كل استثناء يبعث على النفور! والذى سأرويه هنا نموذج صغير يتعارض مع هاتين القاعدتين . .

المنطقة من الكورنيش التى تقع بين شارع الجلاء وبين كوبرى قصر النيل . . يمنع فيها مرور السيارات ساعة كل يوم هى . . ساعة زحام الظهر . . أو ساعة خروج الموظفين، فيحول موج السيارات إلى شارع رمسيس ويدور فى ميدان التحرير ثم يعود مرة أخرى إلى كوبرى قصر النيل.

والغرض . . فيما أستنتج . . هو تخفيف الضغط على كوبرى قصر النيل والميدان المستدير الذى يواجهه. ولست أرى أن هذا يؤدى إلى نتيجة قط. **أولاً** لأن السيارات تدور وتدور ولكنها تتجمع من جديد أمام الكوبرى . . فليس هناك فارق مادى ملموس. وما أكثر ما تتراكم السيارات فى المنطقة بين ميدان التحرير والكوبرى بشكل رهيب . . **وثانياً**. لأنه يحدث كل يوم أن تسير السيارات على الكورنيش ثم يقف أمامها عساكر المرور، يعيدونها من حيث أتت!

صحيح أن هناك سيارات عرفت هذه الحكاية فهى تتجنب اللف والدوران. ولكن الشارع ليس له زبائن دائمون. إن فيه دائماً عنصراً متجدداً كل يوم. لا يعرف

أن هذا الطريق للاستعمال الساعة كذا وغير مسموح باستعماله الساعة كيت. فيزداد الارتباك!

الأمر الثانى والأسوأ. . .

يقف رجال الشرطة يسدون الكورنيش ويحولون السيارات. . رغم صراخ راكبى السيارات أحياناً وتساؤلهم أحياناً أخرى، ثم فجأة: يلمح رجال المرور سيارة مكتوبًا عليها (حكومة) . . أو يلمحون فى داخلها وجهًا معروفًا لهم من وجوه الحكومة. . فينفتح الطريق وتمر السيارة الحكومية. . هكذا أمام أعين الجميع. . ورغم أنوف سائر السيارات التى يكون عليها أن تعود من حيث أتت . . لأنها سيارات الشعب لا سيارات الحكام!

إننا نفهم، الاستثناء لسيارة إسعاف، سيارة حريق. . سيارة شرطة النجدة . . ولكن الاستثناء لموظف كبير ذاهب مثل خلق الله إلى بيته لتناول الغذاء، فهذا هو غير المفهوم! إنه منظر غير مهذب وغير متحضر!

هل ألوم عسكرى المرور؟

ربما! ولكننى ألوم قبله الموظف الكبير نفسه. إنه هو الذى يستخدم سلطته فى صنع هذا المظهر الذى يترك أثرًا سيئًا فى نفوس الناس!

وهو يتكرر كثيراً!

أنا شخصيًا أراه يومًا بعد يوم . .

رحلة الـ ٢٥ عمارة!

ظلت القاهرة تضحك طول شهر رمضان على مسلسل اسمه (رحلة المليون) الذى ربما شاهدته عواصم عربية أخرى.

وكانت خلاصته عن رجل بسيط طيب جاء من الريف بكل القيم الطيبة. فلما رأى ظلم المجتمع له واستغلاله لأمثاله وأن القيمة للمال، قرر أن يجمع مليون جنيه، بأى طريق، ولكنه كان يخفى المليون جنيه عن زوجته وأولاده.. وأصدقائه بل وعن نفسه، عاش فقيراً يخفى فى فراشه مليون جنيه نقداً.. حتى انكشف أمره آخر الأمر. وبعد أن قضى أهله عمرهم يعيشون عيشة الفقراء.

كانت مبالغة تدعو إلى الضحك، والرثاء، والتعجب.. ولكن الحقيقة أغرب من الخيال: فقد قدم المدعى الاشتراكى فى مصر للمحاكمة بائعًا متجولاً ظهر أنه يملك ٢٥ عمارة فى القاهرة، وأنه أخذ مليونى جنيه (خلو رجل) من السكان، وكان هذا سبب محاكمته. ثم ظهر أن أسرة البائع المتجول المليونير تعيش حياة تحت مستوى الفقر، وأنها لا تعرف شيئا عن أملاكه. لا الزوجة المحرومة ولا الأبناء التعساء الذين كانوا راضين بحظهم القليل مع عائلهم ورب أسرتهم! وملأت أحاديث العائلة وصورها الصحف وظهر أن مسلسل التليفزيون ضعيف جداً بالقياس إلى الحقيقة! وحكمت المحكمة بوضع أموال الرجل تحت الحراسة، حتى يسدد ما عليه من أموال أخذها دون وجه حق. وقررت المحكمة مبلغ مائة جنيه من ماله نفقة شهرية له ولأسرته! ولا شك أن أسرته قد فرحت فرحا شديدا! فقبل ذلك كانت الأسرة تعيش شهريا على أقل من ثلث هذا المبلغ.

قصة لم يصل إليها خيال (الجاحظ) فى كتابه الشهير (البخلاء) . . أم أن المسألة ليست مسألة بخل، ولكنها مرض نفسى آخر، لم نعرف له اسما بعد؟ أم أن (المال) أصبح شيئاً له (قيمة مجردة) وليس وسيلة للاستمتاع بالحياة . . يكومه صاحبه، فيحقق له ذلك سعادة داخلية لا نعرفها . . حتى ولو كان أطفاله جائعين، وهو جالس يتأمل المال وهو فى أسمال بالية؟

أى كما أن هناك نظرية (الفن للحياة) ونظرية (الفن للفن). فهناك نظرية (المال للحياة) كما أن هناك نظرية (المال للمال).

هذا خلق نهى عنه الإسلام نهيًا صريحاً ولكن من يسمع ومن يرى - وهذا هو الأهم - يدخل الإيمان قبله؟

القاهرة... من نافذة المحافظ!

الإصلاح سيكون بتقديم الأحسن.. وليس بأسلوب الإغلاق والمنع!!

لعل كونها عاصمة بلادى هو السبب، فى أننى آراها أروع المدن! ولكننى - بعد كل محاولة للاعتدال - لا أجد أننى أبالغ كثيراً.. فإن من يسافر إلى شتى أنحاء الأرض، يعرف جيداً أن اسم (القاهرة) فى أى مكان له معنى خاص.. هذا (التخمر) الفرعونى القبطى الإسلامى العربى المملوكى الثورى.. هذا المزيج من التراث، الذى قل أن اجتمع فى أى مدينة أخرى من مدن العالم.. يجعل للاسم نفسه، مجرد الاسم، (طعماً) خاصاً فى كل أذن!

لا توجد حضارة كبيرة سطعت فوق هذا العالم، إلا تمنت أن (تنتسب) القاهرة إليها.. بالغصب أو بالرضا. الغزاة الكبار، لم يقصر أحدهم فى محاولة غزوها! التتار! الأتراك! الإنجليز! بونابرت! موسولينى!

ولكن الغريب حقاً هو ما نجده فى الطرف المقابل: ففى خلال المائة سنة الأخيرة على الأقل.. لا تكاد نجد تأثراً، أو مصلحاً، أو مفكراً هارباً بعقيدته من العالم المقهور فى آسيا وأفريقيا إلا مر بالقاهرة، أو أقام فيها، أو حاول أن يكسب قلبها! وقد ازداد هذا فى الخمسين سنة الأخيرة، ثم ازداد إلى أقصى حد فى السنوات الثمانى الأخيرة.. سنوات الثورة. السنوات التى سجلت - أيضاً - يأس الغزاة!

ولعلها لحظة عاطفية طاغية.. أو لعلها سلسلة من تداعى الخواطر الخفى.. تلك التى جعلتنى أخرج من جلسة مجلس محافظة القاهرة هذا الأسبوع، عند

منتصف الليل، عائداً إلى بيتى. ثم أستخرج من تحت التراب مجلداً من المجلدات التى تضم (تاريخ الجبرتى).. أقلب فيه ساعات طويلة.. لا أقرأ شيئًا محدداً. إنما ألتقط فقط سطوراً من هنا وسطوراً من هناك.. ترسم صورة القاهرة - أو بالأحرى صورة أهل القاهرة - منذ ما يقرب من مائتى سنة.

مدينة الخوف

ماذا كانت القاهرة؟

ناس خائفون فى مدينة يحكمها أغراب! ناس يسكنون فى حارات ضيقة كالشقوق، وكل حارة لها باب. ومن حين لآخر، تجتاح الحارات عاصفة من الخيل والفرسان المطهمة، تضرب بحوافرها الناس وتقلب أقفاص الباعة المساكين.. ويتصايح الناس: معركة بين المماليك!! ثم ينسحبون إلى الحارات، ويغلقون أبوابها، وقد يبقون خلف أبواب البيوت والحارات يوماً كاملاً أو بضعة أيام، لا يجسرون على النظر إلى مدينتهم إلا من الفتحات الضيقة والصراع بين الفرسان الأغراب مستمر حتى يمر من يقول: خلاص! انتصر فلان بك وانهزم فلان بك! ويعرف الناس من هذا فقط من الذى سيجبى منهم الضرائب، ويقاسمهم رزقهم، حتى تهب عاصفة أخرى!

وما أطول الطريق منذ ذلك الزمان! ما أكثر ما قاساه سكان الحارات هؤلاء! وما أكثر ما قاموا: مدافع بونابرت، سيوف المماليك، بنادق الإنجليز، زبانية الملوك.. قبل أن يتنفسوا!

لقد تنفست المدينة خلال هذا كله.. تنفست عمارات.. وشوارع جديدة، ومصانع، ومدارس وجامعات.. وإن بقيت خلف هذا كله بقايا كثيرة جداً من الحارات.. نفس الحارات!

وهذا المجلس، مجلس محافظة القاهرة، رئة جديدة.. بدأت تستنشق هواءً جديداً نقياً.. سوف يتردد قريباً فى شرايين العاصمة كلها.. خصوصاً تلك

الشرايين الضيقة، الطينية، التى لا يصل إليها إلا فتات الشمس ونفاية الهواء.

ما هو الجديد؟

ولكن.. ما هو الجديد فى الأمر! الجديد شىء اسمه: الحكم المحلى! وأنا أريد هنا أن أقف عند صفة واحدة من صفات الحكم المحلى، وأترك جانبًا كل ما يقال فى شرح مزاياه.

الحكم المركزى عموده الفقرى هو (الموظف).. أما الحكم المحلى فعموده الفقرى هو (المواطن)... الموظف فى أى مرفق من مرافق الدولة، فى أى جهة من جهات القطر.. أسيوط أو طنطا أو القاهرة.. يشعر على الأغلب أنه ينتمى إلى (الوظيفة) لا إلى (المكان) الذى يعمل فيه المجتمع الذى يعمل له. له أنه يعمل مثلاً فى مستشفى من مستشفيات المنصورة. ولكنه فى الواقع ينتمى إلى وزارة الصحة، لا إلى المنصورة. إنها سنة أو سنوات يقضيها فى المنصورة ثم يذهب إلى غيرها.. ثم غيرها.

ولكن الحكم المحلى يدخل عنصر آخر: هو المواطن.. صاحب المكان. إنه الآن شريك للموظف فى المسئولية ورقيب عليه. إنه ابن البيئة والمكان سيعيش هنا وسيعيش بعده أولاده وأحفاده. (المنصورة) فى هذا المثال هى التى تعنيه فى المدى القصير وفى المدى الطويل. ومعنى هذا أن الوظيفة أصبحت فى خدمة المدينة أو القرية وليس العكس!

وهذا التغير، أى دخول عنصر (المواطن) إلى جانب عنصر الموظف فى إدارة الحكم.. هذا التغير يجعل أجهزة الدولة أكثر قدرة على الإحساس بالمشاكل الحقيقية للناس. فالمشكلة حين تسافر من أسوان إلى القاهرة تفقد نبضها، وتفقد

لونها الخاص، وتصبح (ملفًا) بارداً بين آلاف الملفات. . أما حين تعرض المشكلة فى أسوان ذاتها، فهى معروضة بلحمها ودمها، وبلونها الحقيقى.

والقاهرة نفسها – بهذا المنطق – كانت أحيانًا تبدو بعيدة عن الجهاز الإدارى بُعد أسوان، لأن المواطن هنا أيضًا لم يكن عنصراً أساسيًا قط. هذه الناحية وحدها كافية لأن تجعل من تعميم نظام الحكم المحلى ثورة جديدة! وهى ثورة توجه ضربتها القاصمة هذه المرة إلى هذا الشىء القديم كالتراب، اللزج كخيوط العنكبوت، الذى نسميه: الروتين.

مناقشات

نموذج يدلنا على معنى مباشرة المدينة لشئونها، ومعنى دخول عنصر المواطن إلى جانب عنصر الموظف، فى الجلسة الماضية لمجلس محافظة القاهرة: المناقشة التى دارت حول كوبرى صغير على الفرع الضيق للنيل. . بين مهندس يتحدث عن الاعتبارات الفنية فى اختيار الكوبرى، وبين عضو من منطقة المنيل والروضة يتحدث عن رغبة السكان، والذين يعبرون النيل بالمعدية، إلى شاطئ آخر.

نموذج آخر، أكبر: المناقشة التى دارت بين عبد المنعم الصاوى وكيل وزارة الإرشاد وأحمد مختار قطب المحامى حول اختيار المكان الذى تقام فيه دار الكتب الجديدة. . فى أرض شبرا القديمة، أم على شاطئ النيل. . والتوفيق بين اعتبارات التخطيط الواسع وبين مدى سهولة أو صعوبة وصول الناس إلى المكتبة. وليس المهم فى هذه الموضوعات أن يتغلب هذا الرأى أو ذاك. المهم هو امتزاج الرأيين. المهم هو اقتران العنصرين. وجود مبدأ الرقابة والمناقشة، ثم التصويت.

نموذج ثالث أكبر، وأعجب مشروع (قاهرة الفاطميين) الضخم، الذى سيغير قلب القاهرة القديم فى المنطقة المحيطة بالأزهر والحسين، وما يجاورها. إن

المشروع لم يتقرر على الخريطة فحسب. البيوت فيه لم تكن مجرد مساحات تحسب بالمتر. إنما كانت مساكن فيها بشر يعيشون. ولم يتقرر المشروع حتى فى مجلس محافظة القاهرة حيث يوجد ممثلو الأحياء. لقد نوقش قبل ذلك فى ندوة مفتوحة اشترك فيها أهالى الأحياء التى يمسها المشروع: الجمالية وباب الشعرية والدرب الأحمر.. ذهب المهندسون إلى المؤتمر بالخرائط اللازمة.. اشترك فى المناقشة الذين سوف تهدم بيوتهم لتوسيع الشوارع وعرفوا السبب وعرفوا أين سيسكنون.. وبعد أن وافقوا عليه ذهب المشروع ليجتاز مناقشة أخرى فى مجلس محافظة القاهرة نفسه.

كيان ضخم

والقاهرة بالذات، بين محافظات الحكم المحلى، لها وضع خاص ولاشك.. إن عدد سكان القاهرة فى التعداد الأخير حوالى ثلاثة ملايين ونصف مليون. أى حوالى ١٤٪ من سكان الإقليم الجنوبى كله. وفى الأمم المتحدة توجد عشرون دولة على الأقل، وعدد سكان كل منها أقل من سكان القاهرة.

والقاهرة ليست كبيرة من حيث الكمية فقط ولكن من حيث (النوع) أيضًا.. إن فى القاهرة ٤٨٪ من الطاقة الكهربائية الموجودة فى الإقليم الجنوبى كله ٣٩٪ من تجارة الجملة و٥٢٪ من التليفونات و٢٧٪ من المشتغلين بالصناعة و٣٥٪ من موظفى الدولة والهيئات العامة، وينفق فيها ٣٦٪ من المرتبات الحكومية ومرتبات الهيئات العامة، وحوالى ٤٠٪ من توزيع الصحف.. أى أن فيها، بوجه عام حوالى ٣٠٪ من النشاط الاقتصادى للإقليم الجنوبى كله..

هذا من الناحية المحلية فقط. وهى من الناحية الدولية أيضًا شىء خطير، فهى مدينة المؤتمرات الدولية والمعارض المهمة. وهى مدينة السياحة الأولى فى الدولة، والمدينة التى يزورها العدد الضخم المتزايد من رؤساء الدول والزعماء واللاجئين

السياسيين والنجوم . . فهى باختصار أحد مراكز الإشعاع الكبرى فى عالم اليوم. مدينة لها دور خاص ورسالة خاصة، ويجب أن يكون لها إطار خاص.

هذا الكيان الضخم الذى يتفجر حياة، مسئول عنه الآن محافظ القاهرة ومجلس المحافظة الذى يعقد جلسات علنية يناقش فيها كل هذا: التعليم والصحة والحدائق والمساكن والموالد . . كلها مسئولة من المحافظة الجديدة، ومن (الحكام المحليين) الجدد. ومن قراءة محاضر الجلسات الأولى ومن حضور هذه الجلسة الأخيرة، أستطيع أن أشهد أن (الحكام المحليين) الجدد يشعرون بالمسئولية الجسيمة شعوراً كاملاً.

والمجال لا يتسع لضرب أمثلة كثيرة ولكن هذا الشعور بالمسئولية يتجلى مثلاً فى المشروع الذى اقترحه عضو المجلس الدكتور سعيد النجار، وهو يقضى بتحويل جانب من الستة آلاف سيارة تاكسى الموجودة فى المدينة إلى تاكسيات لنقل الركاب بالنفر، للمساهمة فى حل أزمة المواصلات. ولا أعلق هنا على الاقتراح فى حد ذاته - رغم وجاهته - ولكن الذى لفت نظرى، قول صاحب الاقتراح فى حديثه عن أزمة المواصلات (إن القوى العاملة فى مدينة القاهرة تبلغ حوالى مليون نسمة. لو فرضنا أن ٢٠٪ منهم يستخدمون المواصلات بين عملهم وبيوتهم . . وأن كل واحد من هؤلاء يفقد ساعة يوميًا فى الذهاب والإياب بسبب زحام المواصلات وتعطلها. ولو فرضنا أن الساعة من وقت كل واحد منهم تساوى فى المتوسط خمسة قروش . . فمعنى ذلك أننا نخسر جهداً يساوى عشرة آلاف جنيه فى اليوم الواحد. يضاف إليها ما يحدث من إفساد العلاقات الإنسانية بسبب أزمات الزحام، وضعف الكفاية الإنتاجية عند الوصول إلى محل العمل بعد هذه المشقات!).

نموذج آخر: المشروع المعروض للبحث والخاص بتغيير سعر استهلاك الكهرباء والماء فى المدينة!

الاقتراح يقول إن الأسعار فى القاهرة متباينة، ولكن دون أن يكون التباين على أساس من العدالة الاجتماعية. ولذلك يجب تعديل الأسعار، بحيث يدفع الغنى أكثر مما يدفع الفقير. وتحديد أسعار مختلفة باختلاف الأحياء.. أى جعل سعر الكهرباء فى الزمالك مثلاً أغلى من سعرها فى بولاق مسألة صعبة من الناحية الفنية.. لذلك فالاقتراح يقول بجعل السعر تصاعديًا.. أى أن الشرائح العالية من كمية الاستهلاك فى الماء أو الكهرباء يكون سعرها أكبر. وهذا يؤدى فى الواقع إلى أن يدفع الغنى أكثر مما يدفع الفقير. فبيت الفقير ليس فيه إلا لمبة ٢٥ شمعة فى كل غرفة.. أما بيت الغنى ففيه الثلاجات والدفايات وفيه الثُّريات والشمعدانات والأباجورات ذات الأضواء القوية.

والهدف ليس الإيراد الزائد للربح. ولكن المشروع يجعله مرصوداً لتحسين مرفق الكهرباء نفسه بما يعود على جميع المنتفعين بالفائدة.

"إنسانية" الإصلاح!

قلت لمحافظ القاهرة صلاح دسوقى فى الصباح التالى لاجتماع مجلس المحافظة الطويل: أريد أن أطمئن على أشياء أخشى أن يجرفها هذا النشاط الشديد.. أريد أن أطمئن – مثلاً – على (إنسانية الإصلاح). لقد قرأت فى بعض الصحف أن المحافظة ستغلق المقاهى لأن الناس يلعبون فيها الطاولة. وقرأت أن الشرطة فى مولد السيدة زينب هاجموا (الدراويش) الذين (يفقّرون) وضربوهم وطردوهم. وأنا شخصيًا لا أجلس فى مقهى ولا أحب الدراويش.. ولكننى مع ذلك أعتقد أن..

وقاطعنى صلاح دسوقى قائلاً: غير صحيح أننا سنغلق المقاهى. وغير صحيح أننا ضربنا الدراويش.. إننى على العكس مؤمن تمامًا بأن الإصلاح يجب أن يكون إنسانيًا رحيمًا.. وأن القدوة أحسن من القهر.. وأن الوسيلة المجدية للإصلاح هى تقديم الأحسن وتركه يطرد السيئ بالتدريج. خذ مولد السيدة زينب

مثلاً . . لقد تركنا الناس يمارسون ما تعودوه كل سنة. باستثناء ما يحرمه القانون طبعًا، فطاردنا النشالين وأزلنا أوكار الحشيش والمخدرات. ولكننا (أضفنا) إلى المولد بضعة أشياء جديدة.

أضفنا سوقًا للكتاب العربى . . ولم أكن أتوقع أن ينجح هذا فى أول سنة. ولكن أصحاب المكتبات اكتشفوا أنهم يبيعون كميات من الكتب لا مثيل لها. وبالأمس فقط اتصلوا بى قائلين: نريد أن نقيم نفس السوق فى نفس المكان، خلال شهر رمضان!

أقمنا – مثلاً – مسرحًا شعبيًا. أجر الدخول فيه قرش صاغ واحد، لسبب بسيط هو إيجار الكرسى من المتعهد سبعة مليمات فى الليلة الواحدة . . أتعرف كم يبلغ إيراد شباك هذا المسرح كل ليلة؟ ثلاثين جنيهًا! أى أن ثلاثة آلاف مواطن من رواد المولد يدخلونه كل ليلة! و أقمنا إلى جانب ذلك سينما عامة، وضعنا أجهزة تليفزيون. أقامت مصلحة الاستعلامات ركنًا. الإذاعة أقامت محطة إذاعة محلية. كل هذا وضعناه هناك فى المولد. لم نطرد شيئاً. تركنا كل الألعاب الشعبية كما هى . . الباعة المتجولون نظّمنا أماكن وقوفهم فحسب. فالأسلوب الذى اتخذناه ليس أسلوبًا إداريًا، وليس أسلوب المنع والمطاردة . . ولكنه أسلوب تقديم الأحسن والأكثر تطوراً . . والجمهور واع ومستعد للتطور لو وجد الظروف الملائمة . .

نفس الشيء بالنسبة للمقاهى . . إننا لا نأمر بإغلاق المقاهى. إننا فقط ننشىء الساحات الشعبية. الساحة الشعبية سيكون فيها القهوة والشاى . . وسيكون فيها أيضًا التليفزيون والمسرح الشعبى والسينما، مجرد وجود الساحة الشعبية إلى جوار المقهى سيكون كمدّ خط أوتوبيس فى شارع تسير فيه عربة (سوارس) . . فالانتقال إلى الأحسن سيكون طبيعيًا بالتدريج وبالاختيار . . .

قلت له: وعمليات الهدم والبناء والتوسيع والتغيير.. ماذا سنفعل بالذين يسكنون البيوت القديمة المتداعية التى تقف فى طريق هذا التنفيذ؟

قال: هناك قاعدة مقررة فى العمل لا نحيد عنها أبداً، وهى ألا نهدم بيتاً واحداً إلا إذا كنا قد أقمنا مسكناً جديداً لصاحبه! فهو تجميل للمدينة من جهة، وتطوير لحياة الأفراد أنفسهم من جهة أخرى.

اللون الأخضر!

قلت له: شىء آخر أريد أن أطمئن عليه.. اللون الأخضر فى مدينتنا بعد أن سمعت هذا التنافس بين المصالح والجهات المختلفة على البناء، أخشى على البقية الباقية فى مدينتنا من الحدائق.

وقال لى: هناك قاعدة سوف نحترمها بالنسبة لكل منطقة سكنية جديدة، وهى: أن كل ألف ساكن يجب أن يكون لهم مساحة مكشوفة توازى أربعة أفدنة بين حدائق وساحات وملاعب..

وبالنسبة للحدائق العامة الكبيرة عندى لك الآتى على سبيل المثال:

- حديقة مساحتها ٧٥ فداناً تقام الآن فى حلوان بجوار كازينو كابريتاج، وسيقام فى قلبها فندق سياحى.
- حديقة مساحتها ٨٠ فداناً فى حى القبة عند أراضى الأميرية. عملية تشجير واسعة حول ستاد القاهرة الجديد فى مصر الجديدة وعلى سفح الجبل الأحمر.
- المضى فى التشجير فى حدائق تلال زينهم.
- وقد اتفقت مع وزارة الأوقاف على أن نستخدم أراضى الوكالات والخرائب القديمة فى إقامة حدائق فى المناطق المختنقة بالزحام. وعن قريب سوف ترى

اللون الأخضر بدل هذه الخرائب فى أحياء الخليفة والدرب الأحمر وباب الشعرية والسيدة زينب . .

قلت له أخيراً: ما هى أهم عملية فى رأيك تواجهها الآن فى القاهرة؟ قال: الإسكان الشعبى! إن الإسكان الشعبى فى رأيى ثورة مثل ثورة الإصلاح الزراعى. إنه ينقل الأسرة إلى حياة جديدة تماما، وحياة تقوم على التمليك، أى على ملكية المسكن الخاص، تمامًا كتوزيع الأرض فى الإصلاح الزراعى، وهى مثل الإصلاح الزراعى أيضًا لها آثار اجتماعية ونفسية وصحية وسياسية.

إن نصيب القاهرة من مشروعات الإسكان فى خطة التنمية لهذا العام تسعة آلاف مسكن. بعضها يقوم به القطاع الخاص وبعضها تقوم به الأوقاف، والجانب الذى يخص البلدية ٤٥٠٠ مسكن. . ولكننا جنّدنا كل إمكانيات البلدية والمحافظة فى محاولة لأن نصل بها إلى ثمانية آلاف مسكن قبل نهاية العام!

– والروتين . . كيف نواجهه؟!

بصراحة أقول لك: إن كل الفتاوى موجودة فى أدراج الموظفين. المهم أن يشعروا أن هناك إرادة عازمة على اقتحام العقبات الروتينية وتنفيذ الثورة بأى ثمن! وأن يحس الجميع بالحماسة وهم يشاركون فى هذه الخدمة العامة.

أرقام غريبة .. عن القاهرة!

وزعت علينا سكرتارية اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بيانات إحصائية ممتازة عن القوى العاملة - وغير العاملة ! - فى بلادنا . . ولكننى أقف هنا عند بعض الأرقام البسيطة جداً، والغريبة جداً فى نفس الوقت توزيع أصحاب المهن مثلاً من محامين وأطباء ومهندسين وغيرهم على شتى أنحاء القطر.

إن مجموع الأطباء البشريين وأطباء الأسنان فى القطر كله يبلغ ١٠٤٠٢ ولكن ٧٢٧٠ منهم موجودين فى القاهرة وحدها! فعدد سكان القاهرة واحد على عشرة أو أكثر قليلاً من عدد سكان القطر ولكن لديهم سبعة أعشار الأطباء البشريين وأطباء الأسنان. . !

وهذا وحده كاف ليظهر لنا مدى تركز الخدمات العلاجية فى القاهرة . . !

وفى مجال الخدمة العلاجية أيضاً، نجد أن القطر كله فيه ٣٥٣٩ صيدلياً، منهم ١٨٢٠ صيدلياً يعملون فى القاهرة وحدها . . أى أن القاهرة تستأثر بثلاثة أرباع الصيادلة وترتكز المهن الطبية والعلاجية فى القاهرة أكبر من تركيز أى مهنة أخرى . . أكبر حتى من المهن التى قد يكون من الطبيعى أن تتركز فى القاهرة كمهنة المحاسبة أو المهن العلمية، بحكم وجود أكثر المؤسسات التجارية والعلمية فى القاهرة.

الأعجب والأغرب من ذلك، فى مجال تركز المهن الطبية، أمر خاص بالأطباء البيطريين. . ! فمن بين ٩٥٨ طبيباً بيطرياً فى القطر كله . . نجد فى القاهرة ٤٤٣ طبيباً بيطرياً . . أى أن نصف الأطباء البيطريين فى القطر كله متمركزون فى القاهرة، مع أنه من المؤكد والبديهى أن الثروة الحيوانية كلها موجودة خارج القاهرة! وليس

من المفروض أن يوجد فى القاهرة من أطباء الثروة الحيوانية سوى الذين يعملون منهم فى الجامعات أو فى معامل الأبحاث . . !

هل أجد يا ترى لدى أى مسئول أو أى مشتغل بالطب البيطرى تفسيراً لهذه الظاهرة الغريبة . . سوى أن القاهرة هى القاهرة . . ؟!

هذه الدرجة من التركز الهائل لا نجدها فى المهن الأخرى . . فرجال التعليم عددهم ١٠٧٥٩٦ منهم فى القاهرة ٢٢٣١٣ أى حوالى الخمس ، والمهن الزراعية عدد أفرادها ١١٥١١ منهم فى القاهرة ٢٥٧٠ . أما مهن الهندسة والمحاماة ، فالقاهرة تستأثر من أبنائها بحوالى النصف تقريباً فالمحامون عددهم ٥٣٩٩ منهم ٢٥٦٣ فى القاهرة ، والمهندسون ١٢١٩٠ منهم ٦٠٦٤ فى القاهرة . وهذه الأرقام لا تشمل المحامين والمحاسبين تحت التمرين ، وأمثالهم فى المهن الأخرى .

ابتسامات فى قلب القاهرة!

فى بعض ميادين القاهرة الصغيرة، وفى بعض مفارق الشوارع المزدحمة، ظهرت أمس خميلة من الزهور الملونة الجميلة، فكأن وجه الأرض المتجهم قد افْتَرّ عن ابتسامة مشرقة هنا، و(غمازة) ضاحكة هناك.

ولست أعرف بالضبط الجهة المختصة التى وضعت هذه الزهور، ولكننى أشكرها على أى حال.. أشكرها باسم آلاف العيون التى لا ترى إلا الأسفلت الكالح وحديد السيارات القاسى والأعمدة والأسياخ والأسلاك المعلقة ودخان سيارات الأوتوبيس الأسود الخانق.. والتى ترد إليها روح جديدة حين يقع بصرها فجأة فى وسط هذا كله على عيدان خضراء تحمل الحياة فى صورة زهور تتحدى هذا كله وبرءوسها الملونة المهتزة تحت الشمس!

وإننى لأرجو أن تكون الشفقة بالأشجار والخضرة قد بدأت تدب فى قلوب المسئولين عن تنظيم القاهرة وتخطيطها، فلا نرى الأشجار كل يوم تجز رءوسها والحدائق تدوسها اللوريات وتلقى عليها الدبش والحجارة، كأن الأرض قد ضاقت بإمكانيات البناء، فلم يبق إلا الحدائق القليلة الباقية. وكثير من بلاد العالم تستعين بأصص ضخمة من الأسمنت المسلح لا يقل قطر الواحد منها عن متر، لكى تضع الخضرة والزهور فى كل مكان ممكن من المدينة.

وإلى المهتمين مثلى بحكاية المحافظة على الحدائق والإكثار من اللون الأخضر فى مدننا، والذين أنقل إليهم من حين لآخر أنباء هذه الحدائق والأشجار فى شتى أنحاء العالم، أقول إن عدداً كبيراً من رجال الهندسة والفنون والآداب فى باريس قد

شكلوا فى الأسبوع الماضى "جبهة مشتركة" للدفاع عن الأوكسجين فى سماء باريس . . ! برياسة "روجيه هايم" مدير متحف التاريخ الطبيعى فى باريس. والسبب المباشر الذى أدى إلى تكوين هذه (الجبهة) هو أن بلدية باريس قررت انتزاع صف طويل من أشجار الكستناء الشامخة من شارعى جورج مانديل وهنرى مارتان.

وقد ردت بلدية باريس على حملة المقاومة ضد نزع ٨ أشجار قائلة: إن عمر أشجار الكستناء التى تَقرر انتزاعها قد زاد على المائة سنة، وعدد كبير منها أصبح فى عداد الأشجار الميتة . . وإنها تنوى غرس أشجار شابة فى مكانها . . !

وردت (الجبهة) ببيان فى الصحف قالت فيه إن بلدية باريس كاذبة. وإنهم قد علموا أن نزع صف أشجار الكستناء جزء من خطة لتوسيع الشارع بحجة ازدحام حركة مرور السيارات فيه، وإن البلدية سنة ١٩٥٧ نزعت صفاً آخر من الأشجار فى شارع راسباى، وقالت يومها إنها ستضع بدل الأشجار العجوز أشجاراً شابة، ولكنها لم تفعل شيئاً.

وطالبت الجبهة بأن تبحث البلدية عن حل آخر لمشكلة المرور لا يكون على حساب الأشجار والأوكسجين اللازم لسماء باريس التى تختنق من الازدحام . . !

أوكسجين باريس قليل . . ؟ فماذا عن القاهرة إذن . . ؟ المحصورة بين غبار المقطم وغبار الصحراء . . ونشاط خصوم الحدائق القليلة الباقية فى قلب المدينة!

" وليامز برج " .. وقاهرة الفاطميين !(*)

كانت "وليامز برج" من أمتع التجارب السياحية التى عرفتها فى حياتى . . و"وليامز برج" هذه قرية صغيرة فى الولايات المتحدة الامريكية . ولكنها من أعجب وأطرف القرى في العالم بأسره . . إنها قرية لا تنتمي إلى هذا العصر الذى نعيش فيه . . .

ولأبدأ القصة من أولها : كانت وليامزبرج مدينة صغيرة من مدن أمريكا عندما كانت أمريكا عبارة عن مستعمرة بريطانية . . وعندما انفجرت الثورة الأمريكية ضد بريطانيا كانت " وليامزبرج " هى القلب النابض والعقل المحرك لهذه الثورة .

كان يعيش فيها كل أصحاب الأسماء الباهرة التى لمعت فى سماء الثورة واقترنت بصيحات الحرية والاستقلال والمساواة : جورج واشنطون وتوماس جيفرسون وباتريك هنرى وغيرهم. وليس هذا مجال سرد حوادث الثورة . فالثورة كما نعرف جميعاً انتصرت ، واستقلت المستعمرات التى أصبحت فيما بعد "الولايات المتحدة الامريكية " وأصبح كثير من الزعماء الذين عاشوا فى وليامزبرج قادة لجيوش الثورة ورؤساء جمهورية فيما بعد . واندثرت البلدة الصغيرة مع الزمن . . . ضاعت أهميتها بعد أن تم تكوين الدولة الجديدة وأصبحت لها عاصمة ثم شب حريق كبير فى البلدة المهملة فأتى عليها . ومر على ذلك وقت طويل اختفت فيه القرية تقريباً من خريطة الولايات المتحدة الأمريكية .

ولكن منذ ثلاثين سنة تقريبا . . أى بعد أحداث وليامز برج التاريخية بما يقرب

(*) يوميات الأخبار ، ٩ يناير ١٩٦١ .

من مائتى سنة . . ظهرت فى الولايات المتحدة فكرة لبعث هذه القرية من جديد ! فهذه القطعة من الأرض التى تحمل أعز ذكريات البلاد . . يجب ألا تبقى هكذا . . مجرد أرض جرداء ، ليس فيها سوى أنقاض المبانى وأشجار الغابات . . .

وكانت الفكرة التى استقر عليها الرأى جريئة جداً . . كانت الفكرة هى : إعادة البلدة إلى ما كانت عليه أيام الثورة بالضبط . . ليس فى المبانى فقط ولكن حتى فى طريقة الحياة ! . . كان المطلوب أن تعود المدينة ببيوتها ومبانيها الرسمية وسكانها وملابسها التاريخية ودكاكينها المشهورة . . تماماً كما كانت منذ قرنين من الزمان . .

خمسة دولارات ! ركبت الطائرة من واشنطون إلى وليامز برج . . والمسافة بينهما لا تزيد عن ساعة واحدة . . ومن المطار ذهبت إلى " مركز وليامز برج السياحى " وهو عبارة عن مركز هائل فاخر . . فيه كل البيانات والصور والمعلومات عن القرية التى سأذهب إليها وفى المركز اشتريت " دفتر تذاكر "ثمنه خمسة دولارات يسمح لى أن أدخل كل مبانى القرية وأركب مواصلاتها كلها مجاناً دون أن أدفع قرشاً واحداً . أى أن هذا الأجر يغطى زيارة البلدة كلها . . وركوب الأتوبيس من المركز إلى البلدة كلها وبالعكس .

وقبل الذهاب إلى البلدة . . ذهبت إلى قاعة السينما الفاخرة الموجودة فى نفس المركز السياحى . دخلتها بنفس الدفتر وفى القاعة يعرضون كل ساعتين فيلماً سينمائياً – نفس الفيلم وقصته تدور حول البلدة وحوادث الثورة فيها كما حدثت بكل شخصياتها وأقطابها وأماكنها . فيلم تاريخى ملون من الطراز الأول . . يراه الزوار قبل أن يذهبوا إلى البلدة حتى تكون لديهم فكرة تاريخية كافية عن الأماكن التى سوف يزورونها . .

ثم ركبت الأوتوبيس المجانى إلى البلدة . . لأرى المعجزة السياحية ! لقد تكونت

لجان ضخمة من المؤرخين والمهندسين و المنقّبين، وأنفقت هذه اللجان سنوات فى البحث والتنقيب لكى تعرف كيف كان كل شىء فى البلدة أيام الثورة .

قصر الحاكم البريطانى مثلاً كانوا يبحثون عن مكانه ثم يبحثون عن رسومه الهندسية الكاملة ، ثم تصميم الأثاث الذى كان موجوداً فيه . . . الصور والتماثيل والزخارف . . . لون الجدران والستائر . . تصميم الحديقة . . . حتى المطابخ وحجرات الخدم واسطبلات الخيل . وفى سبيل تجمع هذه المعلومات كانوا يسافرون إلى لندن ليبحثوا عن السجلات هناك، ويعودوا إلى الصور والوثائق وكل ما يمكن العثور عليه . . حتى إذا أقاموا مبنى قصر الحاكم البريطانى من جديد أعادوه كما كان بالضبط وفى مكانه بالتحديد . . جهد مستمر من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٤٥ تقريباً . . أى ما يقرب من عشرين سنة . . .

وبهذا المجهود العميق العجيب أقاموا قصر الحاكم العام ومبنى الكونجرس الصغير . والحانة التى كان يلتقى فيها واشنطون وجيفرسون وباتريك هنرى . . ثم أقاموا مكتب البريد . . . ومطبعة الصحف والمطاعم والحانات الرئيسية . . . والسجن والمقصلة . . ومقر الحامية العسكرية . . ثم أقاموا بعد ذلك عدداً كبيراً من البيوت والمساكن ، كما كانت بالضبط ! ثم أقاموا الدكاكين الرئيسية كما كانت . . الحدّاد والنجار والصائغ والفرن والمطبعة ومحل الأزياء !

الدكاكين والمطاعم !

وقد كان ممكنا أن يتحول كل الجهد الهائل الذى لانظير له . . إلى مجرد مبان قائمة ميتة . . لو لا أنهم صنعوا بها ماهو أعجب وأغرب ! . . لقد قرروا أن يبعثوا فيها الحياة بقدر الإمكان ! فالدكاكين الرئيسية يعمل فيها أصحاب الحرف كما كانوا يعملون منذ سنين بالضبط !ذهبت إلى محل الصائغ ، فوجدت الرجل فى ملابس القرن الثامن عشر واقفا أمام النار يطرق الفضة بنفس الأدوات التى كان يستخدمها

منذ مائتى سنة . . وهو عمل رابح ، لأن الزوار يقبلون على شراء الحلى التى يصنعها على الطراز القديم ورأيت الفرن وفيه النساء يصنعن الخبز . . نفس الخبز القديم وبالطريقة القديمة وفى الأفران القديمة ! المطاعم التى أعيدت إلى الحياة . . . تقدم للناس أشهر الأطباق القديمة . . وقد لبست خادمات المطعم الملابس التاريخية الكاملة . . وفى صحاف من الطراز القديم . والإقبال على هذه المطاعم هائل، فمن الصعب جداً أن تجد فيها مكاناً إلا إذا وقفت فى طابور طويل أمام المطعم . محل النجار فى البلدة يصنع أثاثاً من نفس الطراز الأمريكى القديم . ويصدّر إنتاجه لكل أنحاء أمريكا . وكذلك محل الزجاج وما إلى ذلك من أدوات البيت! وكل مكان من هذه الأماكن يعمل فيه الناس بملابسهم التاريخية الكاملة . .

أما المبانى العامة كقصر الحاكم العام والبرلمان العام والسجن . . ففى كل مبنى توجد أعداد فى الملابس التاريخية لهذا العصر . . يصحبنى الزوار بين قاعات القصر أو البرلمان فى شرح تاريخى دقيق . فهذا المقعد كان يجلس عليه جيفرسون . وهنا وقف بتريك هنرى يقترح لأول مرة فكرة الانفصال عن ملكة إنجلترا وهذه المائدة فى حانة (والتر رالى) كان واشنطن يلعب عليها الورق مع أصحابه وعليها تهامسوا بتدابير الثورة. وعندما ذهبت إلى السجن . . وجدت المرشدين ، فى نفس ملابس السجانين منذ مائتى سنة . . بنفس الأدوات والحجرات وطريقة الحياة ولمبات الغاز!

والشارع الرئيسى فى البلدة تسير فيه العربات وقد انتقلت فعلاً إلى عصر مضى منذ مائتى سنة ! حتى مرابط الخيل ومساكن الناس وإعلانات المسرح ونشرات البوليس عن الجرائم وإعلانات الوفيات الملصقة على الجدران !

اعتذار !

القائمون على المدينة يعتذرون لك بأنهم قد أدخلوا تغييرين فقط على الحقيقة : التغيير الأول هو تكييف الهواء فى داخل المبانى ، والتغيير الثانى هو رصف الشوارع بالأسفلت بدلاً من تركها كم كانت ترابًا . أما ما عدا ذلك فكل شىء كان بالضبط !!

وهناك خط أتوبيس يخترق شوارع البلدة ويقف فى محطات ثابت وركوبه مجاناً. فالتذكرة التى حملتك إلى البلدة تخولك حق دخول كل هذه الأماكن وحق استخدام المواصلات للانتقال بين أطرافها !

وفى البلدة طبعاً مساحات كثيرة خالية من الأرض . تجد فيها لافتات تقول لك إن البحث مازال جارياً للتنقيب عن المبانى التى كانت فيها من قبل تمهيداً لإقامتها .

قضيت فى " وليامزبرج " يوماً كاملاً . . وصلت إليها حوالى الساعة العاشرة صباحاً وتركتها عندما حالت الشمس إلى الغروب فى الساعة السادسة مساءً، كنت بمفردى تماماً. لذلك فإننى لم أشعر بلحظة واحدة من الملل خلال هذا اليوم بأكمله . . كان كل ركن يحمل لى مفاجأة جديدة، ومجرد الجلوس على جذع شجرة فى الشارع متعة لا نظير لها، فأنا لا أرى فيلماً تاريخياً ولكننى أعيش فى قطعة حية من التاريخ بالفعل. ولولا الزوار الآخرون الذين يملأون البلدة بملابسهم الحديثة لحسبت أننى فى حلم حقيقى لاصلة له بالواقع . والمؤسسة المشرفة على المشروع كله ليس فى برنامجها الربح إنها لاتربح مليمًا واحدًا ولكنها فقط تغطى مصاريف إدارة البلدة التى يحج إليها الأمريكيون على مدار السنة !

فى القاهرة

تذكرت هذا اليوم البديع ، وأنا أقرأ وأسمع عن مشروع "قاهرة الفاطميين" الذى يدعو إليه محافظ القاهرة . وعن البيوت التاريخية التى سوف تتحول إلى مطاعم ومحلات عامة . . .

إننا لسنا فى حاجة إلى إقامة مدينة من العدم . إن النار لم تأكل آثارنا الأساسية كما أكلت قرية وليامزبرج إن كل ما نحتاج إليه هو إبراز الآثار التاريخية وترميمها وتحويلها إلى أماكن يرتادها الناس ويستعملونها ويعيشون "جوها" التاريخى لا مجرد كهوف مظلمة خاوية .

ونحن نتمتع بميزة أخرى كبيرة هى أن هذه المواقع التاريخية ليست بعيدة فى الريف أو فى الصحراء إنها فى قلب العاصمة ، إنها مأهولة فعلاً بالسكان، إنها عامرة إلى الآن بالحرف والصناعات ذات الطابع المحلى الصميم، لا تحتاج إلا إلى المساعدة والتشجيع والنظافة !

وغير القاهرة

ولدينا غير قاهرة الفاطميين الكثير جداً من الأماكن فى القاهرة وخارج القاهرة التى يمكن أن تتحول من آثار ميتة إلى مناطق أثرية تنبض بالحياة - لدينا الفرعونى والرومانى والعربى على السواء . . .

لقد كانت المرشدة السياحية فى وليامزبرج تقول لنا هذا (الجدار عمره ٢٠٠سنة) فيتنهد الناس من حولى دهشةً وعجباً لهذا العمر الطويل ! أما أنا فكنت أبتسم: إنّ مائتى سنة فى تاريخنا هى مجرد غمضة عين !

الفهرس

مقدمات

أولا

ثانيا

ثالثا

رابعا

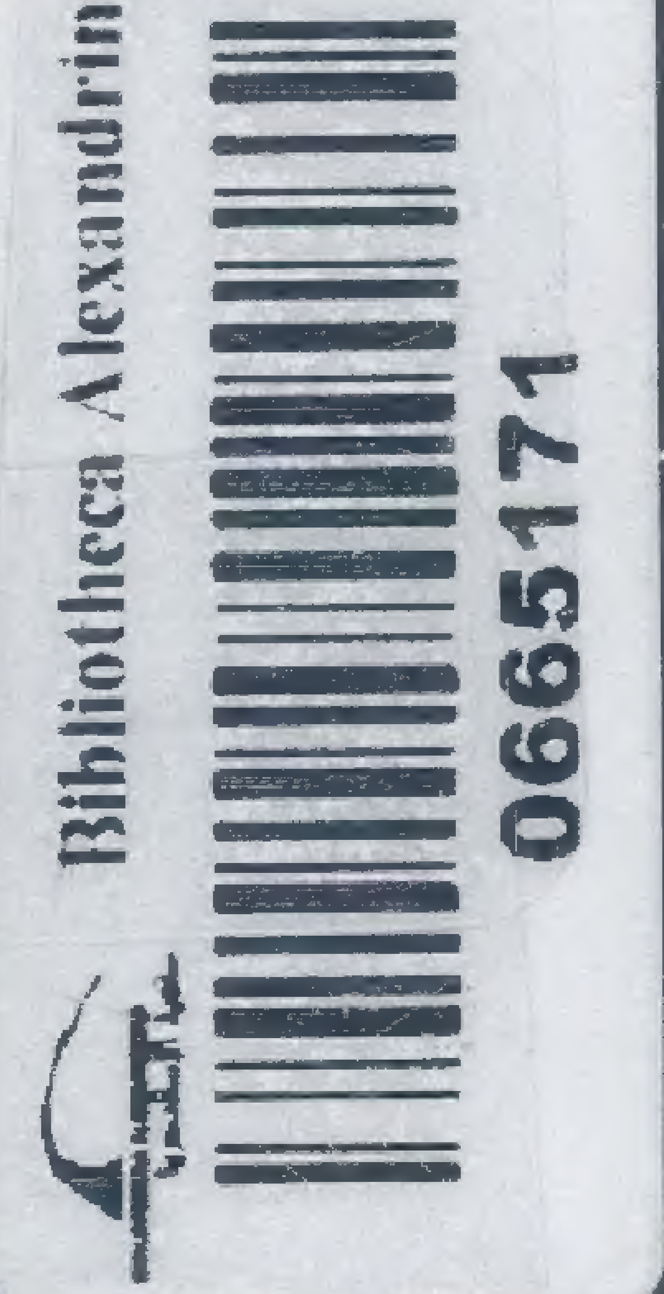
رقم الإيداع ١٤٢٧٠ / ٢٠٠٨
مطابع المجلس الأعلى للآثار

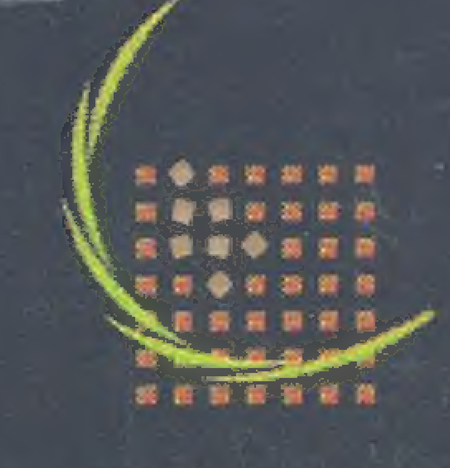


ناقش أحمد بهاء الدين كل شئ تقريباً مما نراه اليوم من مظاهر تشوه متفاقمة: العشوائيات في بداياتها، تدهور الذوق العام، مشاكل افتقاد التخطيط العمرانى، الخلل فى القوانين المتعلقة بالعمران.. وغير ذلك.. إننا نعود مع مقالات أحمد بهاء الدين إلى أسس ومعايير التنسيق الحضارى التى صاغتها لجان علمية من أفضل علمائنا وخبرائنا بعد وفاته بسنوات. ونستفيد منها لنجدد النقاش حول قضاياها وموضوعاتها الحاضرة في سبيل إنجاز هدف الكاتب الكبير وهدفنا جميعاً "تحقيق القيم الجمالية".

واليوم نقدم باقة ورد وعرفان لروح أحمد بهاء الدين الطاهرة في ذكرى ميلاده. ونرجو أن يفيد صدور هذا الكتاب جهود المخلصين ممن يعملون على قيم الجمال والتحضر والتقدم في مصر.

سمير غريب





الجهاز القومي للتنسيق الحضاري